



Università
Ca'Foscari
Venezia

Corso di Laurea magistrale

in

Lingue, Economie e Istituzioni dell'Asia e
dell'Africa Mediterranea

Tesi di Laurea

La contrattazione in origine in Spagna:

Il caso delle braccianti marocchine in Andalusia

Relatrice

Ch.ma Prof.ssa Maria Cristina Paciello

Correlatrice

Ch.ma Prof.ssa Barbara De Poli

Laureanda

Ilaria Aramini

Matricola 874980

Anno Accademico

2019 / 2020

Alla mia famiglia

E a tutti gli amici

Indice

<i>مقدمة</i>	5
Introduzione	9
1 L'agricoltura andalusa in un'epoca globalizzata	14
1.1 Introduzione.....	14
1.2 Sviluppo di un'agricoltura di tipo intensivo in Andalusia.....	14
1.2.1 Cambiamenti del paesaggio fisico.....	17
1.2.2 Cambiamenti del sistema economico.....	18
1.2.3 Cambiamenti della manodopera.....	18
1.3 Almería e Huelva: epicentri dell'agricoltura intensiva in Andalusia	21
1.3.1 La provincia di Almería	22
1.3.2 La provincia di Huelva.....	26
1.4 Ruolo delle politiche europee nell'agricoltura spagnola	29
1.4.1 La Politica Agricola Comune.....	30
1.4.2 Accordi fra Unione Europea e Marocco.....	32
1.5 Conclusioni.....	35
2 Comunità marocchina nell'agricoltura andalusa	37
2.1 Introduzione.....	37
2.2 Economia come motore delle migrazioni.....	37
2.3 Flusso migratorio fra Marocco e Spagna.....	40
2.4 Braccianti marocchini in Andalusia.....	42
2.4.1 Percezione del bracciante marocchino in Andalusia: scontri ad El Ejido.....	48
2.4.2 Femminilizzazione della manodopera marocchina nel settore primario andaluso.....	52

2.5	La necessità di manodopera marocchina durante l'emergenza COVID-19	55
2.6	Conclusioni	58
3	La migrazione circolare e la sua applicazione in Spagna	60
3.1	Introduzione.....	60
3.2	La migrazione circolare	61
3.2.1	Impatti della migrazione circolare sui paesi d'origine	63
3.2.2	Impatti della migrazione circolare nei paesi di arrivo	65
3.2.3	Impatto della migrazione circolare per chi la attua	69
3.3	La politica migratoria spagnola dalla prima legge sull'immigrazione alla contrattazione in origine con il Marocco (1985 – 2019).....	71
3.3.1	Il quadro legislativo migratorio spagnolo precedente alla contrattazione in origine (1985 – 2000)	72
3.3.2	Il progetto del Programma di assistenza finanziaria e tecnica a paesi terzi in materia di migrazione e asilo (AENEAS) – Cartaya: la provincia di Huelva diventa modello europeo	77
3.3.3	<i>Agence nationale de promotion de l'emploi et des compétences</i> (ANAPEC): agenzia su cui fare affidamento?	82
3.4	Caratteristiche principali dei contratti <i>en origen</i> nell'agricoltura spagnola	85
3.5	Accordi che regolano la contrattazione in origine fra Spagna e Marocco.....	89
3.6	Visione europea in materia di migrazione circolare	90
3.7	Conclusioni	94
4	Le condizioni delle braccianti marocchine in Andalusia	96
4.1	Introduzione.....	96
4.2	La visione della narrativa prevalente.....	98
4.3	La letteratura critica.....	99
4.3.1	Alloggi e trasporti.....	103

4.3.2	Abusi	106
4.4	Sindacati a sostegno dei migranti	109
4.5	Organizzazioni Non Governative operanti sul territorio	114
4.6	Conclusioni.....	116
	Conclusioni.....	118
	Bibliografia.....	122
	Sitografia	130

مقدمة

تتناول هذه الأطروحة دور الهجرة المغربية في الزراعة الأندلسية المكثفة التي تقوم على التصدير. تعتبر العمالة المهاجرة، وخاصة الإناث، عنصراً أساسياً في تعزيز القطاع الأولي في المنطقة.

يعتبر مجتمع العمال المغاربة ضرورياً، ومن ناحية أخرى، يعارض السكان المحليون وجود الأجانب في المنطقة. في بداية القرن الحادي والعشرين، تم تنفيذ برامج "توظيف في المصدر" من مقاطعة "هويلفا (Huelva)"، الرائدة في إنتاج الفراولة. منذ هذه اللحظة، تقترح المؤسسات الإسبانية، الهجرة الدائرية كحل لتدفقات الهجرة الغير النظامية وكأداة لتحسين الظروف السيئة التي يواجهها المهاجرون العاملون في الأرض الزراعية الأندلسية.

في كل عام، هناك حالات شطط وخرق للعقود، وهي تشهد على الوضع الحقيقي للعاملات المغربيات.

هدف هذه الأطروحة هو اظهار الظروف التي تعيشها العاملات المغربيات والتي لم تتحسن بشكل ملحوظ، على الرغم من حقيقة أنه مع مرور الوقت تم تنفيذ استراتيجيات ولوائح مختلفة بهدف ضمان وضع أفضل للعمال.

خلال دروس "الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للدول العربية" التي تدرسها الأستاذة باتشيلو (Paciello)، نوقش موضوع "التوظيف من الأصل" الإسباني وهذا دفعني إلى التعميق في الصلة بين الهجرة والزراعة في الأندلس، منطقة شبه الجزيرة "الأيبيرية" حيث يستخدم المزارعون برامج الهجرة الدائرية.

عندما أشتري الفواكه والخضروات من متجر كبير، بشكل عام، التفكير الوحيد هو البحث عن كيس الخس أو سلة الفراولة الخالية من العيوب. في هذه المرحلة، أدفع ثمناً على افتراض أنه سيتم توزيعه بشكل عادل في جميع أنحاء سلسلة التوريد. في الواقع، نحن نقبل الشروط التي يتم بموجبها زراعة هذا المنتج بدون توثيق أو استجاب. لذلك قررت قراءة المزيد بعمق متسائلةً إذا كانت طزاجة الفواكه والخضروات في المتاجر الكبرى تبرر إنكار حقوق العمال.

تصف فريديبيرج (Freidberg) (مؤلفة كتاب عن سلسلة الإنتاج الزراعي) المراحل التي أدت إلى ولادة منطقة للأغذية الزراعية في كاليفورنيا بدءاً من ١٩٢٠. اليوم منطقة من أكثر المناطق أهمية في الأعمال التجارية الزراعية للخس. منذ بداية القرن العشرين، بدأ المجتمع الأمريكي (خاصة أغنى شرائح السكان) في قلق كبير بشأن العناصر الغذائية التي يحتوي عليها الطعام. تم نشر الدراسات التي تشجع على تناول الخضار بدلاً من الأطعمة المعبأة، مما يشيد بخصائصها ويقلل من السرعات الحرارية. في نفس الفترة، تم توظيف الطبقة الوسطى الأمريكية بشكل أساسي في الوظائف المكتبية، وتظهر الأبحاث أن الحياة المستقرة تتطلب نظاماً غذائياً صحياً. في عام ١٩١٦، قام حاشينجس (Hutchings) بزراعة الخس من نوع لوس أنجلوس بالقرب من ساليانس. تم استيراد هذا البديل من فرنسا وعرف لاحقاً باسم "ايسبيرج" (iceberg). هذا النوع أقل حساسية بكثير من النوع الموجود في السوق حتى تلك اللحظة.

في العام التالي، زرع فلاحون آخرون الخس بجانب حاشينجس (Hutchings) والسوق الرئيسي هو سان فرانسيسكو (San Francisco). خلال السنوات الأولى، يتم نقل الخس "ايسبيرج" على قضبان على بعد ما يزيد عن أقل من مائة كيلومتر.

في منتصف عشرينيات القرن الماضي، تتخذ تقنيات الحفظ خطوة إلى الأمام: يتزامن ذلك مع زيادة هائلة في هكتارات الأراضي المزروعة بالخس "ايسبيرج" في منطقة ساليناس.

ثم ولدت شركات التعبئة والتغليف ومصانع الصناديق والتلج في المنطقة، لدرجة أنه يتم استهلاك المزيد من الثلج في المنطقة أكثر من مدينة نيويورك. في الوقت نفسه، تضاعف عدد السكان ثلاث مرات في أقل من عشر سنوات وأصبحت كاليفورنيا أكبر منتج للخس على مستوى البلاد.

بمرور الوقت، تزداد التكاليف المرتبطة بالزراعة وينتج معظم صغار المزارعين بموجب عقود مع الشركات الكبيرة، التي لديها الموارد للتفاوض مع الأسواق الوطنية. أيضًا، تمنحها هذه القوة سلطة فرض معايير من حيث الأجور والتعبئة والسلطة بشكل عام على صناعة الخس المحلية.

يسمح استخدام التقنيات الجديدة في الزراعة بسرعة وسلامة الإنتاج التي لم يسبق لهما مثيل من قبل.

منذ السنوات الأولى، لم يكن العمال الذين يعملون في الريف يعيشون في مساكن المزارعين، ولكن في أحياء على ضواحي المدينة. يأتي العمال بشكل أساسي من المكسيك والفلبين واليابان، ويقول المزارعون إن خصائصهم الجسدية تجعلهم مناسبين بشكل خاص لهذا النوع من العمل.

منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، كان هناك قانون يسمح للمزارعين بتوظيف العمال المكسيكيين بانتظام ولديهم حقوق قليلة ومرتبون قانونًا بأرباب عملهم. في عام ١٩٥٧ في مونتييري (Monterey)، كان ٧٠٪ من القوى العاملة في القطاع الأولي من المهاجرين.

بمرور الوقت، تنمو التكاليف المرتبطة بالحفاظ على الخس وفي الستينيات من القرن الماضي، كان هناك تأنيث للقوى العاملة الزراعية في المنطقة. بعد احتجاجات في عام ١٩٧٥، تم صدر قانون يعترف بحقوق العمال المهاجرين على الورق. ثم يجب على المزارعين الذين يستخدمون العمالة المهاجرة تلبية الحد الأدنى للأجور ومعايير الإسكان للعمال.

على الرغم من جهود الولايات المتحدة، لا يزال العديد من العمال غير الشرعيين يعملون اليوم وفي عام ٢٠٠٩ يقال إن أكثر من نصف العمال المكسيكيين يقيمون بشكل غير قانوني (في الولايات المتحدة) ولكن هذا لا يمنعهم من التوظيف.

على مر السنين، أصبح نموذج كاليفورنيا نموذجاً عالمياً للإنتاج المكثف، لدرجة أنه يحتل دوراً مركزياً في التنمية الزراعية في أوروبا. غالباً يقارن الزراعة الأندلسية المكثفة بزراعة كاليفورنيا، حيث توجد العديد من التشابهات بين النموذجين.

في ضوء هذا التمهيد، تهدف هذه الأطروحة إلى تسليط الضوء على إحدى العواقب الناتجة عن نموذج الإنتاج هذا: الحاجة إلى قوة عاملة ضعيفة بشكل خاص مع القليل من الحقوق تحدد درجة عالية من الاستغلال.

الفصل الأول مخصص لتنمية الزراعة المكثفة في جنوب إسبانيا: أصف ولادتها وتطورها وخصائصها الرئيسية. أركز بشكل خاص على المقاطعتين، القادة الأوروبيين في إنتاج الفاكهة والخضروات هويلفا (Huelva) وأميريا (Almeria).

في الفصل الثاني اشتغل على المجتمع المغربي في الأندلس، خاصة ذلك الجزء المستخدم في الزراعة، واستخدم المصادر الأولية والثانوية. يمثل المواطنون المغاربة في إسبانيا واحدة من أكثر الجاليات الأجنبية في الأندلس (وبشكل عام في إسبانيا). بالإضافة إلى ذلك، منذ السبعينيات والثمانينيات، أصبح المغاربة أكثر العاملين في القطاع الأولي. ومع ذلك، على عكس العمال الأجانب في أماكن أخرى، فإن مواطني المملكة العلوية هم من بين المواطنين الأقل اندماجاً في المجتمع. زاد التوتر الاجتماعي حتى عام ٢٠٠٠، عندما بدأت حرب عصابات في إيل إيخيدو (El Ejido)، وهي بلدية صغيرة في مقاطعة ألميريا.

في الفصل الثالث، أركز على الهجرة الدائرية: تصفها الرواية الرسمية كحل يربح فيه الجميع. ومع ذلك، ينتقد العديد من العلماء الفوائد والفعالية. لذلك، أفحص مراحل سياسة الهجرة الإسبانية التي أدت إلى ولادة التوظيف في المصدر وأفحص خصائصها، بدءاً من النصوص الرسمية الإسبانية.

الفصل الرابع يشير إلى الظروف التي تعيش وتعمل فيها العاملات المغربيات في الأندلس. الهدف من هذا الفصل هو تسليط الضوء على الرؤية الخاطئة للرواية الرسمية: حالات إنكار حقوق الإنسان والانتهاكات لا تمثل حلقات متفرقة.

أما المنهجية المستخدمة، فأستخدم بالزراعة المكثفة والمجتمع المغربي في الأندلس والتشريع الذي ينظم التعاقد عند المصدر من خلال المصادر الأولية والثانوية: الهدف هو تقديم الرؤية الرسمية والنقدية. لذلك، تتركز الفصول الثلاثة الأولى على الأوراق الحكومية الرسمية الإسبانية والأوروبية والوكالات الدولية وعلى الأدب الثانوي. من ناحية أخرى، في الفصل الرابع لفحص ظروف عمل ومعيشة العاملات المغربيات: كانت الفكرة الأولية هي إجراء مقابلات مع عاملات وأعضاء الجمعيات والنقابات المحلية. ولكن، بسبب انتشار الوباء لم أتمكن من إجراء المقابلات. لقد حاولت الاتصال بالعديد من الجمعيات ولكنني تلقيت القليل من الردود. ومع ذلك، تمكنت من إجراء مقابلة مع إيما غونزاليس (Emma Gonzalez)، رئيسة برنامج العمل المؤقت لجمعية هويلفا كوجي (Huelva Acoge) وأوسكار رينا (Oscar Reina)، الأمين العام والمتحدث الرسمي باسم اتحاد عمال الأندلس: كلاهما

ساعداني كثيرًا في فهم الوضع الحالي بشكل أفضل. أدمج شهاداتهم مع تلك المنشورة في العديد من تقارير المنظمات الغير الحكومية وفي مقالات في الصحف المغربية والإسبانية بشكل خاص.

Introduzione

Questo elaborato verterà sul ruolo della migrazione marocchina nell'agricoltura intensiva andalusa improntata all'*export*. La manodopera immigrata, in particolare femminile, è un elemento fondamentale nel consolidamento del settore primario della zona. Tuttavia, se da un lato la comunità di braccianti marocchini è percepita come necessaria dagli agricoltori, dall'altro la popolazione locale si oppone alla presenza di stranieri sul territorio.

All'inizio del XXI secolo vengono implementati programmi di contrattazione all'origine a partire dalla provincia di Huelva, leader nella produzione di fragole. Da questo momento, le istituzioni spagnole delineano la migrazione circolare come soluzione ai flussi migratori irregolari e come strumento per migliorare le pessime condizioni in cui versano gli immigrati che lavorano nelle campagne andaluse. Tuttavia, ogni anno emergono casi di abusi e di violazioni dei contratti, che testimoniano quella che è la reale situazione delle braccianti marocchine.

Il presente lavoro si propone di dimostrare che le condizioni in cui versano le lavoratrici non sono migliorate sensibilmente, nonostante con il passare del tempo siano state messe in atto varie strategie e regolamentazioni con l'obiettivo di garantire alle braccianti una migliore situazione.

Durante le lezioni di Geografia Economica e Politica del Pesi Arabi tenute dalla Prof.ssa Paciello è stata trattata la tematica della contrattazione in origine spagnola e ciò mi ha spinto ad approfondire il legame fra migrazioni e agricoltura in Andalusia, la regione della penisola iberica in cui gli agricoltori si avvalgono maggiormente dei programmi di migrazione circolare.

Quando compro frutta e ortaggi al supermercato, solitamente, l'unico pensiero è quello di ricercare il cestino di fragole oppure la busta di lattuga senza imperfezioni. Leggendo il libro *Fresh: a perishable history*, mi ha particolarmente fatto riflettere questa frase: "ci si aspetta che i soldi che abbiamo pagato tornino indietro lungo le stesse traiettorie per rimborsare coloro che erano impegnati nel riempire e sistemare gli scaffali, quelli che lavoravano nel marketing e nella distribuzione, quelli che erano occupati con l'imballaggio, la pulizia e il trasporto, come così come a coloro che hanno prodotto e raccolto il frutto"¹.

Il mio pensiero era esattamente quello esposto dall'autrice sopra citata: accettiamo di pagare un prezzo dando per scontato che verrà ripartito equamente lungo la filiera. Di fatto, stiamo accettando le condizioni alle quali tale prodotto viene coltivato senza documentarci o farci domande. Per questo,

¹ Freidberg S., 2009. *Fresh: a perishable history*. Londra, The Belknap Press of Harvard University Press, p. 158

in seguito alla lettura del libro di Freidberg, ho deciso di documentarmi più approfonditamente chiedendomi se la freschezza di frutta e verdura nei supermercati giustifichi la negazione dei diritti dei braccianti.

L'autrice² descrive le tappe che portano, a partire dagli anni Venti, alla nascita del distretto agroalimentare di Salinas in California. La zona è ad oggi una delle più importanti per quanto riguarda l'agribusiness della lattuga. A partire dagli inizi del XX secolo, la società americana (soprattutto le fasce più agiate della popolazione) comincia a preoccuparsi maggiormente dei nutrienti contenuti negli alimenti. Vengono pubblicati studi che incoraggiano l'assunzione di verdure a foglia verde, piuttosto che alimenti preconfezionati, elogiandone le proprietà e il ridotto apporto calorico. Inoltre, nello stesso periodo, la *middle class* statunitense è impiegata principalmente in lavori d'ufficio e la ricerca dimostra che una vita sedentaria necessita di un'alimentazione più salutare.

Nel 1916, Hutchings pianta lattuga del tipo *Los Angeles* vicino a Salinas, dopo aver scoperto che numerosi agricoltori del sud stavano avendo ingenti guadagni dalla coltivazione di questa varietà di ortaggi. Questa variante era stata importata dalla Francia e, in seguito, sarà conosciuta come *iceberg*. Tale tipologia è molto meno delicata di quella in commercio fino a quel momento.

L'anno successivo altri agricoltori oltre ad Hutchings piantano lattuga e il mercato principale è San Francisco. I primi anni, la lattuga *iceberg* viene trasportata su rotaie a poco più di cento chilometri di distanza. Sarà alla metà degli anni Venti che le tecniche di conservazione compiono passi in avanti: ciò coincide con un aumento vertiginoso degli ettari di terreno coltivati con la lattuga *iceberg* nell'area di Salinas. Presto nella zona nascono imprese di imballaggio, fabbriche di scatole e di ghiaccio, tanto che nell'area si consuma più ghiaccio che nell'intera città di New York. Contemporaneamente, la popolazione triplica in meno di dieci anni e la California diventa il maggior produttore di lattuga a livello nazionale³.

Col passare del tempo i costi legati alla coltivazione aumentano e la maggior parte dei piccoli agricoltori producono sotto contratto con grandi imprese, le quali posseggono le risorse per negoziare con i mercati nazionali. Tale potere gli conferisce anche l'autorità per imporre standard a livello salariale, di confezionamento e, più in generale, potere sull'industria della lattuga locale.

L'utilizzo di nuove tecnologie in agricoltura permette una velocità e sicurezza della produzione mai sperimentata prima.

² Freidberg S., 2009. *Fresh: a perishable history*. Londra, The Belknap Press of Harvard University Press

³ Ivi, p. 169

Uno dei fattori che concorrono a rendere la coltivazione così redditizia è “un’offerta di lavoro ampia, fluida e inesauribile”⁴: sin dai primi anni, infatti, i braccianti impiegati nei campi non vivono nei quartieri degli agricoltori, ma piuttosto in baracche ai margini della città. I lavoratori provengono principalmente da Messico, Filippine e Giappone e gli agricoltori sostengono che le loro caratteristiche fisiche li rendano particolarmente adatti a tale tipologia di impiego.

Fin dalla metà degli anni Quaranta la *Public Law 45* permette agli agricoltori di contrattare forza lavoro messicana stagionale regolarmente e, in quanto ospiti, questi godono di pochi diritti e sono legalmente vincolati ai datori. Nel 1957 nella contea di Monterey, il 70% della forza lavoro del settore primario è immigrata⁵. Con il tempo, i costi legati alla conservazione della lattuga crescono e negli anni Sessanta si assiste ad una femminilizzazione della manodopera della produzione agricola della zona.

In seguito a proteste, nel 1975, viene promulgato l’*Agricultural Labor Relations Act* che riconosce, sulla carta, diritti ai lavoratori immigrati di cui la forza lavoro americana godeva già da tempo. Con il passare del tempo, agli agricoltori che si servono di manodopera immigrata viene imposto di soddisfare standard minimi per quanto riguarda i salari e gli alloggi dei braccianti.

L’*Immigration Reform and Control Act* del 1986 introduce lo *Special Agricultural Worker Program* (SAW) che ha lo scopo di regolarizzare i numerosi stranieri impiegati illegalmente nel settore primario e migliorarne le condizioni. Nonostante gli sforzi dello Stato americano, ancora oggi vengono impiegati numerosi braccianti irregolari⁶. Nel 2009 viene segnalato che “più della metà dei braccianti messicani risiedono illegalmente (negli Stati Uniti). Tuttavia, ciò non gli impedisce di essere assunti”⁷.

Il modello californiano è diventato negli anni un modello di produzione intensiva a livello globale, tanto da occupare un ruolo centrale nello sviluppo agricolo europeo. Anche l’agricoltura intensiva andalusa è spesso paragonata a quella californiana, in quanto vi sono numerose similitudini fra i due modelli.

⁴ Freidberg S. *Op. cit.*, p. 179

⁵ Glass J. C., 1982. *Conditions which Facilitate Unionization of Agricultural Workers: A Case Study of the Salinas Valley Lettuce Industry*. Los Angeles, University of California, p. 128

⁶ Izcarra Palacios S. P., Yasutaka Y., Sawauchi D., Sajiki T., Demura K., 2009. “The Social Situation of Immigrant Farm Workers: A Comparative Study between Spain and the U.S”. *The Review of Agricultural Economics*, Vol. 64, p. 155

⁷ Ivi, p.161

Alla luce di tale premessa, il presente lavoro si propone di mettere in luce una delle conseguenze generate da questo modello di produzione: la necessità di forza lavoro particolarmente vulnerabile e con pochi diritti determina un alto grado di sfruttamento, che spesso resta impunito.

Il primo capitolo è dedicato allo sviluppo dell'agricoltura intensiva del sud della Spagna: ne descriverò la nascita e lo sviluppo, oltre alle caratteristiche principali. Mi concentrerò in particolare sulle due province, leader europee per quanto riguarda la produzione di frutta e ortaggi, ovvero Huelva e Almería.

Nel secondo capitolo mi occuperò della comunità marocchina in Andalusia, soprattutto di quella parte che è impiegata in agricoltura, integrando l'ausilio di fonti primarie e secondarie. I cittadini marocchini sul suolo spagnolo rappresentano una delle comunità straniere più presenti in Andalusia (e più in generale in Spagna). Inoltre, sin dai primi arrivi negli anni Settanta e Ottanta, sono i maggiormente impiegati nel settore primario. Tuttavia, a differenza di lavoratori stranieri provenienti da altri luoghi, i cittadini del Regno Alawita sono fra i meno integrati nella società. La tensione sociale va crescendo fino all'anno 2000, quando ad El Ejido, un piccolo comune nella provincia di Almería ha inizio una vera e propria *guerrilla* urbana.

Nel terzo capitolo, mi soffermerò sulla migrazione circolare: questa è delineata dalla narrativa ufficiale come una *win-win-win solution*. Tuttavia, i benefici e l'effettiva efficacia vengono criticati da numerosi studiosi. Ripercorrerò, quindi, le tappe della politica migratoria spagnola che hanno portato alla nascita della contrattazione in origine e ne analizzerò le caratteristiche, a partire dai testi legislativi spagnoli⁸.

Il quarto capitolo verterà sulle condizioni in cui vivono e lavorano le braccianti marocchine contrattate all'origine in Andalusia. Tale capitolo mira a evidenziare come la visione della narrativa ufficiale sia errata: i casi di negazione dei diritti umani e gli abusi non rappresentano episodi sporadici.

Per quanto riguarda la metodologia utilizzata, utilizzerò un approccio prettamente quantitativo per quanto riguarda l'agricoltura intensiva, la comunità marocchina in Andalusia e la legislazione che regola la contrattazione in origine per mezzo di fonti primarie e secondarie: l'obiettivo è quello di presentare in maniera esaustiva sia la narrativa prevalente che quella critica. I primi tre capitoli verteranno, quindi, su documenti ufficiali governativi (*Junta de Andalucía, Instituto Nacional de Estadística, Boletín Oficial de Estado, ...*), europei (Commissione Europea, Eurostat, *European*

⁸ *Boletín Oficial de Estado*

Migration Network, ...), di agenzie internazionali (ILO, IOM, OSCE, ...) e sulla letteratura secondaria.

L'analisi delle condizioni delle braccianti marocchine (nel quarto capitolo), invece, sarà affrontata con un approccio maggiormente qualitativo: l'idea iniziale era quella di svolgere interviste a lavoratrici e a membri di associazioni locali e sindacati della zona che supportano i migranti. Tuttavia, a causa della diffusione della pandemia, mi sono trovata impossibilitata a svolgere interviste sul campo. Ho tentato di prendere contatti con numerose associazioni ma ho ricevuto poche risposte. Sono però riuscita ad intervistare Emma González, responsabile del *Programa Temporeros* dell'associazione *Huelva Acoge* e Óscar Reina, Segretario Generale e Portavoce Nazionale del *Sindicato Andaluz de Trabajadores*: entrambi sono stati di grande aiuto per comprendere meglio quella che è la situazione attuale. Integrerò le loro testimonianze a quelle pubblicate in numerosi report di NGOs (*Andalucía Acoge*, *Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía*, *La Via Campesina*, *Women's Link Worldwide*, ...) e in articoli di quotidiani prevalentemente marocchini e spagnoli.

1 L'agricoltura andalusa in un'epoca globalizzata

1.1 Introduzione

L'agricoltura andalusa, in poco più di trent'anni, ha subito un'evoluzione senza precedenti: si passa da un modello arretrato e ancorato alla dimensione familiare ad un sistema intensivo, che catapultata la regione fra i leader nell'esportazione a livello europeo. In questo capitolo mi concentrerò sui cambiamenti che lo sviluppo agricolo ha comportato in questa regione, soprattutto per quanto riguarda le province di Almería e Huelva, luoghi in cui l'agricoltura rivolta all'export raggiunge i massimi livelli. Ciò che si delinea è un settore primario dominato da enormi distese di serre in cui si applicano fra le più moderne tecnologie europee e si impiega una percentuale significativa di manodopera immigrata.

Lo sviluppo del modello intensivo nella zona e le peculiarità che lo denotano vanno inserite anche nel contesto europeo. Le politiche europee in materia agricola che incidono maggiormente in Andalusia sono la Politica Agricola Comune (PAC) e la parziale liberalizzazione di determinati prodotti agricoli provenienti in prevalenza dal Marocco. Il prodotto che esemplifica meglio l'incidenza della liberalizzazione è il pomodoro e le politiche europee provocano spesso dissenso fra gli agricoltori spagnoli.

L'obiettivo di questo capitolo è quello di analizzare gli esiti del processo di evoluzione dell'agricoltura andalusa e delineare l'entrata del settore nella filiera agroalimentare: se in alcuni casi i profitti e il benessere dei proprietari terrieri migliora, dall'altro numerosi agricoltori si sono visti costretti ad abbandonare il settore schiacciati dai debiti contratti per tentare di migliorare la propria competitività. Da un lato i costi di produzione e gli standard da rispettare sono alti, dall'altro la parziale apertura alla concorrenza con paesi extra-UE mette ulteriormente sotto pressione gli agricoltori spagnoli che non possono concorrere con i prezzi di paesi in cui i costi di produzione sono decisamente inferiori.

1.2 Sviluppo di un'agricoltura di tipo intensivo in Andalusia

L'Andalusia è una delle regioni più povere della Spagna, rimasta esclusa dallo sviluppo industriale che ha permesso la modernizzazione del nord della penisola. Se nel resto del paese l'agricoltura occupa il 4% della popolazione attiva, in Andalusia nel 2014 ne occupa attorno al 12%, dimostrando

il peso che questa occupa nell'economia locale. Nelle province situate maggiormente nell'entroterra della regione persiste un'agricoltura che si contraddistingue per immensi latifondi ancorati a modelli più tradizionali⁹; in altre aree invece, in maggior parte quelle costiere, si sviluppa un settore primario che Caruso nel terzo rapporto *Agromafie e Caporalato* definisce come “un'agricoltura postfordista, ultramoderna, tecnologicamente avanzata e ben incastonata nella *global value chain* dell'agribusiness”¹⁰. Si tratta di vere e proprie enclave agroindustriali, tra le quali spiccano Almería e Huelva, in cui “alla flessibilità salariale e lavorativa tipica del postfordismo, in agricoltura si aggiunge una flessibilità geografica della forza-lavoro dettata dalla stagionalità della produzione che trasforma la popolazione migrante in uno dei più importanti fattori di competitività del comparto agroindustriale”¹¹. È a partire dagli anni Settanta del secolo scorso che la Spagna, e soprattutto alcune regioni come l'Andalusia, ha sperimentato una modernizzazione del settore agricolo attraverso l'applicazione dei principi del capitalismo. Fino a quel momento la cellula base dell'agricoltura è la famiglia e sono i vari membri a svolgere il lavoro nei campi, aiutati da braccianti, i quali prestano servizio solo nelle stagioni della raccolta. Lo sviluppo include l'introduzione di nuove tecniche agricole e si intreccia con i cambiamenti economici di quegli anni: una maggiore domanda di prodotti agricoli dall'Europa centrale ed occidentale.

Il nuovo modello adottato nei campi andalusi non è altro che l'adattamento di un modello di produzione intensiva che nasce in California fra gli anni Venti e Trenta del XX secolo e che viene esportato al resto del mondo: questo è spesso paragonato a quello industriale piuttosto che a quello che ha caratterizzato per secoli le aree di campagna tradizionali. Gertel e Sippel in *Seasonal workers in the Mediterranean Agriculture* chiariscono il perché: l'agricoltura intensiva nel Mediterraneo (sulla scia di quella californiana) occupa lo stesso ruolo modernizzatore assunto dallo sviluppo industriale in altri contesti. Essa richiede “capitale, input intensivi, grandi quantità di lavoro e supporto tecnologico all'avanguardia”¹². È, inoltre, improntata all'export e necessita di vari input e servizi di supporto per le vendite e la distribuzione. Nelle aree in cui il settore primario ha intrapreso questa tipologia di metamorfosi si segnala la presenza di attività locali nate per fornire beni e servizi legati alla produzione e commercializzazione.

⁹ Gordo Márquez M., García J. F., 2009. *Explorando los contratos en origen en los campos españoles*. Huelva, Universidad de Huelva publicaciones, p. 12

¹⁰ Osservatorio Placido Rizzotto, 2016. *Agromafie e caporalato: terzo rapporto*. Roma, Ediesse, p. 265

¹¹ Ibidem.

¹² Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 122

Il prototipo di produzione promosso dall'industrializzazione dell'agricoltura, a livello globale, coincide con la scomparsa dei piccoli agricoltori, la concentrazione della terra in mano ad un ristretto numero di soggetti, l'intensificazione e la specializzazione della produzione e il monopolio della grande distribuzione nella catena agroalimentare. Questi effetti sono presi in analisi in un report del Consiglio Europeo del 2003 *Migrants in irregular employment in the agricultural sector of southern European countries*, nel quale viene osservato che "in numerosi paesi le grandi catene di supermercati controllano fino all'80% del mercato e tagliano continuamente i prezzi per competere con i rivali. I produttori sono costretti a rispondere agli ordini della grande distribuzione e delle catene dei supermercati"¹³. Sempre nello stesso rapporto, si legge che "I compratori possono chiamare gli agricoltori in qualsiasi momento e chiedere un camion carico di questo o quel prodotto il giorno successivo. Se l'agricoltore non è in grado di consegnarlo, il supermercato cercherà altrove. Il fatto che una dozzina o più lavoratori siano improvvisamente richiesti per poche ore rende impossibile avere una forza lavoro fissa"¹⁴. Anche la globalizzazione ha effetti sull'agricoltura intensiva, soprattutto per quanto concerne le migrazioni e i flussi di individui impiegati nei campi: nel rapporto dell'OSCE del 2009 *A Summary of Challenges on Addressing Human Trafficking for Labour Exploitation in the Agricultural Sector in the OSCE Region* viene evidenziato come l'ausilio di forza lavoro immigrata determini flessibilizzazione, precarizzazione e temporaneità del lavoro, ossia "queste forze tendono ad operare con modalità che incrementano la vulnerabilità dei lavoratori low-skilled"¹⁵. Non solo l'OSCE, ma anche all'interno di un documento pubblicato dall'ILO nel 2003 riguardo al lavoro dignitoso viene dichiarato che, in tutte le aree del mondo, la globalizzazione in agricoltura ha messo in moto processi che incidono sui lavoratori e sulle loro condizioni di vita.

In Andalusia, i processi, cominciati da ormai cinquant'anni, hanno forgiato una produzione intensiva di frutta e ortaggi che ha reso la regione leader agricolo tanto a livello europeo quanto mondiale. Le esportazioni di frutta spagnola sono seconde, a livello mondiale, solo a quelle degli Stati Uniti, e solo la frutticoltura genera circa 7.000 milioni di euro all'anno.

Il cambiamento del modello di produzione porta a tre trasformazioni principali che analizzerò di seguito con riferimento al contesto andaluso.

¹³ <http://www.assembly.coe.int/nw/xml/XRef/X2H-Xref-ViewHTML.asp?FileID=10240&lang=EN> ultimo accesso: 21/09/2020

¹⁴ Ibidem.

¹⁵ OSCE, 2009. *A Summary of Challenge on Addressing Human Trafficking for Labour Exploitation in the Agricultural Sector in the OSCE Region*. Vienna, OSCE Office of the Special Representative and Co-ordinator for Combating Trafficking in Human Beings, p. 23

1.2.1 Cambiamenti del paesaggio fisico

Il nuovo sistema agricolo ha portato ad un grande cambiamento sia del paesaggio fisico dell'area in generale, sia degli appezzamenti di terreno in cui si applicano le nuove conoscenze. I cambiamenti riguardano in gran parte l'estensione della superficie coltivata e dell'irrigazione, il massiccio uso di plastica per la costruzione di serre, l'adozione di tecniche moderne che permettono di coltivare nuovi prodotti e l'accelerazione del ciclo naturale di maturazione dei prodotti, oltre all'utilizzo di nuovi elementi in agricoltura in termini di macchinari specializzati e sistemi elettrici negli edifici che fiancheggiano i campi. Il paesaggio agricolo tradizionale scompare in favore di quello che caratterizza l'agricoltura intensiva: i campi tradizionalmente dominati da vite e ulivo lasciano spazio a fragole e agrumi nella zona di Huelva e ad ortaggi nella zona di Almería. Le aziende espandono le aree coltivate approfittando dei bassi costi dei terreni che fino a quel momento erano deserti o considerati non adatti all'agricoltura, ma che in seguito ad investimenti (possibili grazie ad un rapido avanzamento tecnologico) possono essere sfruttati.

Lo sfruttamento di maggiori superfici in aree prima deserte implica la costruzione di strade asfaltate e di edifici legati all'attività agricola, contribuendo allo sviluppo di tutto il paesaggio urbano agricolo. Un altro fenomeno che concorre nell'avanzamento del paesaggio agricolo è l'attività costruttiva, che comprende tanto edifici commerciali per ospitare nuove imprese (nate in relazione all'agricoltura) quanto edifici di appartamenti che ospitano la popolazione stagionale che accorre nella regione, in modo particolare durante i periodi di raccolta. Un esempio calzante è quello di Lepe, comune situato nella provincia di Huelva, che nel 1970 conta una popolazione di appena 11.000 abitanti per raggiungere 27.431 abitanti nel 2019¹⁶.

Sono parte del paesaggio anche i numerosi costi ambientali della nuova agricoltura; in base a chi osserva oscillano fra l'essere considerati come conseguenza irrimediabile o correggibile. Solitamente sono dovuti ad un uso eccessivo delle risorse idriche e contaminazione chimica del suolo, oltre alla contaminazione legata all'eccessivo utilizzo di plastiche e altri materiali inquinanti, deforestazione e coltivazione intensiva di aree di interesse ambientale come il Parco Naturale dell'Esterio Domingo. Gordo Márquez e García segnalano una crescente attenzione alle tematiche di protezione ambientale e prevenzione solo a partire dai primi anni del XXI secolo; tuttavia, non è ancora efficace nella maggior parte della regione. Nel 2017, in riferimento alla zona di Almería, viene segnalato che la qualità dell'acqua delle falde acquifere ha mostrato un notevole deterioramento e per questo motivo

¹⁶ <https://www.juntadeandalucia.es/institutodeestadisticaycartografia/sima/ficha.htm?mun=21044> ultimo accesso: 12/12/2020

sono state messe in atto misure come la deviazione di fiumi, la costruzione di impianti di desalinizzazione e piccole dighe, oltre a sistemi di raccolta dell'acqua piovana¹⁷.

1.2.2 Cambiamenti del sistema economico

Come accennato in precedenza, in poco più di tre decenni l'agricoltura spagnola è passata dall'essere ancorata alla famiglia e su piccola scala ad incarnare un tassello dell'industria agroalimentare globale. Con il fine di poter distribuire frutta e verdura tutto l'anno, la produzione si è spostata sempre più a sud e ha assunto rapidamente le caratteristiche dell'agricoltura intensiva. Questo tipo di agricoltura è altamente guidato dall'acquirente: “dettaglianti e supermercati governano le catene del valore in base a quote di mercato dominanti e al potere di stabilire standard di qualità e sanitari”¹⁸. Questi recenti ma significativi attori globali sono ormai al di fuori del controllo dello Stato e il loro potere consiste nello stabilire standard elevati che, di fatto, hanno schiacciato l'agricoltura tradizionale.

Il nuovo modello agricolo mette in moto cambiamenti nel mercato del lavoro locale e l'agricoltore assume un rinnovato ruolo socioeconomico. Citando Huelva come esempio, la coltivazione della fragola permette la nascita di una complessa struttura commerciale legata alla vendita del prodotto finale, insieme alla creazione di attività agroalimentari che comprendono “il trasporto e la commercializzazione di prodotti fitosanitari, plastiche, imballaggi, macchinari, strumenti per l'irrigazione e altri servizi legati all'agricoltura”¹⁹. L'agricoltore diventa così il proprietario di un'azienda che produce ed esporta, internalizzando aspetti sia del settore dell'industria che del terziario. Questo tipo di azienda si concentra soprattutto ad Ayamonte, Almonte, Lepe, Moguer e Palos de la Frontera. L'imprenditoria agricola, concentrata maggiormente nella zona di Huelva e Almería, spesso comprende *business men* specializzati in altri settori, come edilizia o servizi, che decidono di investire in agricoltura poiché anche un terreno di modeste dimensioni (inferiore a 3 ettari) può essere decisamente redditizio.

1.2.3 Cambiamenti della manodopera

Il mercato del lavoro è oggi caratterizzato da una massiccia presenza di manodopera straniera nei campi per la raccolta, in quanto la popolazione locale considera questo tipo di impiego poco remunerativo e con condizioni molto dure. Gli spagnoli impiegati nelle aziende agricole lavorano

¹⁷ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 115

¹⁸ Ivi, p. 17

¹⁹ Gordo Márquez M., García J. F., 2009. *Explorando los contratos en origen en los campos españoles*. Huelva, Universidad de Huelva publicaciones, p. 20

principalmente nei magazzini, luoghi di stoccaggio, confezionamento e imballaggio. Queste mansioni sono generalmente più remunerative e non richiedono lo sforzo fisico necessario nei campi o nelle serre durante la raccolta. In alcune aziende, tuttavia, si decide di avvalersi di immigrati anche nei magazzini per abbassare ulteriormente i costi dei salari.

Dall'inizio degli anni Novanta avviene un mutamento della manodopera impiegata nell'agricoltura in Andalusia: si passa da braccianti spagnoli, generalmente andalusi, a braccianti immigrati. Le cause di questa variazione sono dovute, secondo la *Fundación Cajamar*, all'incremento di superficie coltivata insieme ad una maggiore scolarizzazione dei figli dei braccianti, che prediligono altri tipi di impiego piuttosto che quello in agricoltura, causando una cronica mancanza di manodopera. T. Solé, A. Capdevila e G. Márquez includono anche l'introduzione di sistemi di sussidi statali di disoccupazione come ulteriore elemento che concorre alla diminuzione di disponibilità di manodopera autoctona²⁰.

Secondo altri autori, il deterioramento dei profitti, l'alto costo degli input e l'intensità del lavoro richiesto (ormai elementi caratteristici dell'agricoltura andalusa e ricondotti al modello dell'agricoltura intensiva) coincidono con lo sviluppo della regione e la sua entrata nel mercato europeo: la necessità di essere competitivi a livello internazionale determina una riduzione dei salari. Di conseguenza, in alcuni casi i locali abbandonano un tipo di impiego ormai troppo poco remunerativo e stagionale. In altri casi sono i proprietari del terreno che decidono di assumere immigrati per fattori legati alla riduzione dei costi a fronte dell'aumento della produttività.

Altri ancora sostengono che il basso prezzo della manodopera sia sempre stato costante nell'agricoltura andalusa e, a partire dagli anni Sessanta inizia una fase di modernizzazione agraria che comporta una forte riduzione della manodopera a favore della meccanizzazione: “la forza lavoro in agricoltura è diminuita rapidamente, da 4.395.000 nel 1950 a 2.619.000 nel 1970 [...] fino a 1.485.500 nel 1990”²¹.

Tuttavia, questa riduzione non riguarda tutte le colture ma, soprattutto, l'agricoltura ortofrutticola continua a necessitare di braccianti stagionali per svolgere alcune attività che non possono essere rimpiazzate dalle macchine²². Ciò è dimostrato anche dai grafici di *Eurostat* riguardo all'agricoltura spagnola, tenendo conto che l'Andalusia e la Catalogna sono le regioni in cui si coltivano

²⁰ Allepuz Capdevila R., Gordo Márquez M., Torres Solé T., 2014. “La contratación de mano de obra temporal en la agricultura hortofrutícola española”. *Ager: Revista de Estudios sobre Despoblación y Desarrollo Rural* n. 1, p. 13

²¹ Ibidem.

²² Gordo Márquez M., García J. F., 2009. *Explorando los contratos en origen en los campos españoles*. Huelva, Universidad de Huelva publicaciones, p. 29

maggiormente frutta e ortaggi. La prima regione nel 2012 conta 4.402.760 ettari di superfici coltivate e un totale di 619.150 impiegati nel settore, mentre la Catalogna possiede 1.147.530 ettari di terreni coltivati e 142.610 braccianti assunti regolarmente. Se si comparano questi dati con altre regioni nelle quali si coltivano superfici di grandezza simile, quali Castilla-la-Mancha con 4.091.440 ettari e Aragón con 2.345.700 ettari (circa il doppio della Catalogna), è evidente che il numero di impiegati è nettamente inferiore: 380.790 in Castilla-la-Mancha e 111.380 ad Aragón²³.

Di fatto, l'impiego di manodopera migrante, a basso costo e flessibile, costituisce un elemento fondamentale nella ristrutturazione del settore agricolo: in alcuni casi, aziende agricole di piccole e medie dimensioni del sud dell'Europa riescono a sopravvivere alla globalizzazione proprio grazie alla diminuzione del costo del lavoro²⁴. Infatti, una delle caratteristiche principali dell'agricoltura andalusa è l'intensità del lavoro richiesto: "ogni ettaro richiede una media di 560 giorni lavorativi all'anno, l'equivalente di 2,3 lavoratori a tempo pieno e una grande porzione di mansioni non può essere meccanizzato. [...] Quindi, la gestione del fabbisogno di manodopera è uno degli aspetti più essenziali nella produzione in serra in quanto pesa molto sulla bilancia: rappresentando circa il 40% delle spese totali, il lavoro rappresenta il costo singolo più elevato"²⁵.

Il mutamento consiste nell'assunzione di manodopera straniera, sia regolare che illegale, caratterizzata da un continuo ricambio che impedisce la specializzazione dei lavoratori a discapito della produttività. Nonostante la *Fundación Cajamar* nel 2009 sostenga che "l'intensificazione delle ispezioni sul lavoro e le relative sanzioni pecuniarie per pratiche di lavoro irregolare hanno aumentato i rischi associati all'assunzione di migranti irregolari [...] e hanno cercato di stabilizzare l'occupazione e facilitare la specializzazione"²⁶, molte associazioni che si battono per il lavoro dignitoso nell'agricoltura testimoniano che le condizioni dei braccianti immigrati non possono ancora essere considerate sufficienti. Anche l'ILO sostiene che "nel contesto della comprensione dell'attuale situazione dei lavoratori in agricoltura, sembrano occupare una dimensione critica i collegamenti esistenti tra la globalizzazione dell'agricoltura e la migrazione internazionale della manodopera. [...] una maggiore mobilità internazionale del lavoro è accompagnata da livelli più elevati di sfruttamento e deregolamentazione. [...] i migranti sono visti come strumenti per mantenere la competitività

²³ https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Agricultural_census_in_Spain&oldid=379565#Land_use ultimo accesso: 6/12/2020

²⁴ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 14

²⁵ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 117

²⁶ Adesva, Fundación Cajamar, 2010. *Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Huelva: Campaña 2009/2010*. Almería, Fundación Cajamar, p. 26

perché sono obbligati a lavorare in situazioni in cui non vengono applicate condizioni di lavoro dignitose”²⁷.

Nella zona di Almería nel 1988 erano registrati circa 300 lavoratori immigrati con contratto regolare, che aumentano di pari passo con lo sviluppo dell’agricoltura intensiva, fino a raggiungere nel 2013 5.231 persone impiegate in agricoltura nella provincia, per poi diminuire lievemente dal 2016 (3.697 lavoratori) al 2019 (4.208 lavoratori)²⁸. Va anche tenuto in conto che le cifre ufficiali non comprendono i braccianti irregolari (che caratterizzano da sempre il settore primario) di cui, però, non si conoscono le cifre esatte. Inizialmente, agli immigrati questo tipo di impiego (in un settore che necessita di lavoratori) permetteva di beneficiare di una prima entrata, anche se esigua, ed era compatibile con altre attività durante l’anno. Fino alla fine del XX secolo i braccianti sono per lo più uomini marocchini e considerano il lavoro agricolo come “una porta di accesso ad altri impieghi una volta ottenuta la regolarizzazione”²⁹. Spesso sono discriminati dal punto di vista etnico, legale e salariale ma, nonostante ciò, il numero di braccianti immigrati, sia regolari che irregolari, è cresciuto a dismisura in tutti gli anni Novanta. Ancora oggi il settore primario in Andalusia è caratterizzato dall’utilizzo di manodopera immigrata extracomunitaria la cui nazionalità è cambiata nel tempo ma, ieri come oggi, i marocchini costituiscono una nazionalità molto presente nei campi della regione. La differenza principale rispetto al passato riguarda il sesso della manodopera: a partire dagli inizi del XXI secolo viene messa in atto una femminilizzazione della manodopera, tanto che ancora oggi in molte aree gli agricoltori si avvalgono soltanto di donne marocchine. Oggigiorno lavoratori extracomunitari sono imprescindibili per portare a termine le campagne agricole; per questo motivo e per abbattere i costi, la politica tenta di incanalare i flussi migratori verso l’agricoltura.

1.3 Almería e Huelva: epicentri dell’agricoltura intensiva in Andalusia

L’evoluzione dell’agricoltura andalusa risulta particolarmente evidente in due province della regione: Almería e Huelva. La prima è leader nazionale nella produzione di verdura, la seconda in quella di frutta. Come accennato in precedenza, i cambiamenti messi in moto dallo sviluppo sopra descritto raggiungono qui la massima espressione e, per questa ragione, analizzerò i connotati

²⁷ ILO, 2003. *Decent work in agriculture: International Workers’ Symposium on Decent Work in Agriculture*. Ginevra, International Labour Organization Bureau for Workers’ Activities, p. 50

²⁸ Instituto Nacional de Estadística, Autorización de Trabajo a Extranjeros (2013, 2016, 2019)

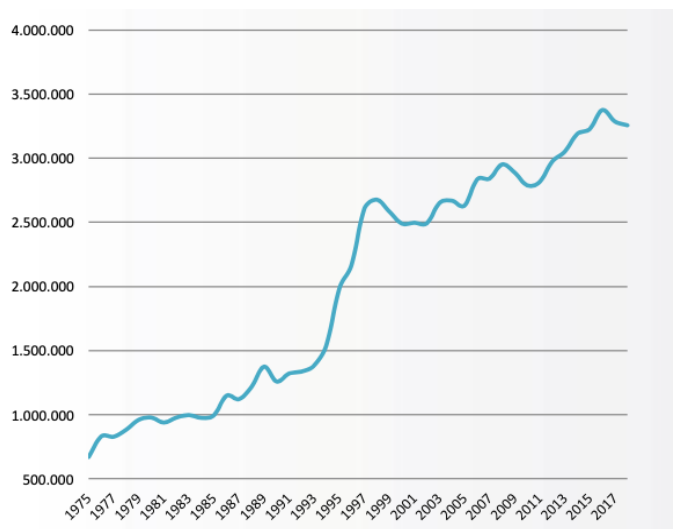
²⁹ Allepuz Capdevila R., Gordo Márquez M., Torres Solé T., 2014. “La contratación de mano de obra temporal en la agricultura hortofrutícola española”. *Ager: Revista de Estudios sobre Despoblación y Desarrollo Rural* n. 1, p. 25

principali del settore primario delle due aree: tanto ciò che hanno in comune quanto le peculiarità di ciascuna.

1.3.1 La provincia di Almería

Almería è stata una delle protagoniste della rivoluzione agricola spagnola a partire dagli anni Sessanta, tanto da venire considerata “vero modello di sviluppo economico fondato su una rivoluzione agricola di innovazione e scommessa per nuove varietà di colture, nuove forme di lavoro e nuovi orizzonti di mercato”³⁰ e per questo motivo le sue caratteristiche principali si ritrovano anche in altre aree dell’Andalusia. Oggi è la maggiore esportatrice di verdura fresca in Spagna e i prodotti maggiormente coltivati sono il pomodoro, il peperone, la lattuga e il melone; per quanto riguarda le varietà, quelle tradizionali scompaiono a favore di quelle moderne per la facilità di produzione e di

Grafico 1.1: Aumento produzione ortaggi nella provincia di Almería in tonnellate (1975-2017)



Fonte: Fundación Cajamar, 2017. Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Almería: Campaña 2016/2017. Cajamar Caja Rural

rendimento economico. All’interno *Seasonal workers in Mediterranean Agriculture*, l’evoluzione della produzione ortofrutticola nella provincia e il conseguente sviluppo danno vita alla trasformazione agricola considerata come la più importante che la Spagna ha vissuto recentemente. La coltivazione della zona è nota per essere portata a termine sotto capannoni di plastica, tanto da essere l’area di questo tipo più grande al mondo. Oggigiorno il settore primario della provincia è considerato stabile e maturo, poco influenzato dalle oscillazioni economiche: durante la crisi finanziaria scoppiata alla fine del 2006, rispetto alla

dura recessione che colpisce la provincia, l’agricoltura è l’unica che, seppur con un ritmo lento, continua a crescere proprio in virtù della stabilità e del fatto che sia fortemente orientato all’export. L’evoluzione è testimoniata dalle quantità di ortaggi prodotte, che aumentano col passare del tempo;

³⁰ Gordo Márquez M., García J. F., 2009. *Explorando los contratos en origen en los campos españoles*. Huelva, Universidad de Huelva publicaciones, p. 38

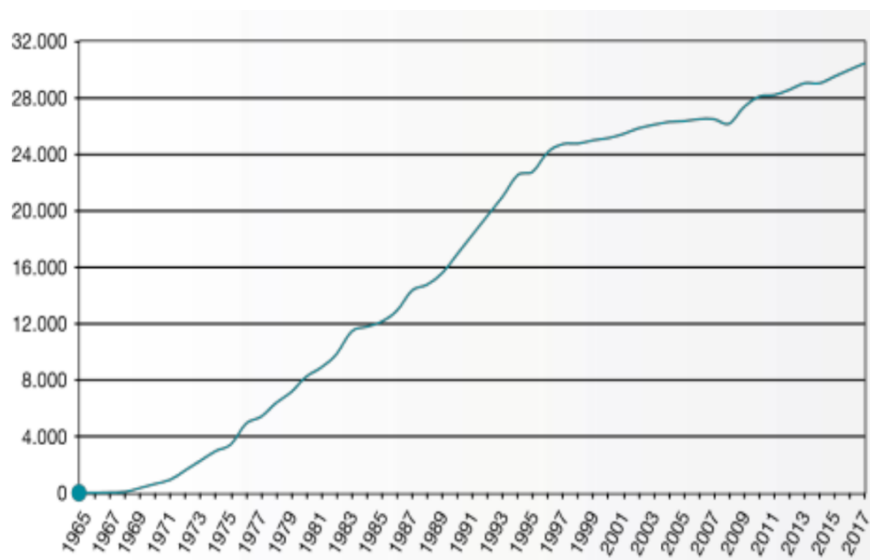
lo dimostra il grafico 1.1 che ritrae la crescita della produzione in termini di tonnellate dal 1975 al 2017.

Per quanto concerne l'esportazione, questa è ormai preponderante: se nel 2002 coincide con il 60% del totale coltivato, nel 2018 si tocca l'80%. Nel 2013 il 97% delle esportazioni sono destinate al mercato europeo e il pomodoro rappresenta circa il 25% del totale venduto sui mercati esteri³¹.

L'area coltivata raggiunge una superficie di 55.820 ettari nel 2018³² e il successo del nuovo modello di agricoltura promuove, come spesso accade nelle aree in cui implementa un modello intensivo di agricoltura, la creazione di un'industria ausiliaria nelle vicinanze, che rappresenta un importante vantaggio competitivo per il settore.

In questo luogo, il tipico fenomeno dell'abbandono delle campagne e della diminuzione dell'apporto del settore primario al PIL è stravolto: i villaggi si ripopolano di lavoratori interessati all'impiego nei campi, si sviluppano servizi di supporto all'agricoltura e l'apporto al PIL del settore ha un peso notevole rispetto alla media tanto regionale quanto nazionale. Fino al momento dello sviluppo agricolo, è un'area considerata arretrata

Grafico 1.2: Sviluppo superficie coperta da serra nella provincia di Almería in ettari (1965-2017)



Fonte: Adesva, Fundación Cajamar, 2017. Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Huelva: Campaña 2016/2017. Fundación Cajamar

sia dal punto di vista economico che sociale: la crescita del settore primario, tuttavia, traina l'intera economia locale a tal punto che oggi la zona è una delle più benestanti dell'Andalusia.

L'introduzione di nuove varietà di colture è poi accompagnata da importanti investimenti per quanto riguarda la tecnologia agricola. L'agricoltura tradizionale scompare a favore di quella intensiva

³¹ Cabrera Sánchez A., Uclés Aguilera D., 2014. *Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Almería: Campaña 2013/2014*. Almería, Fundación Cajamar, p. 45

³² Cajamar Caja Rural, 2018. *Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Almería: Campaña 2017/2018*. Almería, Cajamar Caja Rural, p. 5

orientata all'esportazione: appaiano così serre sin dal 1963, inizialmente per riparare le piante dal vento, e si inizia ad utilizzare la sabbia del litorale per "stabilizzare l'umidità e la temperatura del suolo"³³, oltre ad un massiccio utilizzo di acqua prelevata dalle falde della zona. La curva del grafico 1.2 delinea l'aumento degli ettari di serre nella provincia di Almería dal 1965 al 2017, anno nel quale la superficie raggiunge circa 30.000 ettari; il 70% di queste sono concentrate a *Campo de Dalías* che viene accostato all'immagine di un "mare di plastica"³⁴.

Altro importante fattore dello sviluppo del settore primario nella provincia è l'intervento statale e i prestiti erogati dagli istituti bancari. L'intervento statale ha inizio all'epoca del regime di Franco, il quale dichiara la zona di *Campo de Dalías* di interesse nazionale: viene incaricato l'*Instituto Nacional de Colonización* di promuovere il progresso dell'agricoltura della zona attraverso progetti di irrigazione e di distribuzione di piccoli appezzamenti di terreno. Allo stesso tempo, varie cooperative della zona, tra le quali spicca *Cajamar*, erogano prestiti agevolati per l'acquisto di macchinari agricoli, terreni e per la costruzione di serre.

Un'ulteriore peculiarità della zona è la frammentazione della proprietà: nel 2001 sono presenti circa 9.000 imprese agrarie, la maggior parte delle quali si fonda su gruppi familiari che coltivano meno di 2 ettari³⁵. Tuttavia, tale caratteristica è sempre meno marcata e l'analisi annuale della *Fondazione Cajamar* (che promuove e organizza numerose iniziative al fine di contribuire alla ricerca agroalimentare, all'innovazione tecnologica, agli studi e analisi della realtà produttiva e al trasferimento della conoscenza scientifica e tecnica in campo agricolo) del 2007 si sofferma sulla riduzione del numero di agricoltori e le maggiori dimensioni delle proprietà. Questo è testimoniato dai dati raccolti dalla suddetta Fondazione nel 2009: la grandezza media delle aziende agricole è di 2,4 ettari, aumentando di 0,4 ettari in otto anni. Anche nell'indagine del 2018 viene presa in causa la concentrazione della proprietà, in linea con ciò che era stato registrato in precedenza. Ciò è da ricondurre al modello di produzione rivolto all'export e alla conseguente posizione sfavorevole dei piccoli proprietari: la mancata possibilità di competere a livello globale con prodotti che ogni anno vengono venduti a prezzi inferiori, determina l'uscita dal mercato degli agricoltori che non sono in grado di abbattere i costi. A tale proposito, la tabella 1.1 (elaborata a partire da dati della *Fondazione Cajamar*) riporta i costi annuali per gli agricoltori di Almería: risulta evidente che la maggior parte di questi, come la manodopera e le sementi, ad esempio, siano spese alle quali non è possibile

³³ Gordo Márquez M., García J. F., 2009. *Explorando los contratos en origen en los campos españoles*. Huelva, Universidad de Huelva publicaciones, p. 39

³⁴ Ibidem.

³⁵ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 124

Tabella 1.1: Costi totali intrapresi dagli agricoltori di Almería (2014-2017)

Costi	2014 – 2015		2015 – 2016		2016 – 2017	
	Euro	% sul totale	Euro	% sul totale	Euro	% sul totale
Manodopera	23.109	40,5	23.173	40,5	23.173	40,5
Sementi	5.205	9,1	5.252	9,2	5.318	9,3
Acqua	1.542	2,7	1.650	2,9	1.636	2,9
Fertilizzanti	3.647	6,4	3.764	6,6	3.689	6,5
Fitosanitari	3.151	5,5	3.172	5,5	3.130	5,5
Energia	1.258	2,2	1.246	2,2	1.257	2,2
Servizi	5.214	9,1	5.076	8,9	4.554	8,0
Altri costi	1.635	2,9	1.635	2,9	1.638	2,9
Sabbiatura	2.246	4,0	2.280	4,0	2.252	3,9
Struttura delle serre	4.463	7,8	4.505	7,9	4.489	7,9
Plastica	3.361	5,9	3.224	5,6	3.080	5,4
Sistemi di irrigazione	732	1,3	799	1,4	799	1,4
Bacini di irrigazione	435	0,8	447	0,8	421	0,7

Elaborazione propria a partire da dati della Fondazione Cajamar

sottrarsi. Inoltre, si evidenzia come i costi, seppur lievemente, tendano ad alzarsi ad esclusione dei prodotti fitosanitari e dell'energia che restano pressoché invariati. La voce *servizi*, che comprende assicurazioni, servizi di comunicazione e trasporti è l'unica che dal 2014 al 2017 ha subito una riduzione significativa.

Oltre ai costi annuali, l'imprenditore agricolo si fa carico di investimenti quali la costruzione delle serre e i sistemi di irrigazione che costituiscono una categoria a parte e che comprende costi ammortizzati nel tempo. Davanti all'impossibilità di ridurre le uscite proprietari dei terreni stabiliscono che l'unico costo che può essere diminuito è la manodopera, che rappresenta la spesa più cospicua (40,5% del totale).

A fronte di ciò, la principale preoccupazione degli agricoltori di Almería e, più in generale andalusi, riguarda il consolidarsi della liberalizzazione dei mercati di paesi in via di sviluppo, in particolar modo nei confronti dell'importazione di ortaggi dal Marocco. Anche la *Fondazione Cajamar* si occupa della tematica, seppur senza fornire soluzioni concrete ma limitandosi piuttosto ad auspicare, genericamente, ad un miglioramento della competitività del settore primario di Almería. Nel 2003 si consiglia addirittura una riduzione dei costi di produzione come soluzione alla diminuzione dei prezzi indotta dagli ortaggi importati dal Marocco³⁶. Mi occuperò delle politiche europee in merito all'entrata di ortaggi marocchini all'interno dell'Unione Europea nel seguente paragrafo.

Come descritto nella precedente sezione, Almería incarna alla perfezione il modello intensivo per quanto riguarda la manodopera: la coltivazione dipende in gran parte da braccianti immigrati che, nel 2008, rappresentano il 36% dei lavoratori del settore primario della provincia.

1.3.2 La provincia di Huelva

L'agricoltura di Huelva è, per molti aspetti, simile a quella di Almería ma si caratterizza per la coltivazione di determinate varietà di frutti.

Come nel resto delle province andaluse, fino agli anni Sessanta l'agricoltura di Huelva era tradizionale e poco produttiva. Il ruolo fondamentale di aver dato impulso allo sviluppo dell'area è ricondotto ad un imprenditore di Siviglia, Antonio Medina, il quale nel 1957 innesta a Moguer (comune situato nella provincia di Huelva) settantadue varietà di fragole con fine sperimentale. Fino a quel momento nella zona si coltivano solamente due ettari di fragole. Le sementi provenienti dall'Università della California del signor Medina trovano un clima particolarmente favorevole e

³⁶ Instituto de Estudios Cajamar, 2003. *Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Almería: Campaña 2002/2003*. Almería, Caja Rural Intermediterránea, p. 7

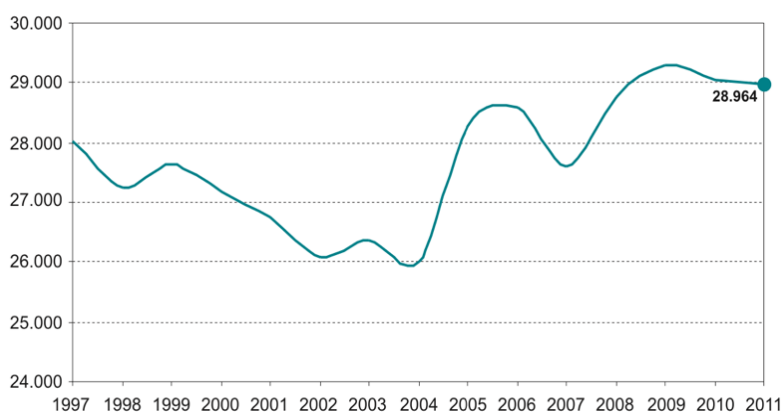
danno esiti fuori dal comune: l'imprenditore di Siviglia decide quindi di importare ulteriori semi, congiuntamente alle tecniche di coltivazione californiane. Il successo della varietà *camarosa* attira gli agricoltori locali, tanto che nel 1970 sono registrati 700 ettari adibiti alla fragolicoltura. Inizialmente la produzione è destinata al mercato di Madrid; ben presto però Medina si concentra sul commercializzare i propri prodotti all'estero. Durante gli anni Settanta, si va formando quello che da numerosi ricercatori viene definito come distretto agroindustriale, ovvero un sistema produttivo caratterizzato da una significativa presenza di agricoltori e da interrelazione e interdipendenza produttiva delle imprese agricole e agroalimentari. Le ultime nascono per fornire servizi di imballaggio, commercializzazione e trasporto di fragole: è proprio questo fenomeno ciò che la distingue dalle altre province andaluse, ovvero lo sviluppo di un cluster di imprese che nasce con l'obiettivo di completare interamente le esigenze del processo produttivo, tanto nell'ambito della produzione come in quello della commercializzazione, ed incorporando i servizi ausiliari specifici.

Da tempo la fragola è essenziale all'economia della zona: in 6.000 ettari viene coltivato il 95% della produzione di fragole spagnola e il 35% di quella europea³⁷. Tuttavia, se negli ultimi venti anni la sua convenienza economica era netta rispetto ai prodotti della fragolicoltura europea e in particolare italiana, ora rischia di restare schiacciata dalla forte concorrenza di Turchia, Polonia e Marocco.

Per questa ragione, a partire dal 2003 si assiste ad una diversificazione della coltivazione: appaiono frutti rossi quali lamponi, mirtilli e more. Quello che inizialmente appare come un'alternativa alla fragola, dal 2015 è una vera e propria nuova visione della produzione: gli ettari occupati da frutti rossi in questo anno aumentano del 722%³⁸.

Inoltre, si sperimentano nuove tipologie di fragole con l'obiettivo

Grafico 1.3: Superficie coltivata nella provincia di Huelva in ettari (1997-2011)



Fonte: Análisis de la campaña hortofrutícola de Huelva. Campaña 2010 – 2011

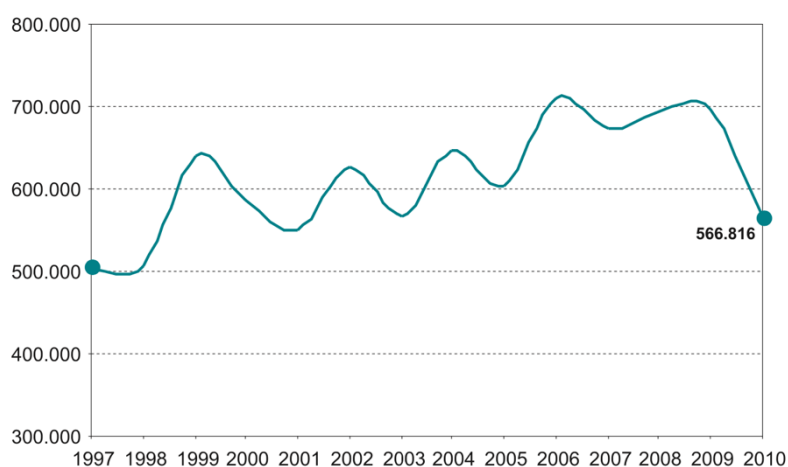
³⁷ Gordo Márquez M., García J. F., 2009. *Explorando los contratos en origen en los campos españoles*. Huelva, Universidad de Huelva publicaciones, p. 54

³⁸ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 153

della produzione non stop. Oggi le varietà di fragole più coltivate sono la *camarosa* e la *ventana*, entrambi provenienti dalla California. La seconda è celebre per avere un buon aspetto e per poter essere distribuita sul mercato precocemente a discapito delle qualità organolettiche; la *camarosa*, invece, gode di un sapore e consistenza migliori dell'altra tipologia ma impiega più tempo per maturare e, quindi, per raggiungere il mercato.

L'avanzamento dell'agricoltura della provincia è testimoniato anche dai dati: per quanto concerne gli ettari, se nel 1983 si coltivano 1.427 ettari, nell'anno 2000 la superficie raggiunge gli 8.750 ettari³⁹. Questo appare ovvio anche concentrandosi sulle tonnellate prodotte nella provincia: nel 1986 la quantità corrisponde a 80.012 tonnellate e nel 2017 il totale si aggira attorno alle 302.000 tonnellate⁴⁰. Tuttavia, a differenza di Almería, la provincia di Huelva vive uno sviluppo non lineare e non paragonabile a quello della vicina; se nella prima l'evoluzione dell'agricoltura viene definita stabile e costante nel tempo, non si può sostenere lo stesso nel caso della seconda. Il grafico 1.3 mostra come

Grafico 1.2: Produzione totale annuale in tonnellate nella provincia di Huelva (1997-2010)



Fonte: Análisis de la campaña hortofrutícola de Huelva. Campaña 2010 - 2011

il totale delle superfici coltivate nell'area fluttua dal 1997 al 2011; il grafico 1.4, invece, mette in evidenza le tonnellate prodotte nel medesimo arco temporale. Nonostante il volume annuale in tredici anni sia rimasto pressoché invariato, durante il periodo preso in analisi ha raggiunto picchi per poi diminuire bruscamente.

Analogamente alla provincia leader nella produzione di ortaggi, il settore primario di Huelva è improntato

all'esportazione anche se in minor misura, con quote che toccano circa il 45% del totale prodotto e, del totale esportato, il 90% è costituito da fragole, arance, mandarini e lamponi. La tabella elaborata nel report del 2017 *Realidad de los asentamientos en la provincia de Huelva* redatto da varie

³⁹ Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, Asnuci, Caritas, Codenaf, Fecons, Huelva Acoge y Mujeres en Zona de Conflicto, 2018. *Realidad de los asentamientos en la provincia de Huelva: Análisis, diagnóstico y propuesta*. Mesa de la Integración, p. 28

⁴⁰ Ibidem.

associazioni che formano la *Mesa de Integración*, a partire da dati del Piano Strategico Provinciale, mostra come quasi la totalità delle fragole prodotte in Andalusia provengano da Huelva.

Una delle principali caratteristiche del settore primario della provincia è rappresentata dalla manodopera e dalle modalità di assunzione, che nel rapporto *Agromafie e Caporalato* F. Caruso descrive come le più avanzate a livello europeo in merito alla forza lavoro immigrata. Huelva è considerata una sorta di laboratorio di sperimentazione e innovazione politica.

Il settore primario a Huelva offre lavoro a circa l'83% degli stranieri presenti sul territorio⁴¹: si stima che annualmente la produzione di fragole permetta l'assunzione di circa 66.000 posti di lavoro, escludendo quelli generati dalla sua industria ausiliaria e le migliaia di lavoratori stagionali che affollano la zona ogni anno e sono assunti senza un regolare contratto. A partire dagli anni Novanta la manodopera straniera aumenta vertiginosamente, soprattutto con assunzioni irregolari; il numero di clandestini impiegati nei campi aumenta e le loro condizioni peggiorano fino agli inizi del XXI secolo quando, per ovviare al problema, inizia la Contrattazione in Origine, ovvero una pratica che permette all'agricoltore di contrattare la manodopera necessaria direttamente nel paese d'origine. La *Contratación en Origen* spagnola inizia proprio in questa provincia, per poi estendersi ad altre zone. Se nel resto del paese gli agricoltori spesso continuano a preferire la contrattazione in loco, a Huelva oramai la maggior parte dei braccianti viene assunta con tale modalità. Non solo gli imprenditori, ma anche le istituzioni si dicono soddisfatte del nuovo sistema di reclutamento, delineato come la soluzione all'illegalità. Anche qui il ruolo della manodopera marocchina è centrale e la loro presenza, fatta eccezione per alcune stagioni, è sempre stata predominante.

1.4 Ruolo delle politiche europee nell'agricoltura spagnola

In questa sezione mi concentrerò sulla Politica Agricola Comune (PAC) e sugli accordi intrapresi dall'Unione Europea con il Marocco; ritengo che siano queste le politiche che maggiormente hanno inciso e incidono ancora oggi sull'agricoltura spagnola. La prima ha accompagnato e, in una certa misura, incentivato lo sviluppo dell'agricoltura intensiva andalusa. I patti firmati con il Marocco in merito al settore primario, invece, sono fortemente criticati dagli agricoltori andalusi, che si sentono minacciati dalla produzione ortofrutticola marocchina. In effetti, coltivare nel Regno Alawita ha costi notevolmente ridotti se paragonato all'Europa. Secondo i produttori spagnoli, aprire il mercato

⁴¹ Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, Asnuci, Caritas, Codenaf, Fecons, Huelva Acoge y Mujeres en Zona de Conflicto, 2018. *Realidad de los asentamientos en la provincia de Huelva: Análisis, diagnóstico y propuesta*. Mesa de la Integración, p. 28

europeo a frutta e verdura marocchina significa penalizzare enormemente la produzione iberica, che non potrà mai competere con la prima a livello di prezzo.

Tuttavia, tali accordi rientrano nel quadro della politica estera europea: non possono essere considerati puramente commerciali e, per questo motivo, vengono parzialmente messi da parte gli interessi spagnoli a favore della stabilità.

1.4.1 La Politica Agricola Comune

La PAC è considerata la pietra miliare dell'Unione Europea e fin dalla sua nascita, nel 1962, costituisce una delle sue politiche comunitarie di spicco. Oggi i suoi obiettivi ufficiali sono:

- Sostenere gli agricoltori e migliorare la produttività agricola, garantendo un approvvigionamento stabile di alimenti a prezzi accessibili;
- Tutelare gli agricoltori dell'Unione Europea affinché possano avere un tenore di vita ragionevole;
- Aiutare ad affrontare i cambiamenti climatici e la gestione sostenibile delle risorse naturali;
- Preservare le zone e i paesaggi rurali in tutta l'UE;
- Mantenere in vita l'economia rurale promuovendo l'occupazione nel settore agricolo, nelle industrie agroalimentari e nei settori associati⁴².

Nel 1957 sono sei i paesi che firmano il Trattato di Roma con l'obiettivo di scongiurare che possano verificarsi in futuro carestie come quella che ha colpito l'Europa postbellica, prefigurando una politica comune che permetta ai cittadini dell'Unione Europea di consumare alimenti a prezzi accessibili pur garantendo un tenore di vita adeguato ai lavoratori del settore. In un periodo caratterizzato dalla necessità di assicurare il fabbisogno alimentare alla popolazione, ma allo stesso tempo contraddistinto dall'incapacità dell'agricoltura del continente di soddisfarlo, nel 1962 viene varata la PAC il cui fine principale è l'incremento della produttività.

Già dagli anni Settanta emerge un aspetto negativo legato alla politica agricola che consiste nella produzione di quantità eccessive, in quanto si era stabilito che i prezzi non potessero abbassarsi al di sotto di una certa soglia indipendentemente da domanda e offerta. In pochi anni si genera un surplus: un onere elevato per la Comunità che si fa carico delle eccedenze acquistandole.

Nella decade dei Novanta i costi necessari a sostenere la PAC divengono insostenibili: questo e altri fattori interni ed esterni alla Comunità spingono ad una svolta. Si interviene sui prezzi, abbassandoli

⁴² https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/cap-glance_it#documents
ultimo accesso: 21/09/2020

e approssimandoli al mercato mondiale. Per salvaguardare gli agricoltori, vengono introdotti pagamenti diretti. Inoltre, a fronte del crescente deterioramento dell'acqua, del terreno, e più in generale di tutte le risorse naturali in molte aree rurali, gli agricoltori sono incoraggiati a seguire i principi dello sviluppo sostenibile in cambio di maggiori aiuti.

Un'ulteriore tappa fondamentale della PAC è costituita dalla riforma del 2003 che introduce, attraverso la riforma Fischler, il disaccoppiamento degli aiuti diretti: questi sono erogati indipendentemente dalla produzione. Gli agricoltori ricevono aiuti, sotto forma di pagamento, se soddisfano condizioni legate, per la gran parte, ad obiettivi ambientali e allo sviluppo rurale e sono liberi di decidere cosa produrre. Si passa perciò dal sostegno al prodotto al sostegno al reddito dei produttori.

Open Society Foundations sostiene che la PAC abbia contribuito “al consolidamento, e in una certa misura addirittura all'approfondimento delle disuguaglianze settoriali, sociali e territoriali, spesso a vantaggio delle imprese e delle aziende agricole di grandi dimensioni [...] le aree caratterizzate da un'agricoltura di piccola scala o contadina e le aree agro-ecologiche marginali hanno assistito a un drammatico processo di abbandono e spopolamento”⁴³. Solo l'impiego della manodopera migrante a basso costo ha in parte rivitalizzato zone ormai disabitate e contribuito alla sopravvivenza di piccole attività. Anche Corrado, de Castro e Perrotta si mostrano critici nei confronti della PAC, mettendo in relazioni fenomeni evidenziati nel settore primario di entrambe le sponde del Mediterraneo quali l'aumento delle espropriazioni ai danni piccoli agricoltori, dei conflitti per le risorse, dell'impoverimento delle popolazioni rurali, delle pressioni in merito alle condizioni di lavoro e della produzione orientata all'export con le riforme della Politica Agricola Comune.

Varie associazioni a sostegno di condizioni decorose per i braccianti impiegati nei campi di vaste aree rurali che si estendono in molti paesi europei, guidate dal *Coordinamento Europeo Via Campesina*, hanno richiesto per anni che una delle condizioni per ricevere fondi PAC sia il rispetto dei braccianti: nel 2018, un documento della Commissione al Parlamento europeo suggerisce benefici per i datori che rispettano gli standard e i diritti dei lavoratori nel settore agricolo. Tuttavia, questo rimane un caso isolato e non punitivo. Oltre a ciò, non sono stati compiuti altri passi nella direzione del rispetto della manodopera immigrata, che rimane sulla carta ma non trova un'effettiva applicazione nella realtà. La maggiore attenzione ai temi della sostenibilità, cambiamento climatico e preservazione

⁴³ Corrado A., 2018. *Migrazioni e Lavoro Agricolo in Italia: le ragioni di una relazione problematica*. Open Society Foundations, p. 18

dell'ambiente rurale non coincidono con l'attenzione verso la giustizia sociale e la garanzia di un lavoro dignitoso alla manodopera stagionale.

Grazie all'adesione alla CEE nel 1986, la Spagna e il suo settore primario beneficiano di ingenti somme provenienti dalla PAC ogni anno, come testimonia il bilancio per il periodo 2014 – 2020 che ha destinato 2,4 miliardi di euro (1,9 miliardi di euro direttamente dal bilancio europeo e 539,5 milioni sotto forma di cofinanziamento nazionale) alla sola Andalusia⁴⁴. Dall'entrata nella Comunità Europea, l'agricoltura spagnola ha subito un ulteriore sviluppo grazie alla possibilità di esportazione dei propri prodotti nel resto del continente, nonostante l'iniziale timore della Spagna riguardo all'inefficienza del settore primario nazionale in competizione con le importazioni dal resto d'Europa. Tuttavia, l'Osservatorio *Opex* di politica estera spagnola sottolinea le debolezze della PAC applicata al settore primario spagnolo. La politica agraria europea ha, paradossalmente, portato benefici in misura maggiore allo Stato spagnolo piuttosto che a chi si occupa di agricoltura: i milioni elargiti alla Spagna hanno permesso l'adeguamento dell'agricoltura agli standard internazionali e hanno agevolato investimenti, che altrimenti non sarebbero stati possibili, senza gravare sulle casse dello Stato. Allo stesso tempo “non ha ridotto le grandi disuguaglianze tra le aziende agricole, non ha impedito l'esodo o il declino rurale, non ha risarcito gli agricoltori soggetti a vincoli ambientali, non ha incoraggiato la ristrutturazione, non ha impedito il degrado delle risorse naturali e non è stata efficace nel promuovere livelli più elevati di organizzazione”⁴⁵; non è perciò stata in grado di rendere il settore agricolo spagnolo sostenibile.

Inoltre, vari osservatori, sia in Spagna che in altre parti d'Europa, criticano il successo degli aiuti diretti erogati dalla PAC dichiarando che questi abbiano fomentato una cultura agraria che regge sugli aiuti e sui sussidi, accompagnata da una debole cultura imprenditoriale. In breve, gli agricoltori sono consapevoli del fatto che riceveranno aiuti e che grazie a questi possono sopravvivere senza doversi continuamente aggiornare per migliorare la competitività.

1.4.2 Accordi fra Unione Europea e Marocco

Fino alla metà degli anni Ottanta, ovvero fino all'adozione di Programmi di Aggiustamento Strutturale, l'agricoltura del Marocco è marcata dall'intervento statale. Dall'indipendenza del 1956, lo Stato marocchino si focalizza su precise aree del paese in cui avvia ampi progetti di sviluppo

⁴⁴ https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Agricultural_census_in_Spain&oldid=379565 ultimo accesso: 12/12/2020

⁴⁵ Compés López R., García Álvarez-Coque J. M., 2009. *La reforma de la PAC y la agricultura española: alternativas y oportunidades para España*. Fundación Alternativas, p. 78

(soprattutto infrastrutturali) con il fine di raggiungere l'autosufficienza alimentare ed esportare il surplus. Di fatto, lo Stato supervisiona e organizza il settore primario fornendo supporto tecnico e logistico, pianificando l'uso dei terreni, distribuendo sussidi allo scopo di intensificare la produzione e rendendo il settore esente dalla tassazione.

Con l'inizio delle riforme degli anni Ottanta, la politica statale in agricoltura viene smantellata: il nuovo orientamento coincide con la liberalizzazione del commercio e la sicurezza alimentare. L'idea è quella che l'agricoltura del paese debba sviluppare un vantaggio competitivo con il fine di consolidarsi come leader nelle esportazioni: gli ingressi generati possono essere utilizzati per importare ciò che non viene più prodotto o destinato al mercato interno.

Le riforme di liberalizzazione non verranno mai realizzate completamente: tuttavia, per quanto concerne il settore primario si viene a delineare un sistema in cui gli organismi statali, che fino a quel momento avevano il compito di affiancare gli agricoltori, vengono meno e le autorità pubbliche, che per anni avevano assunto il ruolo di mediatore fra domanda e offerta, scompaiono. Vengono poi privatizzate le imprese che vendono fertilizzanti e i sussidi per gli input vengono cancellati pressoché totalmente. Di fatto, il settore viene liberalizzato e i piccoli agricoltori scompaiono, schiacciati dai costi, mentre prendono piede le grandi imprese agricole (spesso i proprietari appartengono all'élite del paese o sono stranieri) improntate all'export. Nonostante i programmi dettati dal Fondo Monetario Internazionale siano sospesi negli anni Novanta, il Marocco procede nella direzione della liberalizzazione commerciale. Con il passare degli anni tali politiche si sono rivelate inadeguate: Najib Akesbi descrive la situazione dell'agricoltura marocchina come una "corsa incontrollata"⁴⁶. Non vengono implementate riforme del settore e le debolezze strutturali restano invariate; oltre a ciò, il Regno del Marocco non è riuscito a conseguire la tanto ambita sicurezza alimentare. Oggi il settore primario del paese è caratterizzato da infrastrutture e finanziamenti inadeguati, risorse naturali scarse e degradate, alta diffusione di analfabetismo e povertà e da forte dipendenza dall'import di alimenti.

Una parte delle politiche liberali prevede accordi di libero scambio bilaterali: il più importante è quello siglato con l'Unione Europea. Subito dopo l'indipendenza, i rapporti con la CEE riguardano principalmente la Francia. Già dagli anni Sessanta, però, la politica dell'Unione verso il sud del Mediterraneo punta alla concessione di preferenze commerciali. Il primo accordo da inserire in questo quadro è l'Accordo di associazione del 1969, che di fatto limita le esportazioni di prodotti agricoli dal Marocco. Nel 1976, l'Accordo di cooperazione prevede tariffe agevolate per i prodotti agricoli marocchini che entrano in Europa e l'introduzione di quote annuali in periodi prestabiliti (ovvero, la

⁴⁶ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 169

stagione invernale). Negli anni Ottanta e Novanta le quote diminuiscono, stabilizzandosi sulle 100.000 tonnellate all'anno in seguito all'entrata di Spagna e Portogallo nella CEE, in quanto i nuovi paesi membri fanno concorrenza ai prodotti del Marocco. Il medesimo fenomeno si verifica con la fine della Guerra Fredda e il riavvicinamento fra est e ovest Europa.

Nel 1996 è firmato l'Accordo di associazione fra Marocco e Unione Europea, che entra in vigore nel 2000. Si tratta di un accordo più completo rispetto ai precedenti. Prevede la "liberalizzazione selettiva degli scambi di prodotti agricoli, agroalimentari e della pesca"⁴⁷ e, come sancito anche da un ulteriore patto nel 2012, le quote di prodotti agricoli importate annualmente aumentano.

Nel 2013 entrano in Europa 366.000 tonnellate di pomodori di origine marocchina, ovvero l'80% del totale dei pomodori importati da paesi extra-UE⁴⁸. Questo evidenzia la posizione privilegiata che occupa il Marocco fra i partner europei per quanto concerne i prodotti agricoli (che occupano il 23% del totale dei prodotti marocchini esportati in Europa⁴⁹) e non solo: il 64,6% delle sue esportazioni sono destinate al mercato europeo⁵⁰. Il Marocco è l'unico paese al mondo che gode di un prezzo di entrata privilegiato (inferiore al resto delle nazioni) nell'Unione Europea in merito a determinati prodotti agricoli (secondo un sistema di quote). Nel caso del pomodoro, l'ortaggio entra nel mercato fra ottobre e maggio, arco temporale nel quale in Europa la produzione diminuisce a causa del clima. Il trattamento preferenziale è l'esito di vicende storiche e di motivazioni legate alla posizione politica del Regno.

Gli accordi in merito all'agricoltura fra Marocco ed Unione Europea hanno spesso creato malcontento fra i produttori spagnoli. L'accordo del 2012 provoca come reazione il lancio di duecento chili di pomodori da parte di alcuni agricoltori spagnoli davanti agli uffici del Parlamento Europeo a Madrid. Gli spagnoli si sentono minacciati dalle politiche europee, dichiarando che il pomodoro marocchino minaccia la produzione locale⁵¹ in quanto la sua competitività si baserebbe su standard e qualità inferiori. Già negli anni Novanta il Coordinamento di Agricoltori e Allevatori (COAG) si fa portavoce del malcontento spagnolo e tenta in tutti i modi di far prevalere gli interessi iberici nelle trattative sulle quote imposte al Marocco. Le proteste in Spagna riguardano principalmente gli agricoltori di Almería: come visto nel paragrafo dedicato al settore primario di tale provincia, la produzione

⁴⁷ <https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/morocco/> ultimo accesso: 10/12/2020

⁴⁸ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 150

⁴⁹ <https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/morocco/> ultimo accesso: 10/12/2020

⁵⁰ Ibidem.

⁵¹ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 151

dell'area è orientata all'esportazione e il mercato principale è quello europeo. Questo spiega la decisa opposizione della Spagna all'aumento delle quote in entrata di pomodori provenienti dal Marocco. Nonostante le critiche, sia nel 2000 che, poi nel 2012, le quantità di pomodori marocchini importati sono aumentati: la spiegazione del perché va ricondotta, secondo R. S. Sippel, principalmente alla politica estera dell'Unione, che primeggia sugli accordi puramente commerciali. Innanzitutto, l'aumento del 2012 è messo in relazione agli eventi delle Primavere Arabe di quegli anni: “se il Marocco diventa meno stabile, ciò avrà un impatto diretto sugli Stati membri dell'UE - sia sotto forma di maggiore immigrazione illegale, interruzioni dell'approvvigionamento energetico o pressione politica da parte delle comunità della diaspora marocchina in Europa”⁵². In questo quadro, gli accordi commerciali vanno intesi come strumenti per promuovere la stabilità politica e sociale, oltre che come un mezzo per contrastare flussi migratori indesiderati. Tali obiettivi paiono stare al di sopra degli interessi degli agricoltori spagnoli. Inoltre, la posizione commerciale privilegiata del Marocco va inserita nel contesto della lotta al terrorismo e della posizione che il partner ha assunto negli anni.

Tuttavia, l'Unione Europea non ignora completamente i produttori preoccupati: specifici principi di protezione (quali il sistema dei prezzi di entrata) dei prodotti agricoli prodotti all'interno dei confini sono sempre presenti, tutelando i prodotti agricoli europei da quelli esterni, potenzialmente più competitivi in termini di prezzi.

1.5 Conclusioni

L'agricoltura del sud della Spagna ha subito notevoli cambiamenti negli ultimi trenta/quarant'anni. Oggi le province di Almería e Huelva spiccano a livello nazionale e internazionale, sia per quanto riguarda il volume della produzione che per le tecnologie utilizzate. Il progresso del settore ha trainato lo sviluppo delle province, determinando la nascita di un'industria ausiliaria. Al contrario di molti altri contesti rurali, le aree si sono ripopolate e una parte importante della popolazione vive in condizioni agiate.

Uno dei punti cardine del modello (e che ha ricoperto un ruolo decisivo nel processo di sviluppo dell'agricoltura dell'area) è l'ausilio di manodopera straniera e flessibile.

Le dinamiche che dominano settore primario andaluso vanno ricercate nel contesto europeo e, allo stesso tempo nella filiera agroalimentare: risulta evidente che i piccoli e medi produttori (uno degli

⁵² Dennison S., Popescu N., Torreblanca, J. I., 2011. *A chance to reform: How the EU can support democratic evolution in Morocco*. European Council on Foreign Relations, p. 9

ultimi tasselli della *value chain*) non abbiano alcun potere contrattuale e decisionale. Se da un lato i grandi supermercati dettano i prezzi e gli standard, dall'altro le istituzioni nazionali ed europee antepongono gli interessi politici.

Nonostante l'Unione Europea si definisca favorevole al libero scambio, i prodotti agricoli dipendono ancora in grande misura dalle istituzioni politiche. Ciò è particolarmente evidente nel caso degli ortaggi spagnoli e marocchini: in questo caso la filiera del pomodoro dimostra il legame fra commercio, interessi politici quali la migrazione, i conflitti e lo sfruttamento delle risorse.

2 Comunità marocchina nell'agricoltura andalusa

2.1 Introduzione

L'Andalusia è una regione legata al mondo arabo da secoli, tanto che l'etimologia del nome deriva dall'arabo *Al-Andalus* (nome con cui i conquistatori arabi denominavano l'area). Inoltre, l'estrema vicinanza favorisce un flusso migratorio intenso. La comunità marocchina è quindi una delle più antiche nella regione e una delle più numericamente significative ancora oggi. Nonostante ciò, i suoi membri guadagnano salari più bassi e lavorano in impieghi meno qualificati di numerose altre comunità presenti sul territorio⁵³. Inoltre, l'integrazione con i locali sembra essere ancora molto distante e i marocchini sono fra coloro i quali gli andalusi guardano con più sospetto e diffidenza⁵⁴. Tuttavia, il loro contributo è essenziale all'agricoltura intensiva dell'area: a seconda della zona si prediligono uomini marocchini senza documenti o donne contrattate all'origine.

In questo capitolo mi occuperò del flusso migratorio dal Marocco all'Andalusia e tenterò di evidenziare la dualità che caratterizza la parte della comunità impiegata in agricoltura: da un lato vengono delineati come essenziali per lo sviluppo del settore primario della regione, ma dall'altro gli autoctoni gli sono ostili e faticano ad accettare l'idea di una loro integrazione nella società.

2.2 Economia come motore delle migrazioni

I flussi migratori sono certamente influenzati da numerose cause, tuttavia quella preponderante è da attribuire all'economia. Le migrazioni sono, senza dubbio, vincolate indissolubilmente al contesto economico dei luoghi di partenza e di accoglienza e, a loro volta, anche le ricadute derivate da esse sono principalmente economiche, seppur con effetti distinti sui luoghi di partenza e di arrivo. Il fenomeno migratorio si manifesta essenzialmente nella ricerca di un miglioramento economico e, come conseguenza di ciò, gli assi migratori generalmente coincidono con movimenti sud-nord ed est-ovest. Le ragioni economiche che fungono da detonatore delle migrazioni sono svariate: le differenze di salario e le disuguaglianze fra domanda e offerta nel mercato di lavoro del paese emittente e in

⁵³ Centro de Estudios Andaluces, 2009. *Marroquíes en Andalucía: Dinámicas migratorias y condiciones de vida*. Siviglia, Fundación Centro de Estudios Andaluces, p. 22

⁵⁴ Observatorio Valenciano de las Migraciones (Fundación CeIM), 2005. *Ciudadanos del mundo, ciudadanos de Marruecos*. Valencia, Centro de Estudios para la Integración Social y Formación de Inmigrantes, p. 16

quello ricettore sembrano essere le principali. Nel mondo si osserva che i paesi in via di sviluppo dispongono di un eccesso di offerta di lavoro e di una domanda inferiore rispetto ai paesi sviluppati, i quali invece necessitano di manodopera straniera per conservare lo sviluppo economico. Il flusso migratorio dal Marocco alla Spagna è un esempio di migrazione spinta da fattori economici, in un contesto mediterraneo caratterizzato da disuguaglianze socioeconomiche drammatiche e forti. All'interno del continente africano, le nazioni che esportano manodopera si distinguono per una considerevole pressione demografica e per la giovinezza della popolazione: il 27% della popolazione marocchina ha meno di 15 anni, il 18% si trova nella fascia dai 15 ai 24 anni e il 42% possiede dai 25 ai 54 anni⁵⁵. Inoltre, il PIL pro-capite corrisponde a 3.190 dollari⁵⁶. Nel caso della Spagna, invece, la popolazione di età inferiore ai 15 anni rappresenta il 15% del totale, quella che va dai 15 ai 24 il 9% e la fetta di popolazione tra i 25 e 54 anni è il 44% del totale⁵⁷. Il PIL pro-capite è di 30.390 dollari⁵⁸. Questi dati dimostrano come il flusso migratorio fra i due paesi sia spinto dai fattori trattati poc'anzi.

Generalmente, nei paesi che ricevono immigrati, si riscontra una coincidenza fra l'entrata degli immigrati nel mercato del lavoro e l'aumento del PIL. Colui che emigra è solitamente giovane e il suo obiettivo principale è quello di inserirsi il prima possibile nel mondo del lavoro, generando un incremento di offerta e domanda⁵⁹. I prezzi tendono a diminuire leggermente a fronte di una maggiore flessibilità del mercato di lavoro e della riduzione dei salari.

Nella maggior parte dei casi, così come si osserva nella comunità marocchina in Spagna, gli immigrati provenienti da paesi con un PIL pro-capite inferiore tendono ad occupare mansioni non qualificate⁶⁰.

Alcuni studiosi critici verso i fenomeni migratori sostengono che, in contesti in cui abbonda manodopera immigrata, la mancata innovazione o modernizzazione delle imprese vada ricondotta proprio alla presenza di migranti poiché al contrario, in caso di carenza di manodopera locale, gli imprenditori sarebbero costretti a modernizzare la produzione e migliorare la produttività del settore⁶¹.

⁵⁵ <https://worldpopulationreview.com/countries/morocco-population> ultimo accesso: 05/01/2021

⁵⁶ <https://data.worldbank.org/country/morocco?view=chart> ultimo accesso: 05/01/2021

⁵⁷ https://www.indexmundi.com/es/espana/distribucion_por_edad.html ultimo accesso: 05/01/2021

⁵⁸ <https://data.worldbank.org/country/spain> ultimo accesso: 05/01/2021

⁵⁹ Borjas G., 2003. "The Labor Demand Curve is Downward Sloping: Reexamining the Impact of Immigration on The Labor Market". *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 118, p. 1353

⁶⁰ Otero J. V., 2005. *Impacto económico de la inmigración sobre el mercado laboral. Una revisión*. Madrid, Centro Gauss UAM, p. 7

⁶¹ European Commission, 2008. *Labour market and wage development in 2007*. Lussemburgo, European Communities

Per quanto riguarda il paese d'origine, in un'ottica a corto termine l'emigrazione può essere considerata positiva in quanto allevia la pressione demografica e gli alti tassi disoccupazione in mercati di lavoro con una domanda bassa; allo stesso tempo il paese gode di entrate in forma di rimesse. Nel caso del Marocco (che riceve il maggior volume di rimesse inviate dalla Spagna ed è il quarto maggior ricettore a livello globale), le rimesse costituiscono una vera propria fonte di ricchezza per numerose famiglie e, sotto forma di denaro, provocano l'aumento dei consumi. Le rimesse inviate in Marocco costituiscono fra il 7 e l'8% del PIL nazionale, sono determinanti per il sostentamento delle famiglie e contribuiscono alla vitalità dell'economia senza alcun investimento da parte dello Stato⁶². Il principale problema causato dalle somme di denaro che chi vive all'estero manda a casa, consiste nell'assenza di una strategia di sviluppo locale basata sulle rimesse: per questo motivo il loro impatto è limitato e anzi, fomenta i consumi e determina l'aumento dei prezzi. Tale incremento rende gli aiuti inviati in patria meno effettivi e, per quelle famiglie che non dispongono di rimesse, il costo della vita diventa insostenibile. Si innesca così un circolo vizioso poiché, a loro volta, i membri delle famiglie che non ricevono rimesse vedranno nell'emigrazione l'unica soluzione per sopravvivere⁶³. Nel lungo termine l'emigrazione determina un importante effetto negativo, ovvero la perdita di conoscenza e manodopera essenziale per la crescita economica nazionale.

Specificamente al settore primario, l'associazione a favore di un cambiamento del modello vigente di agricoltura, *Via Campesina*, "sostiene che il massiccio movimento di cibo nel mondo stia causando l'aumento del movimento di persone"⁶⁴: le politiche neoliberali attuate, per esempio, in nord Africa determinano l'espropriazione di terreni e colui il quale non ha più lavoro migrerà in Europa per trovare lavoro (principalmente in agricoltura). Fenomeni come la liberalizzazione del commercio internazionale e il controllo della filiera agroalimentare da parte dei grandi supermercati incidono sull'affermazione del modello di agricoltura intensiva che porta ad espropriazioni e all'impovertimento delle aree rurali⁶⁵: quest'ultima è una delle ragioni che favorisce la migrazione di marocchini verso il sud della Spagna.

⁶² Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 162

⁶³ Alonso J. A., 2004. *Emigración, pobreza y desarrollo*. Madrid, Catarata, p. 56

⁶⁴ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 11

⁶⁵ Ibidem.

2.3 Flusso migratorio fra Marocco e Spagna

Il Marocco, durante il XX secolo, assiste ad una rapida crescita demografica, soprattutto a partire dagli anni Sessanta: se fino alla fine del XIX secolo la popolazione si aggira attorno ai 5 milioni, oggi conta oltre 36 milioni di persone⁶⁶. Più dei nove decimi della popolazione viveva in contesti rurali e le città maggiori (Fez, Marrakech, Casablanca, ...) erano popolate da poche decine di migliaia di abitanti. Oltre a ciò, sono arrivate ad oggi poche informazioni riguardo le migrazioni interne e la geografia della popolazione marocchina prima dell'arrivo dei coloni francesi nel 1912: si ritiene che fino a quel momento il Marocco fosse caratterizzato da alti tassi di natalità e mortalità e da frequenti oscillazioni demografiche dovute tanto a fenomeni tanto naturali quanto politici⁶⁷. L'incremento demografico inizia con l'arrivo dei francesi e dei miglioramenti strutturali che apportano, passando da poco meno di 5 milioni ad inizio Novecento a 6.950.200 persone nel 1947; tuttavia, è a partire dagli anni Cinquanta che si registra un aumento più importante (da 7.442.000 nel 1951 a 29.000.000 nel 2000)⁶⁸.

Allo stesso tempo, si verifica una rapidissima urbanizzazione, tanto è vero che la popolazione urbana nel 1900 comprende 450.000 abitanti, mentre nel 2004 più di 17 milioni di persone vivono in città⁶⁹. Questo fenomeno è causato in gran parte dalle migrazioni interne che si mettono in moto principalmente dalle campagne verso le città.

Fino agli anni Sessanta è considerato un paese di immigrati piuttosto che di emigrati: in quel periodo sono registrati sul territorio circa 400.000 stranieri a fronte di 100.000 emigrati⁷⁰. A partire da quel momento, tuttavia, si intensifica l'emigrazione marocchina verso l'Europa e, a partire dal 1975 (anno in cui l'Europa tenta di diminuire il flusso di immigrati in entrata), l'emigrazione cresce a ritmi forsennati a causa del ricongiungimento familiare e dell'emigrazione clandestina. Nel 2004 il numero di marocchini residenti all'estero è di 2 milioni, dei quali l'80% risiede all'interno dell'Unione Europea: la Francia è la destinazione prediletta dai marocchini, seguono poi Italia e Spagna, ovvero paesi che hanno iniziato a registrare flussi cospicui dopo il 1975, anno in cui i paesi che fino a quel

⁶⁶ <https://data.worldbank.org/country/morocco?view=chart> ultimo accesso: 06/01/2021

⁶⁷ Berrada A., 1998. *Répartition de la population, urbanisation et migration. Le peuplement du Maroc*. Rabat, Centre d'Etudes et des Recherches Démographiques, p. 3

⁶⁸ Ibidem.

⁶⁹ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 166

⁷⁰ Ivi, p. 167

momento avevano accolto il primo flusso (Francia, Belgio e Olanda) chiudono le frontiere⁷¹. L'incapacità di assorbire l'offerta di lavoro in Marocco è da ricondurre alla mancanza di politiche a favore dell'impiego e, in particolar modo, nel settore privato. Come visto in precedenza, una costante dei paesi MENA è la politica statalista, ovvero il tentativo dello Stato di assorbire la maggioranza della popolazione attiva nel settore pubblico. A partire dall'indipendenza, il Marocco (così come la maggior parte dei paesi arabi) decidono di puntare sull'intervento statale piuttosto che favorire la nascita di un settore privato competitivo. Tuttavia, tale visione si rivela un fallimento in quanto lo Stato è incapace di creare posti di lavoro sufficienti per una popolazione in continua crescita. Neanche l'adozione di politiche liberali implementate a partire dai primi anni '80 fornisce al Regno Alauita l'impulso necessario per lo sviluppo di un settore privato che sia in grado di assorbire l'offerta.

Al contrario, l'Europa si distingue per caratteristiche demografiche opposte. L'invecchiamento della popolazione preoccupa i governanti, in particolar modo riguardo al futuro e al sistema pensionistico. Sin dalle ultime decadi del XX secolo, gli europei abbandonano determinati settori, che a causa di mancanza di manodopera locale, si servono di lavoratori immigrati, spesso irregolari. Questo status di illegale e la mancanza di controllo da parte dello Stato hanno determinato numerosi casi di sfruttamento, come nel settore primario andaluso che analizzo in questo elaborato.

In Spagna, l'immigrazione marocchina in poco più di trent'anni passa da poche centinaia di persone a 761.122 nel 2020, costituendo la nazionalità più presente sul territorio spagnolo⁷². González Gómez del Miño⁷³ individua tre tappe principali nella storia della migrazione marocchina in Spagna: la prima coincide con la chiusura delle frontiere dell'Europa centrale e del nord, come conseguenza dello shock petrolifero del 1973 a cui segue una crisi economica e che produce un cambiamento dei flussi migratori: quello marocchino si sposta verso la Spagna, che fino a quel momento viene considerato un paese in via di sviluppo e, di conseguenza, un luogo di passaggio e non di stanziamento. Tuttavia, in quegli anni l'economia spagnola cresce a ritmi mai visti prima e alcuni settori, in particolar modo quello primario, sperimentano carenza di manodopera. Questa prima tappa si distingue per una migrazione poco numerosa e maschile e comprende un primo flusso verso i campi di agricoltura intensiva in Andalusia. In poco tempo la percezione della Spagna muta e diviene uno Stato che accoglie immigrati, in particolar modo in seguito alla sua entrata nella CEE nel 1986. Questo evento

⁷¹ Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones, p. 216

⁷² <https://es.statista.com/estadisticas/472512/poblacion-extranjera-de-espana-por-nacionalidad/> ultimo accesso: 06/01/2021

⁷³ González Gómez del Miño P., 2007. "La emigración marroquí en España. El Mediterráneo como núcleo de migraciones". *Jornadas iberoamericanas de estudios internacionales* n. 2, p. 105

coincide con l'inizio della seconda tappa che termina nel 2000. Inoltre, nel 1986 viene promulgata la prima legge sull'immigrazione, su impulso europeo, nel tentativo di controllare il fenomeno migratorio. Nonostante questo tentativo, unito ad un primo processo di regolarizzazione e al controllo delle frontiere, la migrazione marocchina non cessa.

La seconda fase è, effettivamente, caratterizzata da un aumento repentino del flusso migratorio, che assume le peculiarità di un flusso permanente. Come conseguenza dell'introduzione della necessità di un visto per poter entrare in suolo spagnolo, diminuisce la quantità di immigrati marocchini legali ma comincia ad aumentare la migrazione clandestina. L'incremento di immigrati irregolari costituisce un ulteriore connotato durante tutti gli anni Novanta. Il processo di regolarizzazione dei migranti sul suolo spagnolo del 1991 testimonia quanto il fenomeno sia legato all'informalità: i residenti legali nel 1990 sono 16.100 e, un anno dopo, sono presentate 55.840 domande di regolarizzazione⁷⁴.

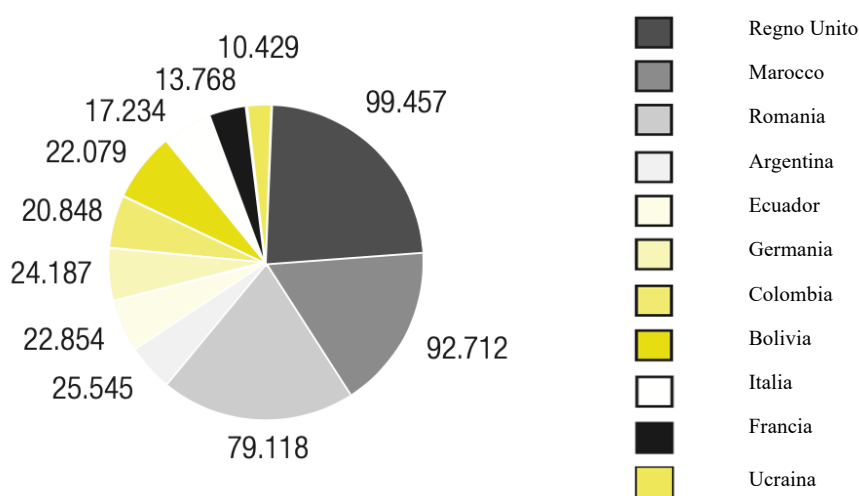
La terza tappa è descritta come quella di consolidamento della comunità marocchina in Spagna, anche se, personalmente, noto un rafforzamento solo nei numeri delle persone entranti. Questa fase è, piuttosto, caratterizzata da tensioni sociali crescenti, in particolar modo all'interno dei lavoratori del settore primario in Andalusia. Alla luce di ciò, analizzerò i fatti di El Ejido di seguito, con il fine di esplicitare come la comunità di braccianti marocchini sia percepita sul territorio.

2.4 Braccianti marocchini in Andalusia

Fra gli anni Ottanta e Novanta, una volta compiuta la modernizzazione e trasformatosi in agricoltura intensiva, il settore primario andaluso soffre di cronica mancanza di manodopera: l'alta domanda di lavoro e il fatto che questo non necessiti di particolari conoscenze pregresse attirano stranieri sul territorio. È principalmente durante gli anni Novanta che i braccianti spagnoli vengono sostituiti dalla manodopera immigrata, generalmente marocchina. Fino ai primi anni del XXI secolo la comunità immigrata marocchina è quella maggiormente impiegata in agricoltura su tutto il suolo spagnolo. Nel 2019, in Andalusia la nazionalità più presente è quella marocchina (22,21% del totale degli immigrati

⁷⁴ Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones, p. 217

Grafico 2.1: Stranieri suddivisi per nazionalità residenti in Spagna nel 2008



Fonte: Fundación Centro de Estudios Andaluces, 2009. Marroquíes en Andalucía: Dinámicas migratorias y condiciones de vida

sul territorio)⁷⁵. Il grafico 2.1, relativo alle principali nazionalità residenti in Andalusia nel 2008, ne dimostra la massiccia presenza da numerosi anni.

Il numero di immigrati marocchini in Andalusia comincia ad essere rilevante a partire dal 1997 poiché coincide con l'inizio di un processo di

riunificazione familiare. Fino a questo momento sono presenti uomini, soprattutto ad Almería. I primi immigrati si trasferiscono in Spagna alla ricerca di un salario migliore, mentre la famiglia resta in Marocco. Nella sola provincia di Almería “il numero di marocchini si moltiplica per dieci nella decade che va dalla fine del secolo scorso agli inizi di quello attuale: questo costituisce la prova più evidente della cruciale importanza di questo settore”⁷⁶. A Huelva, per esempio, fino alla metà degli anni Novanta si impiegano circa 50.000 lavoratori stagionali spagnoli, provenienti da Siviglia, Cadice ed altre zone dell'Andalusia. Durante le campagne del 1997 e 1998 si assiste ad un incremento della manodopera straniera, in maggior misura marocchina, che conta 3.000 stagionali⁷⁷. Nel 2004 la manodopera totale impiegata nei campi è di oltre 60.000 braccianti: di questi 21.000 sono impiegati mediante contratti all'origine. All'interno del totale, 28.227 sono marocchini⁷⁸.

Nel 2003, l'*Instituto de Estudios Sociales de Andalucía* compie una serie di interviste alla popolazione straniera in Andalusia nel quadro di un progetto su incarico della *Conserjería de Gobernación de la Junta de Andalucía* e finanziato dal Fondo Sociale Europeo. Il gruppo di immigrati denominato

⁷⁵ <http://www.juntadeandalucia.es/justiciaeinterior/opam/es/node/90> ultimo accesso: 29/12/2020

⁷⁶ Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones, p. 239

⁷⁷ Ibidem.

⁷⁸ http://www.mites.gob.es/estadisticas/Pte/Pte04/PT1/15_top_HTML.htm ultimo accesso: 30/12/2020

Maghreb – Vicino Oriente comprende interviste a 361 persone delle quali 304 sono marocchini: per questo motivo si possono considerare i dati emersi come rappresentativi della comunità marocchina residente in Andalusia. Relativamente agli aspetti sociodemografici emersi dal sondaggio, il 61% degli intervistati è arrivato in Andalusia tra il 2000 e il 2003 e il 15% di essi prima del 1995. Il 67% degli intervistati sono uomini e la maggior parte di questi non sono sposati. La maggior parte ha un'età minore di 35 anni e, rispetto alle altre comunità di migranti, i marocchini hanno un livello di formazione più basso: il 29% degli intervistati è analfabeta o non ha portato a termine gli studi primari. I principali motivi che hanno spinto queste persone ad emigrare sono economici. Il 47% ha intenzione di restare in Andalusia per un periodo di tempo indefinito, il 22% ha intenzione di tornare in patria e il 28% contempla l'idea di trasferirsi in un'altra regione spagnola o in un altro paese. Il 15% degli intervistati dichiara di non aver regolarizzato la propria situazione: ciò esemplifica la quantità di irregolari marocchini sul suolo andaluso e la diffusione del fenomeno. Le principali preoccupazioni registrate all'interno degli intervistati di origine marocchina sono la ricerca di lavoro e il miglioramento dell'occupazione professionale. Rispetto alle altre nazionalità intervistate, la marocchina è quella maggiormente impiegata in agricoltura: il 52% svolge una mansione non qualificata e il 30% di questi lavora come bracciante, percentuale superiore di dieci punti rispetto agli altri stranieri⁷⁹.

Il 33% dei marocchini non ha firmato un regolare contratto di lavoro e, in virtù di ciò, non si vede riconosciuto un giorno libero alla settimana di riposo. A questi lavoratori non sono concessi neanche permessi, oltre a non essere retribuiti regolarmente per il lavoro svolto. Al momento della realizzazione delle interviste, circa l'80% degli immigrati ha qualche tipo di reddito, la cui media è di 750 euro. La tendenza generale mostra che le donne guadagnano meno degli uomini e che la maggior parte degli intervistati ha sofferto di problemi economici nell'ultimo anno. Coloro i quali sono occupati nell'agricoltura intensiva vivono in abitazioni caratterizzate da peggiori condizioni rispetto a chi è impiegato in altri settori: "il 15% vive in condizioni precarie e circa il 19,5% alloggia in baracche o capannoni industriali"⁸⁰. Anche per quanto riguarda il sovraffollamento, questo fenomeno si registra in maggior misura nelle aree adibite all'agricoltura intensiva: circa il 5% degli immigrati, specialmente marocchini e africani provenienti dalla zona sub-sahariana, divide la stanza con 3 o più persone, in alcuni casi fino a 6. Fra coloro che, invece, vivono in appartamento, molti di essi notano pregiudizi e rifiuto da parte dei vicini di nazionalità spagnola.

⁷⁹ Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones, p. 245

⁸⁰ Ivi, p. 246

La tendenza non diminuisce con il passare del tempo: nel 2008 il 34,6% della popolazione marocchina in Andalusia lavora in agricoltura⁸¹. Citando come esempio la provincia di Almería, all'inizio del 2002 risiedono 18.704 stranieri, all'interno dei quali 8.506 marocchini. In dati percentuali questo significa che il 5% della popolazione è di origine marocchina, che, in comuni come El Ejido e Vícar, raggiunge quasi il 9%⁸². La suddetta area comincia ad accogliere immigrati provenienti dal Marocco, insieme ad altri stranieri provenienti da altri paesi africani, ma in minor misura, sin dagli anni Ottanta. La presenza di immigrati disposti ad accettare le dure condizioni di lavoro e il basso salario permettono al settore di decollare. La maggior parte dei braccianti lavora senza contratto e l'occupazione è caratterizzata da una forte instabilità. Alla fine degli anni Novanta, il 76% dei marocchini nella provincia di Almería hanno un'età compresa tra i 15 e i 39 anni e oltre il 90% di essi si dedica all'agricoltura⁸³. Inoltre, l'alta domanda di manodopera e la relatività facilità nel trovare un impiego incitano l'arrivo di ulteriori migranti.

Dai dati raccolti dal *Centro de Estudios Andaluces*, appartenente alla Giunta dell'Andalusia, emerge che nel 2001 il 65% circa della popolazione immigrata in Andalusia sia marocchina. Dal 2005 al 2008, invece, rappresenta circa il 30%⁸⁴. La tendenza verso una diminuzione della componente marocchina va ricondotta a più fattori: innanzitutto le condizioni in cui versano gli immigrati impiegati in questo settore sono pessime e, insieme a fattori sociali legati al razzismo e alla xenofobia, portano ad una crescente tensione sociale in quelle aree il cui la componente marocchina è alta. I lavoratori marocchini, inoltre, cominciano a lottare per migliorare le proprie condizioni e ad organizzarsi in associazioni per ottenere il riconoscimento dei propri diritti, oltre alla regolarizzazione del proprio status. Dopo episodi come quello di El Ejido (evento di massima espressione della tensione sociale in Andalusia, avvenuto nel 2000 quando, in seguito all'uccisione di una donna spagnola per mano di un uomo marocchino, la popolazione autoctona compie atti violenti contro la comunità marocchina residente nell'area), gli agricoltori andalusi preferiscono impiegare manodopera che considerano più remissiva: dal 2002 la maggior parte dei braccianti marocchini che avevano lavorato fino a quel momento nell'agricoltura intensiva andalusa perde il lavoro. Un'ondata di razzismo verso la popolazione magrebina pervade la zona e i lavoratori marocchini, per alcuni i

⁸¹ Centro de Estudios Andaluces, 2009. *Marroquíes en Andalucía: Dinámicas migratorias y condiciones de vida*. Siviglia, Fundación Centro de Estudios Andaluces, p. 22

⁸²

https://www.ine.es/dyngs/INEbase/es/operacion.htm?c=Estadistica_C&cid=1254736176951&menu=ultiDatos&idp=1254735572981 ultimo accesso: 27/12/2020

⁸³ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 109

⁸⁴ Centro de Estudios Andaluces, 2009. *Marroquíes en Andalucía: Dinámicas migratorias y condiciones de vida*. Siviglia, Fundación Centro de Estudios Andaluces, p. 17

veri protagonisti del cosiddetto “miracolo di Almería”, vengono sostituiti da immigrati provenienti dall’est Europa e dal sud America.

Molti degli immigrati regolari abbandonano la zona, ormai invivibile. Essendo però quella di Almería una zona che dà possibilità di lavorare, coloro che restano sono, in maggior percentuale, i marocchini clandestini ai quali non restano molte alternative e che non appena hanno l’opportunità di legalizzare la propria situazione, abbandonano la provincia. Gli agricoltori andalusi iniziano così a contrattare lavoratori provenienti da altri Stati, tanto dall’est Europa quanto dal sud America, che fino a quel momento rappresentavano una piccola percentuale della manodopera. Nonostante l’opinione comune sottolinei come il cambiamento di manodopera sia legato all’ondata di razzismo e xenofobia che ha colpito la zona, va detto che l’aumento della diversità etnica può considerarsi anche una strategia atta ad eliminare ogni possibilità di unione e, di conseguenza, rivendicazione da parte dei braccianti. I braccianti marocchini ricorrono a manifestazioni, scioperi, ... E, a causa delle loro rivendicazioni, vengono considerati troppo conflittuali⁸⁵.

Inoltre, a partire dal 2008, a causa della crisi finanziaria che colpisce la Spagna, i tassi di disoccupazione cominciano ad aumentare e, come conseguenza, si registra la tendenza dell’impiego di cittadini spagnoli nel settore primario di tutto il paese: ciò coincide con la diminuzione di contratti a stranieri. Tuttavia, va segnalato che, anche negli anni di stagnazione dovuta alla crisi finanziaria, l’agricoltura andalusa continua a sostenersi grazie alla manodopera stagionale immigrata (sulla quale basa la propria competitività).

Allo stesso tempo, dal 2004 si registra un aumento dei flussi di immigrati irregolari africani, con un’alta percentuale di marocchini, che si ammassano attorno alle aree agricole in Andalusia in quanto gli agricoltori sono alla ricerca di manodopera sempre più flessibile e precaria, incline ad accettare qualsiasi condizione di lavoro. Specialmente nella provincia di Almería, oggi nei campi sono impiegati una pluralità di immigrati: “i regolari, gli irregolari, i regolari senza permesso di lavoro e quelli contrattati all’origine”⁸⁶. Nonostante la complessità nel formulare dati certi, l’immigrazione marocchina irregolare ha sempre occupato un peso significativo in Andalusia, in special modo a partire dalla formulazione da parte della Spagna di una politica migratoria ben definita. L’agricoltura intensiva andalusa è il settore che offre maggior impiego alla manodopera irregolare, la quale viene definita invisibile in quanto non appare nelle statistiche ufficiali; le stime indicano che nel 2003 gli

⁸⁵ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 110

⁸⁶ Ivi, p. 113

stranieri irregolari in Andalusia siano circa 92.000⁸⁷. I tentativi messi in atto dalle istituzioni spagnole, che riguardano principalmente modifiche a leggi esistenti e l'introduzione della contrattazione in origine, non hanno fermato l'immigrazione marocchina irregolare.

La sostituzione dei braccianti marocchini coincide con la femminilizzazione della manodopera, che proviene in gran parte dall'est Europa. In seguito all'entrata nell'Unione Europea di paesi (quali la Polonia e la Romania) che forniscono lavoratrici alle campagne andaluse, ovvero a partire dal 2006, gli imprenditori decidono di impiegare nuovamente manodopera marocchina. Questa volta, però, a Huelva solo donne contrattate all'origine. Del processo di femminilizzazione nelle campagne andaluse me ne occuperò, più nello specifico, nel paragrafo 2.4.2. Il fenomeno è ormai consolidato e, ogni anno, sbarcano nel sud della penisola iberica migliaia di donne marocchine che prestano servizio in agricoltura.

A partire dal 2017, in relazione all'uscita del paese dalla recessione, i contratti in origine tornano ad aumentare significativamente. Nel 2019 il ministro Valerio dichiara: “come gli anni anteriori, la campagna agricola stagionale di Huelva è la più importante del nostro paese in termini di necessità di contrattazione in origine e questa viene coperta con lavoratori provenienti dal Marocco. Nella campagna di quest'anno si autorizza la cifra totale di 19.179 lavoratori, mille in più rispetto allo scorso anno”⁸⁸. Nella sola provincia di Huelva si passa da poco meno di 3.000 contratti nel 2013 e 2014 a circa 17.000 nel 2018 e 2019⁸⁹.

Infine, per comprendere approfonditamente la situazione attuale e prendendo come punto di riferimento dell'agribusiness Almería e Huelva, espongo di seguito i dati raccolti dall'Istituto Nazionale di Statistica spagnolo e dalla Giunta dell'Andalusia: nel 2019 risiedono ad Almería 57.725 marocchini, dei quali 22.964 sono donne e 34.761 uomini. Il 28% del totale risiede ad El Ejido, per un totale di 16.373 persone a fronte di una popolazione di quasi 85.000 abitanti⁹⁰. Queste prime cifre comprendono coloro che risiedono nella provincia, escludendo tutti i contrattati all'origine e dimostrando come i lavoratori immigrati siano contrattati anche in loco. A Huelva la situazione differisce poiché gli agricoltori della provincia preferiscono avvalersi quasi interamente di contratti all'origine, oltre che all'ausilio di clandestini. Vivono sul territorio 11.468 marocchini: 5.368 sono donne e 6.100 sono uomini. Inoltre, i dati statistici rivelano che sono stati contrattati nell'agricoltura

⁸⁷ Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones, p. 240

⁸⁸ https://www.boe.es/diario_boe/txt.php?id=BOE-A-2018-18095 ultimo accesso: 25/09/2020

⁸⁹ Statistiche dell'Istituto Nacional de Estadística (INE) – Autorizaciones de trabajo a extranjeros anno 2013, 2014, 2019, consultabile <http://www.mites.gob.es/estadisticas/Pte/welcome.htm> ultimo accesso: 30/12/2020

⁹⁰ <https://epa.com.es/padron/marroquies-en-almeria/> ultimo accesso: 23/12/2020

di Almería e Huelva oltre 4.500 stranieri solo nel 2015 (senza tener conto dei programmi di contrattazione all'origine)⁹¹. Nel 2018, vengono stipulati contratti temporali per un totale di 8.660 cittadini extracomunitari ad Almería e Huelva (rispettivamente 5.566 nella prima provincia e 3.094 nella seconda). Negli stessi anni, circa il 64% di contratti registrati a stranieri ad Almería avvengono nel settore primario, a Huelva circa il 90%, per un totale di approssimativamente 80.000 braccianti stranieri ad Almería e 135.000 a Huelva⁹².

2.4.1 Percezione del bracciante marocchino in Andalusia: scontri ad El Ejido

Nel febbraio del 2000 ad El Ejido, piccolo comune nella provincia di Almería, ha luogo uno degli eventi descritti come maggiormente razzisti nella storia spagnola recente e nell'Europa di inizio XXI secolo. In seguito all'uccisione di una giovane donna di ventisei anni, Encarnación López, da parte di un immigrato marocchino, si scatena un'ondata di odio razzista e xenofobo da parte della popolazione autoctona a discapito dell'intera comunità marocchina. L'azione termina con "42 feriti, 62 automobili infiammate, 35 negozi danneggiati, 2 moschee distrutte, 500 persone rimaste senza un luogo in cui dormire, 3.000 persone sfollate e oltre 1.000 denunce"⁹³. Tutto ciò avviene in meno di ventiquattro ore e viene decretato dal Ministero degli Interni l'invio di forze armate dalle Comunità di Valencia e Murcia per placare le azioni violente. Gli abitanti di El Ejido escono nelle strade impugnando barre di ferro e mazze da baseball compiendo atti vandalici verso tutto ciò che appartiene o simboleggia la comunità originaria del Regno Alaita presente sul territorio. L'ira della comunità di El Ejido inizia quando la polizia arresta il presunto assassino. Nonostante un centinaio di marocchini scendano per le strade a manifestare pacificamente contro l'omicidio della ragazza, gli abitanti della cittadina si oppongono al corteo attaccandoli, lanciando pietre e distruggendo la sede della *Federación de Mujeres Progresistas*, associazione che si batte per i diritti degli immigrati. Giorni dopo, viene presa di mira anche la sede dell'associazione *Almería Acoge*, il cui nome tradotto in italiano è "Almería Accoglie": qui vengono bruciati tutti i documenti presenti all'interno e il locale viene distrutto. Il panico si sparge all'interno della comunità marocchina, tanto che chi può si rifugia in casa di parenti e amici e una ventina di persone passano la notte nel commissariato dopo essere stati assaltati nelle proprie abitazioni. La polizia dichiarerà in seguito che "numerose assaltanti penetrano in un numero indeterminato di abitazioni provvisti di barre, coltelli e pietre e tentano di

⁹¹ Statistiche dell'Istituto Nacional de Estadística (INE) – Autorizaciones de trabajo a extranjeros anno 2015, consultabile <http://www.mites.gob.es/estadisticas/Pte/welcome.htm> ultimo accesso: 30/12/2020

⁹² Statistiche dell'Istituto Nacional de Estadística (INE) – Autorizaciones de trabajo a extranjeros anno 2018, consultabile <http://www.mites.gob.es/estadisticas/Pte/welcome.htm> ultimo accesso: 30/12/2020

⁹³ Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones, p. 251

aggrederli (residenti marocchini) forzando le porte d'entrata"⁹⁴. Sono presenti anche "pattuglie" di agricoltori armati che si raccolgono sia nel centro della cittadina che nelle zone di campagna e nelle serre dove lavorano la maggior parte dei marocchini di El Ejido. Ancora, un gruppo tenta il linciaggio di immigrati che si trovano all'interno di un bar e che si rifugiano nei bagni attendendo l'arrivo delle forze dell'ordine. Le azioni della polizia si limitano però a impedire che venga fatta violenza verso le persone; non intervengono durante gli attacchi e il saccheggio di ristoranti, macellerie e internet point o quando vengono distrutte vetrine e serrande. Tre migranti vengono aggrediti, ma nessuno viene condotto in centrale: nessun arresto fra le centinaia di persone che si rendono protagoniste di questi atti⁹⁵.

Uno dei fattori principali che concorre nello sviluppo dell'agricoltura della provincia di Almería, analizzato nel precedente capitolo, è la manodopera contrattata a basso costo. Nel momento in cui si scatena la violenza ad El Ejido, nel piccolo comune lavorano circa 5.000 immigrati regolarmente e circa 10.000 senza contratto; la maggior parte di essi proviene dal Marocco. Gli stipendi del settore primario dell'area sono fra i più bassi del paese e per chi è contrattato irregolarmente le paghe sono ancora inferiori. Inoltre, le condizioni in cui versano i braccianti immigrati sono pessime. Lo sfruttamento e il tenore di vita dei braccianti della provincia di Almería sembrano non importare né agli agricoltori né alle autorità che per anni permettono di perpetrare questi abusi. La tensione sociale aumenta anche in relazione al fatto che vari immigrati marocchini, dopo anni di lavoro nei campi, tentano di aprire le proprie attività e si trasferiscono dalle baracche vicino alle serre alla città: la separazione spaziale che aveva caratterizzato la convivenza fino a quel momento viene meno e la tensione sociale esplode.

In seguito ai violenti eventi, gli immigrati (in gran parte marocchini, ma prendono parte anche lavoratori di altre nazionalità) impiegati in agricoltura indicano uno sciopero generale a tempo indeterminato chiedendo "nuove alloggi per coloro i quali hanno perso la propria casa, un compenso per i danni subiti e la legalizzazione dei lavoratori senza permesso"⁹⁶. Il governo centrale e quello regionale accolgono le rivendicazioni e il 12 febbraio 2000 le associazioni di agricoltori e i sindacati della zona si impegnano a "monitorare la corretta applicazione dell'accordo riguardante i lavoratori agricoli nella zona"⁹⁷. Lo sciopero, che inizialmente viene definito dagli immigrati una vittoria, e il

⁹⁴ https://elpais.com/diario/2000/02/07/espana/949878022_850215.html ultimo accesso: 03/01/2021

⁹⁵ Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones, p. 241

⁹⁶ <https://www.eurofound.europa.eu/publications/article/2000/first-strike-by-immigrants-follows-racist-riots-in-el-ejido> ultimo accesso: 22/12/2020

⁹⁷ Ibidem.

conseguente accordo mostrano ben presto come poco sia cambiato nella realtà: i ritardi nel ricollocamento dei migranti e negli indennizzi per i danni subiti hanno, ben presto, riaperto le tensioni. Nelle elezioni comunali di marzo dello stesso anno, gli abitanti di El Ejido rieleggono il candidato del partito in carica fino a quel momento, ovvero il PP (*Partido Popular*, storico partito della destra conservatrice spagnola) che passa dal 46% al 64% dei voti, dimostrando quanto la percezione e i sentimenti d'ira nei confronti della comunità marocchina non siano cambiati. Inoltre, le nuove abitazioni per immigrati che nel progetto iniziale sarebbero dovute sorgere nel centro della cittadina, vengono spostate vicino alle serre.

La sensazione che resta dopo la vicenda è che tanto la popolazione autoctona quanto le autorità e gli agricoltori abbiano preferito dimenticare piuttosto che riformulare i pilastri della convivenza e del modello agricolo. In seguito agli attacchi rabbiosi, nessuno se ne è assunto la responsabilità e le poche attività implementate a favore dell'integrazione sono utilizzate come pretesto per sostenere il successo di un'integrazione che, di fatto, non è mai avvenuta⁹⁸. Gli autori dell'Atlante dell'immigrazione marocchina in Spagna, a quattro anni dall'accaduto di El Ejido, riportano che associazioni come *Mujeres Progresistas*, APDHA, *SOS Racismo* e alcuni sindacati “denunciano la permanenza e il consolidamento del razzismo istituzionale a El Ejido e il clima di impunità che si respira”⁹⁹.

Ho analizzato l'episodio violento che ha luogo nella provincia di Almería come esempio di una tendenza che si sparge a macchia d'olio in Andalusia. Dopo l'evento appena descritto, si registra in varie parti dell'Andalusia un incremento dell'insofferenza dei locali verso la comunità marocchina che sfocia in confronti, spesso violenti, fra le parti prese in causa¹⁰⁰. L'integrazione nelle aree rurali è pressoché nulla. Contemporaneamente, la comunità immigrata impiegata in agricoltura si rende responsabile di eventi volti al miglioramento delle proprie condizioni, rivendicando il diritto ad avere una vita dignitosa e a risiedere sul territorio spagnolo legalmente. Uno degli episodi più rilevanti è quello dell'occupazione dell'Università *Pablo de Olavide* di Siviglia nel 2002, in occasione di un vertice europeo che si tiene in città, da parte di centinaia di braccianti impiegati a Huelva. Rivendicano la legalizzazione della loro situazione per poter esigere un trattamento equo nel posto di lavoro. Non intendono continuare ad accettare lo sfruttamento perpetrato sistematicamente nei campi andalusi, dove non godono di nessun diritto, e sostengono che stiano beneficiando della situazione solo gli

⁹⁸ Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones, p. 243

⁹⁹ Ivi, p. 249

¹⁰⁰ Ibidem.

agricoltori, visti come coloro che guadagnano ingenti somme di denaro senza curarsi dei diritti dei lavoratori. Anche in questo caso, è la comunità marocchina a guidare la protesta.

L'esito della stagione di proteste culmina con la sostituzione della manodopera marocchina nella zona (della quale mi sono occupata nel precedente paragrafo): se molti autori la definiscono una vera e propria sostituzione etnica¹⁰¹, nell'Atlante citato pocanzi si preferisce utilizzare l'espressione "incremento della diversità"¹⁰² in quanto la manodopera nativa del Regno Alauita non scompare e tanto l'irregolarità quanto la segregazione continuano ad essere fenomeni diffusi nell'area.

La popolazione locale e perfino il sindaco di El Ejido pretendono la presenza di braccianti immigrati dei campi durante il giorno, ma non tollerano la loro presenza in città la sera. Al tempo stesso, il lavoro irregolare continua a rappresentare, in molti casi, la normalità poiché resta impunito¹⁰³.

Gli eventi di El Ejido esemplificano una situazione che, al giorno d'oggi in Andalusia, non sembra essersi ancora risolta. La comunità marocchina è nuovamente la più numerosa (in seguito all'entrata di Polonia e Romania nell'Unione Europea) e, allo stesso tempo, quella che fatica maggiormente ad essere accettata e ad integrarsi nella società¹⁰⁴. Vent'anni dopo l'ondata d'odio nella provincia di Almería, la situazione politica mette in luce la persistenza di diffidenza nei confronti degli immigrati. Nelle elezioni locali del 2019, ad El Ejido¹⁰⁵ il partito più votato è VOX (partito spagnolo di estrema destra). Si registra la stessa tendenza anche nella provincia di Huelva, soprattutto nei luoghi in cui l'agricoltura è l'attività che traina l'economia: ad Almonte¹⁰⁶ VOX è il secondo partito e a Lepe¹⁰⁷ il primo.

¹⁰¹ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area. Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 103

Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p.131

Márquez Domínguez J. A., 2015. *Más allá de la competencia agrícola hispano-marroquí. La gestión colectiva de contratos en origen*. Huelva, Universidad de Huelva, p. 136

Moreno Nieto J., 2012. "Movilidad transaccional trabajo y género: temporeras marroquíes en la agricultura onubense". *Política y Sociedad*, Vol. 49, p. 127

¹⁰² Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones, p. 243

¹⁰³ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p.107

¹⁰⁴ Ibidem., p. 137

¹⁰⁵ <http://www.juntadeandalucia.es/institutodeestadisticaycartografia/sima/ficha.htm?mun=04902> ultimo accesso: 28/12/2020

¹⁰⁶ <http://www.juntadeandalucia.es/institutodeestadisticaycartografia/sima/ficha.htm?mun=21005> ultimo accesso: 28/12/2020

¹⁰⁷ <http://www.juntadeandalucia.es/institutodeestadisticaycartografia/sima/ficha.htm?mun=21044> ultimo accesso: 28/12/2020

2.4.2 Femminilizzazione della manodopera marocchina nel settore primario andaluso

Huelva è la prima provincia in cui si mette in atto, contemporaneamente alla sostituzione etnica, la femminilizzazione della manodopera straniera a partire dai primi anni 2000: si preferiscono donne provenienti dall'est Europa agli uomini stagionali marocchini impiegati fino a quel momento.

La tabella 2.1 mostra come, fino al 2000/2001, il numero di donne straniere impiegate nel settore primario di Huelva sia piuttosto ridotto; tuttavia, dalla stagione del 2001/2002 il contingente femminile si moltiplica circa per nove. Inoltre, il processo di femminilizzazione riguarda, in primo luogo, principalmente donne provenienti dalla Polonia (dal 2000 al 2006 passano da 540 a 9.796 braccianti) e dalla Romania (dal 2001 al 2006 passano da 970 a 19.153). Il contingente marocchino resta contenuto fino al 2007: le donne marocchine occupano, ogni anno, una percentuale piuttosto contenuta del totale delle lavoratrici straniere. Ciò che registra il grafico è che dal 2006 si ferma la contrattazione di polacche, e dal 2008 il numero di lavoratrici rumene cala drasticamente. Negli stessi anni, le braccianti marocchine aumentano. Nella stagione 2008/2009, per la prima volta la nazionalità marocchina è la prevalente e supera la rumena (rispettivamente 10.416 marocchine e 3.743 rumene). Dal 2009/2010 il Marocco è l'unico paese da cui provengono le braccianti impiegate nelle campagne di Huelva.

La prima impresa a contrattare donne marocchine è *Fresdeloc*, la quale dagli anni Novanta ha parzialmente delocalizzato la produzione in Marocco: inizia così ad inviare in Spagna manodopera che contratta direttamente in loco. L'entrata nell'Unione Europea di paesi dell'Europa dell'est, soprattutto la Polonia nel 2005 e la Romania nel 2009, determina la libera circolazione dei cittadini polacchi e rumeni, che diventano così più indipendenti e possono abbandonare il posto di lavoro per cercarne un altro senza essere vincolati al datore. Di conseguenza, gli agricoltori andalusi sono costretti a ricorrere alla manodopera di stranieri provenienti da altri stati extra-europei.

Nel 2004 viene lanciato il primo progetto pilota *Aeneas-Cartaya: Ethical Management Project for Circular Migration* (prendendo il nome dal comune della provincia di Huelva noto per la coltivazione di fragole) con l'obiettivo di contrattare all'origine donne marocchine. Il progetto inizialmente è un fallimento e numerose lavoratrici non fanno ritorno in patria una volta terminato il contratto stagionale, preferendo restare in Spagna irregolarmente¹⁰⁸.

¹⁰⁸ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 145

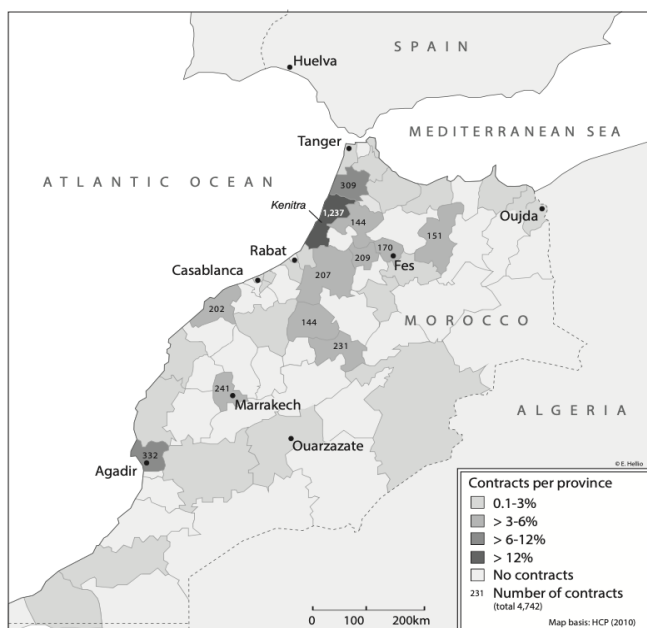
Tabella 2.1 Numero di donne contrattate nell'agricoltura di Huelva suddivise per nazionalità (1999 – 2010)

	Bulgaria	Colombia	Ecuador	Filippine	Marocco	Polonia	Romania	Ucraina	Totale
1999/2000						600			600
2000/2001					198	540			738
2001/2002		149			336	4.954	970		6.409
2002/2003		177	15		95	7.535	4.178		12.000
2003/2004	508	105	8		620	8.506	10.589		20.336
2004/2005	604	82	64		1.094	7.361	13.186		22.391
2005/2006	941	8	26		2.330	9.796	19.153		32.254
2006/2007	3.021	22	12		5.277		20.710		29.042
2007/2008	4.656	11	14	270	13.600		20.634	557	40.491
2008/2009	373		7		10.416		3.743	183	14.722
2009/2010					4.573				4.573

Fonte: Moreno Nieto J., 2012. "Movilidad transaccional trabajo y género: temporeras marroquíes en la agricultura onubense" .
 Política y Sociedad, Vol. 49, p. 140

Nonostante il pessimo risultato, nel 2007 la Commissione Europea promuove la migrazione circolare come soluzione all'immigrazione illegale attraverso l'implementazione di accordi con i paesi di origine per controllare la manodopera temporanea in entrata e incanalarla verso settori produttivi che soffrono di carenza di offerta di lavoro. Nei primi anni di implementazione del programma, la netta

Mappa 2.1 Luoghi di origine delle braccianti marocchine impiegate a Huelva (2004 – 2010)



Fonte: Gertel J., Sippel S. R., 2017. Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh. Routledge

maggioranza delle braccianti proviene dalla zona di Kenitra (come mostrato nella mappa numero 2.1 che illustra la provenienza delle braccianti contrattate in origine fino al 2010). Questo si spiega con il fatto che gli agricoltori di Huelva si avvalgono delle conoscenze di coloro che hanno delocalizzato la produzione in Marocco. L'obiettivo è quello di contrattare donne che hanno già esperienza nel settore delle fragole e per questo motivo è *Fresdeloc* ad indicare le zone in cui l'impresa stessa contratta le braccianti. Queste, inoltre, devono possedere caratteristiche ben precise per assicurarsi che, una volta terminato il contratto, facciano ritorno in patria: devono essere sposate, vedove o divorziate con figli minori di quattordici anni a carico. Il possesso di tali requisiti e, più in generale l'essere donna, è considerato lo

strumento più efficace nel controllo dei flussi migratori di lavoratori. Il progetto *Aeneas - Cartaya*, finanziato dall'Unione Europea, illustra una nuova visione per quanto riguarda il controllo dei flussi migratori: la femminilizzazione permette di gestire e padroneggiare la mobilità dei migranti. Le donne rappresentano una forza lavoro flessibile, stagionale e vulnerabile che, da un lato permette un controllo maggiore dell'immigrazione, tanto a livello nazionale quanto europeo, e dall'altro è una delle strategie delle società e degli imprenditori che operano nel settore primario per "restare competitivi nel mercato agroalimentare globale e per garantire la riproduzione sociale di questo modello produttivo"¹⁰⁹ riducendo i costi relativi alla manodopera.

Con il passare del tempo, gli imprenditori di Huelva optano per l'assunzione di sole donne, spesso riconducendo la scelta a pregiudizi e discriminazioni (nonostante le ragioni di fondo siano quelle sopra citate, ovvero la maggiore vulnerabilità e il controllo esercitato su di esse). Un agricoltore di Huelva nel 2009, riguardo alle braccianti marocchine sostiene che "[...] tornano indietro e non se ne vanno; sono fantastiche! Perché sono persone che lavorano da quando sono nate. [...] e quasi tutte

¹⁰⁹ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area. Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 204

quelle che vengono sono sposate, persone che vengono e guadagnano denaro per i loro bambini che stanno là (in Marocco), queste sono le persone sulle quali puoi contare”¹¹⁰. Le donne marocchine sono percepite dai datori di lavoro come maggiormente vulnerabili al marito e soggette all’istinto materno rispetto a quelle di altre nazionalità: fattori che ne determinano il ritorno. Nel libro *Migration and Agriculture: mobility and change in the Mediterranean area* sono presenti alcune interviste ad agricoltori di Huelva e uno di loro dichiara: “Perché donne e non uomini? Bene, è molto semplice. Primo, le donne hanno una maggiore resistenza degli uomini. Le donne hanno una maggiore capacità di soffrire rispetto agli uomini. Le donne sono più sottomesse che gli uomini. Le donne sono più selettive degli uomini e più curiose. Siete meglio di noi!”¹¹¹. Gli agricoltori andalusi descrivono la manodopera femminile come maggiormente incline al duro lavoro dei campi e con maggiori abilità manuali.

Nel rapporto *Frontera Sur* dell’Associazione *Pro Derechos Humanos* dell’Andalusia, che si occupa di diritti umani, si legge che gli agricoltori preferiscono le donne in quanto sono “persone che creano meno conflitti, hanno migliori relazioni di convivenza nelle case che condividono, sono lavoratrici meno rivendicative delle proprie condizioni socio-lavorali”¹¹².

Moreno Nieto nell’articolo pubblicato in *Política e Sociedad* del 2012 sostiene che, in alcune interviste effettuate ad agricoltori della provincia di Huelva, emergerebbe un’ulteriore ragione per la quale le donne marocchine sono le predilette rispetto alle altre nazionalità: l’essere musulmane le renderebbe meno propense ad uscire la sera e a bere alcolici¹¹³.

2.5 La necessità di manodopera marocchina durante l’emergenza COVID-19

Durante l’emergenza COVID-19, in particolar modo da marzo 2020, diventa chiaro in tutta Europa quanto l’agricoltura europea sia dipendente dalla manodopera straniera. I paesi che soffrono maggiormente della chiusura delle frontiere sono quelli del sud dell’Europa, esportatori di prodotti agricoli nel nord del continente. I vari governi nazionali si vedono costretti ad adottare misure urgenti per ovviare alla mancanza di braccianti, non senza difficoltà: se non si agisce tempestivamente il

¹¹⁰ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 153

¹¹¹ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 99

¹¹² Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía, 2019. *Derechos Humanos en la Frontera Sur 2019*. Siviglia, Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, p. 67

¹¹³ Moreno Nieto J., 2012. “Movilidad transaccional trabajo y género: temporeras marroquíes en la agricultura onubense”. *Política y Sociedad*, Vol. 49, p. 129

rischio è quello di perdere i raccolti e le entrate che questi generano, oltre alla preoccupazione dell'approvvigionamento nazionale. In Italia, ad esempio, si prolungano i permessi di soggiorno e viene aperto un "corridoio verde" con la Romania, oltre al tentativo di regolarizzare coloro che lavorano in nero¹¹⁴.

Nel caso della Spagna, gli agricoltori iberici, e fra essi numerosi andalusi, chiedono al governo di prendere misure dopo che la chiusura delle frontiere non permette ai braccianti stagionali (ancora in gran parte donne marocchine) di raggiungere i campi. L'agenzia di stampa *El Mundo* riporta l'ammissione del governo riguardo alla mancanza di "circa 150.000 lavoratori per la raccolta"¹¹⁵. Il 7 aprile scorso, il governo spagnolo emette un Decreto Reale nel quale afferma:

"Si registra una diminuzione dell'offerta di manodopera che abitualmente si occupa del lavoro agricolo come lavoratori stagionali nei campi spagnoli, sia per limitazioni ai viaggi dai loro paesi di origine, sia per le precauzioni che molti di essi stanno adottando [...] ciò può finire per compromettere severamente la capacità e le condizioni produttive di una parte importante dei terreni agricoli spagnoli"¹¹⁶.

E poi specifica:

"Buona parte dell'attività agricola, alla base della sicurezza della catena alimentare, dipende dall'utilizzo di lavoro salariato, di origine comunitario ed extracomunitario, in quanto si tratta di un settore [...] che poggia le fondamenta in buona misura sull'utilizzo intensivo di manodopera. Non va dimenticato che molte coltivazioni (fra quelle che soffriranno di una prevedibile mancanza di manodopera temporale) non sono suscettibili alla meccanizzazione"¹¹⁷.

Il documento prosegue dichiarando che la riduzione di forza lavoro potrebbe mettere a repentaglio non solo l'offerta alimentare nazionale, ma addirittura "il buon funzionamento dell'intera filiera alimentare"¹¹⁸. Le principali misure che il governo spagnolo mette in atto per ovviare al problema mirano a snellire le procedure di assunzione nel settore primario. In concreto, si punta a contrattare disoccupati e immigrati che risiedono sul suolo nazionale in breve tempo. Nel caso degli immigrati contrattati all'origine viene ampliato il loro permesso di soggiorno e, nel caso dei disoccupati, continuano a ricevere il sussidio di disoccupazione.

¹¹⁴ <https://www.ilsole24ore.com/art/stagionali-agricoli-accordo-la-romania-ADTxyyH> ultimo accesso: 26/12/2020

¹¹⁵ <https://www.elmundo.es/economia/2020/04/07/5e8c406efdddff9b18b4631.html> ultimo accesso: 22/09/2020

¹¹⁶ <https://www.boe.es/buscar/act.php?id=BOE-A-2020-4332> ultimo accesso: 26/09/2020

¹¹⁷ Ibidem.

¹¹⁸ Ibidem.

Nella sola provincia di Huelva restano circa 6.500 lavoratrici stagionali marocchine, arrivate in Spagna a fine 2019 e nel gennaio 2020. Il team di *Interfresa*, l'organizzazione che si occupa della contrattazione in origine nelle campagne della regione, pianifica lo spostamento delle lavoratrici nei campi di imprese diverse da quelle che le hanno contrattate, nel momento in cui necessitano di braccianti. Nel marzo 2020 era previsto l'arrivo di oltre 9.000 lavoratrici le quali, a causa dell'epidemia di Coronavirus, non hanno mai raggiunto il territorio spagnolo. La quantità mancante corrisponde a circa il 65% della forza lavoro richiesta per portare a termine la raccolta di fragole che inizia in marzo.

Le braccianti marocchine, il cui numero oscilla fra le 7.000 e 7.200 a seconda della testata giornalistica che si occupa della tematica¹¹⁹, restano in Andalusia e portano a termine il lavoro nei campi approssimativamente a fine giugno 2020. Tuttavia, in quel momento le frontiere fra Marocco e Spagna non sono ancora state riaperte e, di conseguenza, migliaia di donne non possono lasciare Huelva. Il problema principale si pone nel momento in cui restano senza lavoro, senza quindi uno stipendio e il denaro guadagnato è già stato inviato in patria. Gli agricoltori di Huelva permettono loro di restare negli alloggi utilizzati durante i mesi di lavoro, ma, in mancanza di liquidità per poter comprare anche il cibo, la situazione diventa critica. Queste lavoratrici, assistite da varie associazioni non governative locali, dal settore agricolo e dal Ministero dell'Agricoltura, Allevamento, Pesca e Sviluppo Sostenibile, riescono a fare rientro in patria solo a fine luglio.

Periodici locali, come *HuelvaYa* e *ABC* di Siviglia, registrano a partire da settembre 2020 le rinnovate preoccupazioni degli agricoltori in relazione all'arrivo di stagionali in tutta l'Andalusia: c'è incertezza riguardo alla possibilità che contingenti di braccianti dal Marocco possano raggiungere i campi, in particolar modo poiché le frontiere con il Regno Alauita permangono chiuse. Nonostante gli imprenditori agricoli si aspettano che migliaia di lavoratori si rechino in Spagna a fine 2020 e inizio 2021 per mezzo di corridoi sanitari, il governo marocchino non ha ancora rilasciato nessuna dichiarazione a riguardo fino a settembre 2020. I sindacati del settore primario, allarmati dalla situazione, incitano il governo a prendere accordi con paesi terzi per permettere la stipula di contratti all'origine e l'arrivo di braccianti per la semina e raccolta della prossima stagione.

Le richieste degli agricoltori vengono accolte dal governo che, prendendo accordi con il Regno del Marocco, apre un corridoio speciale a 14.000 braccianti che presteranno servizio nelle campagne

¹¹⁹ El Español: https://www.elespanol.com/espana/andalucia/20200612/temporeras-marroquies-atrapadas-huelva-trabajo-sueldo-volver/496951450_0.html ultimo accesso: 26/12/2020

El Salto: <https://www.elsaltodiario.com/temporeros/7.000-temporeras-marroquies-atrapadas-y-ningun-plan-retorno> ultimo accesso: 26/12/2020

andaluse a partire dalla fine di dicembre 2020¹²⁰. È previsto che il contingente più corposo arrivi in Spagna fra gennaio e febbraio 2021. Inoltre, sono state selezionate altre 2.800 lavoratrici¹²¹ che, al momento, fanno parte di un contingente di riserva e verranno chiamate nel caso in cui qualcuno contragga il Coronavirus e debba far rientro in patria o se le braccianti arrivate nei primi mesi del 2021 non dovessero essere sufficienti. In un'intervista rilasciata a *ABC* Siviglia, la rappresentante delle istituzioni di Huelva, Manuela Parralo, dichiara che il volume di manodopera contrattata in origine in Marocco è inferiore rispetto alle stagioni passate a causa della pandemia; nonostante ciò, si dice soddisfatta del contingente che lavorerà a Huelva nel 2021, alla luce del fatto che gli agricoltori contano di poter far affidamento anche su una parte della popolazione locale che nell'ultimo anno ha perso il lavoro¹²².

I numerosi articoli a riguardo e le pressioni esercitate dall'intero settore sul governo dimostrano, ancora una volta, la forte dipendenza dell'agricoltura andalusa dalla manodopera marocchina. La situazione creatasi a causa della pandemia rivela che, pur contando su un numero crescente di spagnoli disposti a lavorare nel settore, non è possibile per le grandi aziende e gli imprenditori sostituire la manodopera immigrata. Piuttosto che fare pressioni sul governo spagnolo per incentivare un maggior numero di locali a lavorare in agricoltura, le proposte vertono principalmente sull'individuare un paese disposto ad inviare braccianti.

2.6 Conclusioni

In questo capitolo ho fornito una panoramica della comunità marocchina in Andalusia, il gruppo più numeroso fra gli stranieri presenti nella regione, concentrandomi in particolar modo sulla parte impiegata in agricoltura. L'immigrazione marocchina inizia fra gli anni Settanta e Ottanta e inizialmente comprende uomini giovani che si spostano per ragioni economiche.

Con il passare del tempo le ragioni che spingono i cittadini del Regno Alawita a emigrare verso il sud della Spagna restano invariate, ma a partire dagli inizi del XXI secolo avviene una femminilizzazione della manodopera impiegata nel settore primario.

¹²⁰ https://sevilla.abc.es/andalucia/sevi-recogida-fresa-este-vendran-14000-temporeras-marroquies-202012051222_noticia.html?ref=https:%2F%2Fwww.google.com ultimo accesso: 12/12/2020

¹²¹ <https://www.europapress.es/andalucia/huelva-00354/noticia-mas-4000-temporeras-marroquies-llegaran-huelva-mes-enero-primera-fase-campana-20201215135530.html> ultimo accesso: 17/12/2020

¹²² https://sevilla.abc.es/andalucia/sevi-recogida-fresa-este-vendran-14000-temporeras-marroquies-202012051222_noticia.html?ref=https:%2F%2Fwww.google.com ultimo accesso: 12/12/2020

Oggi il gruppo può essere suddiviso fra i residenti (legali ed illegali) e la componente stagionale che prende parte a programmi di migrazione circolare: entrambe le parti faticano notevolmente ad inserirsi nella società ospitante. Sin dall'arrivo sul territorio andaluso i cittadini marocchini sono spesso percepiti solo come uno dei tanti *input* necessari a portare a termine il lavoro nei campi. Inoltre, coloro i quali risiedono nella zona sono fra gli stranieri che guadagnano meno e che vivono in condizioni più precarie.

La tensione fra i marocchini e gli autoctoni aumenta negli anni Novanta e va di pari passo con le rivendicazioni dei primi di migliori condizioni sia di vita che lavorative: le ostilità sfociano violentemente ad El Ejido. Le istituzioni, tuttavia, non mettono in atto misure volte all'inserimento dei marocchini nella società ospitante e, ad oggi, la situazione non sembra essere risolta: gli spagnoli preferiscono che le lavoratrici stagionali siano relegate in alloggi lontani dai centri abitati per evitare il più possibile le interazioni e nelle elezioni politiche locali vengono eletti rappresentanti di forze di estrema destra.

Ripercorrendo la storia della comunità bracciantile marocchina in Andalusia è evidente come questa sia stata e sia tutt'oggi relegata ai margini della società, nonostante l'importante ruolo ricoperto nello sviluppo del settore primario della regione. L'emergenza sanitaria causata dalla diffusione del Coronavirus ha evidenziato quanto la comunità marocchina di braccianti sia, ancora oggi, essenziale per l'agricoltura intensiva andalusa.

3 La migrazione circolare e la sua applicazione in Spagna

3.1 Introduzione

Nel primo capitolo, mi sono soffermata sui costi annuali di cui si fanno carico gli imprenditori del settore, illustrando come ogni agricoltore non possa sottrarsi a tali spese e come i prezzi siano stabiliti senza tener conto delle entrate dei proprietari di terreni. Inoltre, la produzione è caratterizzata dalla stagionalità: in alcuni periodi dell'anno si concentra la maggior parte di lavoro richiesto. Di conseguenza ciò che si verifica è una cronica mancanza di forza lavoro, in quanto le mansioni nell'agricoltura (specialmente in quella intensiva) sono poco retribuite e considerate degradanti dagli autoctoni. Gli imprenditori, negli anni, hanno attuato diverse strategie per garantire la presenza di braccianti stagionali stranieri, in quanto gli spagnoli e gli stranieri che risiedono legalmente sul territorio non sono disposti ad accettare impiego nel settore primario. Allo stesso tempo, l'agricoltura della regione si regge sull'assunzione di manodopera a basso costo per poter competere sui mercati mondiali. Lo strumento principale a disposizione degli agricoltori è la contrattazione in origine di braccianti (oggi perlopiù donne marocchine) che prendono parte a programmi di migrazione circolare. In Spagna questa pratica viene adottata principalmente nell'agricoltura intensiva e, nello specifico, in quella andalusa.

In questo capitolo affronterò e tenterò di dare una definizione esaustiva del concetto di migrazione circolare e illustrerò la visione della narrativa ufficiale riguardo al tema: chi è a favore sostiene che questa tipologia di flussi migratori portino numerosi benefici sia ai lavoratori che ai paesi di arrivo e di origine. Tuttavia, esiste una narrativa critica che sostiene che i miglioramenti siano esigui, tranne che per i paesi di accoglienza che ne traggono numerosi vantaggi. In seguito, analizzerò la nascita e gli sviluppi della declinazione spagnola del fenomeno: la *contratación en origen*. Anche in questo caso, le istituzioni spagnole e quelle internazionali sostengono il successo dei programmi, nonostante esista una letteratura critica a tal riguardo. Infine, esporrò quelle che sono le posizioni principali dell'Unione Europea riguardo alla necessità di introdurre nel continente flussi migratori temporali; la Spagna è un paese membro dell'Unione dal 1985 e le politiche comunitarie non si sono mai focalizzate sul miglioramento delle condizioni dei lavoratori, anzi il sistema spagnolo viene spesso delineato come modello.

3.2 La migrazione circolare

La migrazione circolare non è un fenomeno moderno; caratterizza la storia di numerosi paesi e anche quella della Spagna. Decine di migliaia di spagnoli, oggi come in passato, partecipano alla vendemmia in Francia e, una volta terminata la stagione fanno ritorno in patria. Altrettanto importante, soprattutto nel passato, è il flusso stagionale di spagnoli verso la Svizzera, impiegati in diversi settori di attività (turismo, edilizia e agricoltura). In questi casi, non viene data importanza a questi fenomeni spontanei in quanto avviene principalmente fra Stati europei, ovvero all'interno dei quali i cittadini possono muoversi liberamente.

Sebbene sia un fenomeno consolidato, dagli inizi del XXI secolo si registra in numerosi Stati europei un interesse a livello istituzionale verso la migrazione circolare, che viene percepita come maggiormente vantaggiosa rispetto a quella permanente, in quanto è considerata come una delle soluzioni ai flussi migratori illegali e, al tempo stesso, un incentivo al progresso dei paesi in via di sviluppo. È, quindi, un concetto attuale nel campo migratorio, sebbene non esista una definizione univoca. Il suo significato spazia dal suo utilizzo come sinonimo di migrazione stagionale e temporanea a termine generico per tutte le varietà di mobilità che comportino ripetuti ingressi e uscite dai confini di un paese. Venturini la definisce come “uno spostamento di persone temporaneo che porta benefici sia al paese che accoglie questo flusso, sia al luogo di origine dei lavoratori, che spesso possiede una forza lavoro in eccesso, spesso in movimento senza protezione”¹²³. All'interno di un articolo accademico pubblicato nell'ambito del *Consorzio Euro-Mediterraneo per la Ricerca Applicata sulla Migrazione Internazionale* (CARIM), finanziato dalla Commissione Europea con l'obiettivo di osservare e analizzare i flussi migratori nella regione del Nord Africa e del Mediterraneo orientale, Fargues sostiene che la migrazione circolare, per essere definita tale, debba possedere le seguenti caratteristiche: “temporanea, rinnovabile, circolatoria, legale, rispettosa dei diritti del migrante e gestita in modo tale da ottimizzare i mercati del lavoro da entrambe le estremità, nei paesi di invio e di accoglienza”¹²⁴.

Il concetto di “temporaneo”, tuttavia, è ritenuto da molti troppo ampio e raggruppa numerose categorie di migranti con differenze particolarmente spiccate fra loro: non si può unire in un unico gruppo una persona che emigra da bambino e passa tutta la vita in un paese ospitante per poi far

¹²³ Venturini A., 2008. *Circular migration as an employment strategy for Mediterranean countries*. CARIM AS 2008/39 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute, p. 1

¹²⁴ Fargues P., 2008. *Circular Migration: Is it relevant for the South and East of the Mediterranean?* CARIM AS 2008/40 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute, p. 2

ritorno in patria una volta in pensione, e un bracciante stagionale che trascorre sei mesi in Spagna. Per questa ragione, Triandafyllidou propone una suddivisione del fenomeno tenendo in conto vari fattori, nel tentativo di delineare varie tipologie di migrazione circolare¹²⁵. Le variabili da prendere in considerazione sono tre:

- Il carattere legale o meno del movimento: può essere regolato da accordi bilaterali fra due paesi, il migrante può compiere una traiettoria circolare per mezzo di documenti e permessi che lo consentono o intraprendere l'andata e il ritorno attraversando illegalmente confini;
- Le competenze delle persone coinvolte nel flusso: comprende lavoratori non specializzati in genere impiegati in lavori manuali, impiegati semi qualificati e persone altamente qualificate;
- La durata temporale degli spostamenti: contempla più soggiorni brevi nell'arco temporale di un anno, soggiorni di sei mesi o un anno con cadenza annuale e migrazione considerata a lungo termine, ovvero di almeno due anni tanto nel paese di arrivo così come in quello d'origine.

In base alla su menzionata classificazione, nella mia analisi mi concentrerò sui braccianti marocchini contrattati all'origine e impiegati nell'agricoltura intensiva spagnola: una tipologia di migrazione regolata da accordi bilaterali fra Marocco e Spagna, riguardante lavoratori non specializzati che permangono nel paese di accoglienza per brevi periodi.

La narrativa ufficiale e i governi delineano la migrazione circolare come la migliore soluzione con rispetto a quella permanente. Viene descritta come una situazione *win-win-win*, che porta vantaggi a tutte le parti coinvolte: tanto il paese che invia i lavoratori, quanto il paese ospitante e il lavoratore stesso¹²⁶. Per questa ragione, la letteratura ufficiale sostiene che la politica migratoria stia subendo un cambiamento, in quanto oggi sia attenta non solo ai benefici che la migrazione porta ai paesi di arrivo ma anche a quelli del paese d'origine della traiettoria migratoria e del migrante.

L'Unione Europea, ad esempio, promuove da svariati anni programmi di migrazione circolare volti a rafforzare la cooperazione con paesi meno sviluppati al di fuori dell'UE, nell'ottica di un potenziale co-sviluppo che, in linea teorica, "avvantaggia sia il paese di origine del lavoratore, attraverso le rimesse economiche e il miglioramento della formazione professionale, ma anche il paese di destinazione attraverso i suoi contributi come lavoratore, contribuendo a finanziare il Welfare State e, come cittadini, all'interculturalità"¹²⁷. Dal canto suo, anche la Banca Mondiale supporta la

¹²⁵ Triandafyllidou A., 2010. Towards a Better Understanding of Circular Migration, METOIKOS Concept Paper. Firenze, European University Institute, p. 15

¹²⁶ Skeldon R., 2010. "Managing migration for development: Is circular migration the answer?". *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relation*, p. 2

¹²⁷ Gordo Márquez M., García J. F., 2009. *Explorando los contratos en origen en los campos españoles*. Huelva, Universidad de Huelva publicaciones, p. 149

migrazione circolare, sottolineando i numerosi benefici che investono i paesi di origine che adottano la migrazione circolare come strategia di sviluppo¹²⁸.

Mi concentrerò, dunque, sugli effetti di questa pratica sia nei paesi d'origine sia in quelli di accoglienza e sui risultati per quanto riguarda la vita di coloro i quali intraprendono traiettorie circolari.

3.2.1 Impatti della migrazione circolare sui paesi d'origine

Secondo i sostenitori delle migrazioni temporali, queste hanno un impatto sullo sviluppo e benefici maggiori rispetto alle forme permanenti. La temporaneità dei suddetti flussi porterebbe a numerosi vantaggi che si possono suddividere in quelli derivanti dall'emigrazione dell'individuo e da quelli connessi al suo ritorno. I primi comprendono in maggior misura effetti economici. La totalità di testi accademici ed ufficiali presi in analisi si soffermano sugli effetti delle rimesse che, generalmente, sono più alte rispetto a quelle degli immigrati che risiedono stabilmente nel paese ospitante. Ciò avviene poiché gli immigrati stagionali guadagnano un salario di un paese ad alto reddito e lo spendono in uno in cui il costo della vita è inferiore; va ricordato che solitamente i lavoratori stagionali in Spagna sono contrattati all'origine e non si devono far carico di costi relativi all'alloggio o ai trasporti, ottenendo una maggiore somma da poter inviare in patria. Inoltre, restando per un breve arco temporale nel paese di accoglienza, i lavoratori sono generalmente più connessi al contesto di provenienza, e di conseguenza maggiormente inclini al risparmio della somma guadagnata in modo da poterla utilizzare una volta tornati in patria¹²⁹.

Per quanto concerne il mercato di lavoro interno, la partenza di un numero rilevante di lavoratori alleggerirebbe il peso e la concorrenza in paesi solitamente caratterizzati da un'elevata domanda di lavoro; tuttavia, i critici sottolineano come, nella realtà, il volume di partenze sia limitato e non abbia, di fatto, effetto sulla situazione economica del paese d'origine¹³⁰.

Teoricamente, il ritorno in patria di colui o colei che intraprende un'esperienza in un altro Stato coinciderebbe con numerosi vantaggi: innanzitutto, permetterebbe di evitare la possibilità che si verifici carenza di manodopera o di conoscenze in certi settori, evitando la fuga di cervelli e la perdita subita dal paese d'origine che ha intrapreso una spesa per la formazione e la trasmissione di

¹²⁸ Koettl J., 2006. *The Relative Merits of Skilled and Unskilled Migration, Temporary and Permanent Labor Migration, and Portability of Social Security Benefits*. The World Bank, p. 10

¹²⁹ Venturini A., 2008. *Circular migration as an employment strategy for Mediterranean countries*. CARIM AS 2008/39 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute, p. 4

¹³⁰ Oyarzun J., 2008. "Causas y efectos económicos de la inmigración. Un análisis teórico-empírico". *Papeles del este* n. 17, p. 23

certe competenze all'individuo. Anche all'estero però il migrante può essere sottoposto a processi di apprendimento che, una volta tornato, può trasmettere e di cui il paese d'origine potrà beneficiare¹³¹.

Le rimesse possono essere anche sociali, in quanto l'individuo che fa rientro in patria potrebbe trasmettere alla comunità di origine diversi modi di intendere le norme tradizionali familiari o rafforzare il senso di appartenenza a comunità più ampie come lo Stato. Skeldon, tuttavia, mette in luce la difficoltà nel riscontrare questi cambiamenti, nell'effettuare sondaggi che riguardano migliaia di famiglie e percepire se siano presenti nuove idee, correnti di pensiero o attaccamento alla patria e come questi siano stati assimilati¹³².

L'idea di fondo dei paesi e delle istituzioni che promuovono la migrazione circolare è quella di "migliorare la capacità dei migranti di investire in modo produttivo, migliorare le competenze esistenti o svilupparne di nuove per contrastare la sottoccupazione [...] nonostante il numero relativamente ridotto di partecipanti ai programmi di migrazione per lavoro temporaneo"¹³³. Sebbene nei documenti ufficiali siano tutti concordi sull'ideale di sviluppo della società da mettere in atto nei paesi d'origine, la realtà dei fatti è che spesso gli Stati nei quali i migranti fanno ritorno non vengono attuate politiche di reinserimento o a favore di un miglioramento del mercato di lavoro nazionale. Ad esempio, il documento redatto dal Regno del Marocco e da quello della Spagna in occasione del seminario *Good Practice Policies in Bilateral Temporary Labour Arrangements* tenutosi il 10 ottobre del 2008 a Madrid, riporta la necessità di guidare ed istruire i rimpatriati sulla creazione di piccole imprese, oltre alla collaborazione con industrie locali che possano trarre vantaggio dalle conoscenze acquisite dal migrante. Di fatto, però, Abella mette in dubbio l'esistenza di programmi a sostegno di chi fa ritorno e sostiene che le ricadute positive vadano ricondotte solamente a traiettorie circolari compiute da membri d'élite¹³⁴.

Nel caso del Marocco e della Spagna, le braccianti marocchine che tornano in patria non hanno acquisito competenze che permettano loro di optare per un miglior posto di lavoro. Per questa ragione si dedicano al medesimo mestiere non qualificato che svolgevano prima della stagione trascorsa in

¹³¹ Fargues P., 2008. *Circular Migration: Is it relevant for the South and East of the Mediterranean?* CARIM AS 2008/40 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute, p. 3

¹³² Skeldon R., 2010. "Managing migration for development: Is circular migration the answer?". *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*, p. 25

¹³³ Bilateral Temporary Labour Arrangements: Good Practices and Lessons Learnt (2008), p. 8 <https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/analytical-paper-bilateral-temporary-labour-arrangements-good-practices-and-lessons-learnt.pdf> ultimo accesso 27/10/2020

¹³⁴ Abella M., 2006. *Policies and best practices for management of temporary migration*. Part of International Symposium on International Migration and Development. Torino, Department of Economic and Social Affairs of United Nations Secretariat, p. 48

Spagna e non apportano nuove conoscenze di cui possa beneficiare il Paese¹³⁵. Inoltre, uno dei requisiti della contrattazione in Andalusia è la provenienza dall'ambiente rurale: in questo caso, se una volta fatto ritorno l'individuo volesse cercare nuove opportunità a livello lavorativo che gli permettano di migliorare la sua situazione economica dovrebbe intraprendere il trasferimento in città. Di conseguenza, tanto le ricadute positive quanto la somma di denaro guadagnata in Spagna ricadrebbero su un luogo diverso da quello di partenza, rendendo ancora più difficoltoso un reale sviluppo delle aree rurali.

Emergono criticità anche in relazione all'arco temporale che il migrante trascorre nel paese che lo accoglie, in quanto brevi periodi all'estero e una breve esposizione ad una nuova società non possono portare a grandi cambiamenti né sociali né economici rispetto a periodi più lunghi¹³⁶.

3.2.2 Impatti della migrazione circolare nei paesi di arrivo

I benefici della migrazione circolare per i paesi di destinazione sono evidenti: questa permette di fronteggiare la problematica rappresentata dalla scarsità di manodopera in determinati settori produttivi, fino a diventare il punto cardine del paradigma della flessibilità prevalente nelle economie europee degli ultimi decenni. Allo stesso tempo, permette ai governi di evitare le complicazioni sociali e culturali e i costi connessi al traballante sistema europeo di integrazione della manodopera straniera. Per questa ragione, la prerogativa fondamentale è il rientro del lavoratore nel paese d'origine non appena terminato il contratto. Questo è particolarmente evidente nel caso della Spagna, paese nel quale la contrattazione in origine ha come obiettivo il controllo dei flussi di immigrati irregolari che, durante le stagioni di raccolta e semina, si concentrano nelle regioni agricole per trovare un impiego e che le autorità definiscono ingestibili. Si punta perciò ad una gestione pianificata dal paese d'origine. Questa modalità legale permetterebbe, oltre alla drastica riduzione dei flussi di clandestini nell'area (dovuta al fatto che i posti di lavoro vacanti sono attribuiti ad extra-comunitari contrattati nel paese d'origine), una diminuzione delle assunzioni irregolari e, di conseguenza, migliori condizioni socio-lavorative per i braccianti. Inoltre, i promotori del modello affermano che l'assunzione a tempo indeterminato a livello locale coincide con tensioni sociali: la contrattazione all'origine è la soluzione per rispettare le necessità degli agricoltori senza l'innesco di dinamiche conflittuali. Addirittura, Macías Llaga, Márquez Domínguez e Jurado Almonte, assecondando la visione ufficiale, asseriscono che si verifichino scambi culturali fra braccianti stagionali contrattati

¹³⁵ Fargues P., 2008. *Circular Migration: Is it relevant for the South and East of the Mediterranean?* CARIM AS 2008/40 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute, p. 4

¹³⁶ Ibidem.

nel paese d'origine e la popolazione spagnola sia nei centri urbani che nei campi¹³⁷. Tuttavia, testimonianze di varie organizzazioni pro-migranti documentano come i braccianti siano spesso alloggiati in zone adiacenti al luogo di lavoro e particolarmente distanti dai centri abitati e che non abbiano la possibilità (e i mezzi) per potervisi recare¹³⁸. Sul luogo di lavoro, invece, i braccianti di diverse nazionalità hanno difficoltà a comunicare tra di loro in quanto gli immigrati solitamente non parlano la lingua del luogo e ciò è testimoniato dall'assunzione di interpreti a Huelva. Tutto ciò dimostra come i programmi siano messi a punto per migliorare, in primo luogo, le esigenze del settore agricolo, e della Spagna più in generale.

Nonostante il sistema di migrazione circolare mediante contrattazione all'origine spagnolo sia spesso illustrato come un modello vincente, in realtà si è rivelato uno strumento inefficace nella lotta alla migrazione irregolare: innanzitutto i volumi di contratti sono esigui se comparati al numero di sbarchi annuali. Inoltre, la brevità dell'esperienza all'estero e le poche speranze di essere richiamati in futuro fanno sì che queste opportunità non vengano percepite come una vera e propria soluzione ai problemi¹³⁹.

Di fatto, la contrattazione all'origine nel settore agricolo spagnolo permette allo Stato di sopperire alla carenza cronica di forza lavoro, senza doversi far carico degli oneri connessi alla migrazione permanente: nel caso in cui fossero contrattati braccianti con contratti a tempo indeterminato, questi sarebbero disoccupati per svariati mesi all'anno. L'obbligatorietà del rientro permette allo Stato di evitare costi, legati tanto all'inattività quanto a quelli necessari per attuare un'integrazione sociale e culturale.

Un ulteriore effetto consiste nel fatto che, in un mondo globalizzato dove si registra una forte tendenza alla delocalizzazione della produzione, la migrazione circolare scoraggia il trasferimento di imprese in altri paesi: una delle ragioni principali che spingono gli imprenditori al trasferimento è la riduzione dei costi. In questo caso, la possibilità di usufruire di forza lavoro straniera a basso costo può incidere sulla decisione di mantenere la produzione in un dato Paese¹⁴⁰.

¹³⁷ Jurado Almonte J. M., Macías Llaga I., Márquez Domínguez J. A., 2016. "La contratación en origen de temporeros marroquíes para los campos españoles como experiencia de codesarrollo". *Cuadernos Geográficos*, Vol. 55, p. 181

¹³⁸ Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, Asnuci, Caritas, Codenaf, Fecons, Huelva Acoge y Mujeres en Zona de Conflicto, 2018. *Realidad de los asentamientos en la provincia de Huelva: Análisis, diagnóstico y propuesta*. Mesa de la Integración, p. 65

Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía, 2019. *Derechos Humanos en la Frontera Sur 2019*. Siviglia, Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, p. 72

¹³⁹ Arab C., 2010. "La Migración Circular Femenina Marroquí en Huelva. Impacto y Cambio". *Revista de Ciencias Sociales*, Vol. 5, p. 169

¹⁴⁰ Amin M., Mattoo A., 2005. "Does temporary migration have to be permanent?". *Policy Research Working Paper* n. 3582. World Bank, Washington, p. 5

Inoltre, i governi e le istituzioni che promuovono programmi di questo tipo sottolineano come permettere l'ingresso di breve durata, ma ripetuto nel tempo, possa fungere da deterrente alla migrazione illegale, presupponendo che i migranti farebbero ritorno in patria se ne avessero la possibilità; si inserisce nella visione dominante la ricerca di González Enríquez e Reynés Ramón, pubblicata nell'ambito del progetto europeo METOIKOS, la quale mira a dimostrare che in Spagna, negli anni in cui la migrazione irregolare era di fatto tollerata (antecedentemente all'entrata nella CEE), la comunità marocchina fosse caratterizzata dalla presenza di un alto numero di uomini e che questi si spostassero nel sud del paese per lavorare in agricoltura per poi, a fine stagione, tornare nel paese d'origine, mettendo in atto, di fatto, flussi migratori circolari spontanei. Gli autori sopra citati sostengono che, soprattutto a partire dai primi anni 2000 quando i controlli vengono rafforzati, sia i migranti regolari che quelli irregolari abbiano riscontrato una maggiore difficoltà nel rientrare in Marocco, per poi fare ritorno in Spagna l'anno successivo. A sostegno di ciò, la legge spagnola non consente agli immigrati con un permesso di soggiorno regolare di passare lunghi periodi di tempo fuori dal suolo nazionale. Inoltre, un ulteriore fattore che spingerebbe gli immigrati a restare in Spagna anche quando preferirebbero far rientro in patria, sarebbe rappresentato dalla difficoltà di ottenere documenti regolari. In altre parole, nel caso in cui un individuo ottenga il permesso di residenza, nonostante sia disoccupato e farebbe volentieri ritorno in patria per cercare lavoro, spesso preferisce restare in Spagna nella speranza di trovare lavoro in futuro e poiché, nel momento in cui dovesse fare rientro nel paese d'origine, sarebbe poi molto complicato ottenere nuovamente i documenti per tornare in Spagna in maniera legale. Lo stesso meccanismo avverrebbe anche nel caso di scadenza del permesso di soggiorno: è preferibile rimanere sul suolo spagnolo senza documenti piuttosto che tornare in patria in quanto, una volta lì, l'unico modo per entrare nuovamente in Spagna sarebbe illegalmente. Queste sarebbero le ragioni principali che spiegano il massiccio volume di immigrati illegali sul suolo spagnolo, e lo stesso meccanismo avverrebbe in molti altri Stati europei che adottano politiche migratorie troppo rigide¹⁴¹. Gli stranieri che restano nei paesi di destinazione anche quando non hanno un impiego o in seguito alla scadenza del permesso di soggiorno creano una maggiore pressione sui mercati di lavoro e sui sistemi di welfare europei. Secondo tale prospettiva, i programmi di migrazione circolare pongono sotto il controllo dello Stato un fenomeno spontaneo e i benefici connessi alla legalità frenerebbero le entrate illegali¹⁴².

¹⁴¹ Fargues P., 2008. *Circular Migration: Is it relevant for the South and East of the Mediterranean?* CARIM AS 2008/40 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute, p.4

¹⁴² González Enríquez C., Reynés Ramón M., 2010. *Circular Migration between Morocco and Spain* part of METOIKOS Project. Firenze, European University Institute, p. 20

Tuttavia, anche nel momento in cui la situazione economica nel paese d'origine dovesse migliorare, la netta maggioranza di chi ha emigrato e risiede in un paese europeo non ha solitamente intenzione di fare rientro in patria¹⁴³.

Nel caso della Almería, anche coloro i quali si trovano sul territorio illegalmente si sposterebbero in altre zone della stessa nazione o dell'Europa, ma il rientro in patria non è un'opzione contemplata¹⁴⁴. Ulteriori ricerche condotte dal *Real Instituto Elcano* nel 2010 rivelano che solo tra il 3 e il 5% degli immigrati marocchini in Spagna (non stagionali) ha intenzione di fare ritorno in patria in un futuro prossimo¹⁴⁵. Il divario fra i paesi del nord e quelli del sud del Mediterraneo è così netta che chi emigra non tiene solo conto della variabile economica, ma piuttosto del benessere generalizzato: va ricordato che spesso nei paesi di provenienza l'insieme di diritti, percepiti in Europa come imprescindibili, non sono minimamente garantiti. Una persona che lascia il Marocco, nonostante il fatto che con ciò che ha guadagnato in Europa potrebbe permettersi una vita dignitosa in patria, preferisce permanere in Spagna, piuttosto che in Italia o Francia, in quanto la sanità pubblica è di un livello nettamente superiore, e lo stesso vale per l'educazione. Inoltre, può aderire ad un sindacato e può manifestare liberamente, oltre ad altri aspetti che rendono il rientro in patria poco praticato. Ciò si riflette nei numeri degli sbarchi che continuano ad avvenire nelle coste del sud della Spagna, nonostante il paese promuova da anni la migrazione circolare attraverso contrattazione in origine di lavoratori. Inizialmente, un numero rilevante di coloro i quali prendono parte a programmi di migrazione circolare, infatti, non lascia il paese al termine del contratto. Questo fenomeno ha spinto gli agricoltori andalusi, e soprattutto quelli della provincia di Huelva, a mettere in atto una femminilizzazione della forza lavoro straniera, contrattando unicamente donne con figli a carico a partire dai primi anni del XXI secolo.

Un'altra parte della letteratura che si occupa della tematica critica soprattutto l'idea che la migrazione circolare sia uno strumento per il controllo dei flussi migratori irregolari. Secondo l'associazione *Pro Derechos Humanos Andalucía* questi programmi non avrebbero un reale impatto sul controllo dei

¹⁴³ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 149

¹⁴⁴ Pumares Fernández P., Marín Cassinello E., Rojas Tejada A. J., 2011. "El proyecto migratorio a corto plazo de la población marroquí en Almería: factores explicativos". *Actas del I Congreso Internacional sobre Migraciones en Andalucía*, p. 579

¹⁴⁵ González Enríquez C., 2011. "La migración temporal entre Marruecos y España". *Demografía, Población y Migraciones Internacionales del Real Instituto Elcano*, n. 111, p. 7

flussi irregolari, in quanto questi non sarebbero mai diminuiti sensibilmente ma addirittura il 2018 è l'anno in cui si registrano il maggior numero di sbarchi nella storia spagnola (64.120)¹⁴⁶.

Inoltre, la retorica a favore della circolarità della migrazione sottolinea i benefici che investono anche i paesi d'origine dei lavoratori e i lavoratori stessi. Questi, nella realtà dei fatti, avrebbero un impatto cospicuo. Il modello viene piuttosto descritto come un sistema da cui, ancora una volta, traggono vantaggio principalmente i paesi ad alto reddito¹⁴⁷.

3.2.3 Impatto della migrazione circolare per chi la attua

Certamente il primo fattore da segnalare è quello economico: solitamente chi emigra temporaneamente lo fa per ragioni economiche e si muove da un paese con meno risorse a uno che ne possiede maggiori, dove, di conseguenza, anche i salari saranno più alti.

La somma guadagnata permetterebbe a chi lascia il paese temporaneamente di investire ciò che ha guadagnato in patria, per poter così migliorare la propria situazione e quella della sua famiglia¹⁴⁸. Questo però varia molto in base al profilo di chi lascia il paese: nel caso di impieghi qualificati, il lavoratore, in generale, è laureato e quindi possiede maggiori conoscenze, anche imprenditoriali. Di conseguenza, la probabilità di fare ritorno con una somma importante e di saperla capitalizzare è più alta che nel caso di un bracciante. Anche se quest'ultimo guadagna ciò che in patria avrebbe guadagnato durante mesi o anni, permettendogli il sostentamento della famiglia per un certo periodo, difficilmente la somma viene fatta fruttare in un progetto a lungo termine. Nel caso del Marocco e della Spagna, Chadia Arab intervista Zhara¹⁴⁹, donna marocchina impiegata nei campi di Huelva, la quale dichiara che precedentemente all'esperienza in Spagna, in patria lavorava in una fabbrica guadagnando 5,50 dinari l'ora, mentre ora ne guadagna 55 l'ora (circa 5,50 euro), moltiplicando così il suo salario di dieci volte. Il problema sorge in relazione al ritorno in patria poiché, come accennato in precedenza, il Marocco non mette in atto reali politiche di sostegno e formazione per chi fa rientro. Nel caso in cui fossero implementate, lo Stato beneficerebbe di nuove conoscenze e degli investimenti che potrebbe intraprendere chi torna se fosse formato e informato adeguatamente.

¹⁴⁶ Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía, 2019. *Derechos Humanos en la Frontera Sur 2019*. Siviglia, Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, p. 102

¹⁴⁷ European Coordination Via Campesina, 2019. *Sowing injustice, harvesting despair: abuse and exploitation of foreign agricultural workers*. European Coordination Via Campesina, p. 52

¹⁴⁸ Jurado Almonte J. M., Macías Llaga I., Márquez Domínguez J. A., 2016. "La contratación en origen de temporeros marroquíes para los campos españoles como experiencia de codesarrollo". *Cuadernos Geográficos*, Vol. 55, p. 188

¹⁴⁹ Arab C., 2010. "La Migración Circular Femenina Marroquí en Huelva. Impacto y Cambio". *Revista de Ciencias Sociales*, Vol. 5, p. 171

Dal punto di vista sociale, l'emigrazione può contribuire all'*empowerment* dell'individuo, e ciò è particolarmente interessante quando a partecipare alla migrazione circolare è una donna. Soprattutto in paesi come il Marocco, particolarmente ancorati ai valori patriarcali e in cui una fetta importante della popolazione femminile è inattiva, l'impiego stagionale in Europa si presume possa contribuire alla sua emancipazione: una donna che rientra nel paese d'origine con l'equivalente di qualche migliaio di euro potrebbe essere percepita in un nuovo modo dalla famiglia e dalla società. Potrebbe acquistare un nuovo status grazie alla capacità di apportare miglioramenti alle condizioni in cui versa la famiglia, che fino a quel momento ha contato solo sui membri maschili. Acquistando un ruolo di spicco, ciò potrebbe farla sentire maggiormente libera di attuare le proprie decisioni derivanti da una maggiore autorità e responsabilità.

Anche nella società, in linea teorica, nel lungo termine cambierebbe la percezione verso le donne che dimostrano di poter provvedere alla famiglia nello stesso modo di un uomo. Questi meccanismi sarebbero ancora più forti nel caso di una donna divorziata, che ancora oggi in Marocco (e soprattutto nelle zone rurali dalle quali provengono le donne impiegate nell'agricoltura andalusa) soffre di un potente stigma sociale¹⁵⁰. Ad esempio, Zhara (intervistata da C. Arab) è una donna analfabeta e inattiva in Marocco. È divorziata e ha avuto un figlio dopo il divorzio e fuori dal matrimonio: questo spinge la famiglia ad allontanarla e a mettere in atto una sorta di ripudio, tanto che la donna è costretta a chiedere aiuto ai cugini perché altrimenti si ritroverebbe senza un luogo in cui vivere, con un figlio a carico. Sostiene che, in seguito alla prima esperienza in Spagna e al guadagno di una cifra che nessuno dei familiari ha mai guadagnato in un così breve arco temporale, i genitori cambiano la percezione nei suoi confronti e anzi, si mostrano estremamente felici per la figlia tanto da decidere di riaccoglierla in casa¹⁵¹. Tuttavia, Venturini sostiene che nel caso delle donne marocchine, queste prendono parte a progetti di migrazione circolare da relativamente poco tempo e perciò "l'impatto sulla vita sociale nell'area di origine, così come le condizioni economiche delle donne al ritorno sono poco conosciute"¹⁵².

Uno dei principali problemi riscontrati in merito alla migrazione circolare riguarda la possibilità di ripetere nel tempo le esperienze all'estero: il migrante fa rientro in patria con una somma che non gli permette di migliorare sensibilmente la propria condizione. Nel caso in cui, invece, il flusso venga

¹⁵⁰ Moreno Nieto J., 2012. "Movilidad transaccional trabajo y género: temporeras marroquíes en la agricultura onubense". *Política y Sociedad*, Vol. 49, p. 133

¹⁵¹ Arab C., 2010. "La Migración Circular Femenina Marroquí en Huelva. Impacto y Cambio". *Revista de Ciencias Sociales*, Vol. 5, p. 171

¹⁵² Venturini A., 2008. *Circular migration as an employment strategy for Mediterranean countries*. CARIM AS 2008/39 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute, p. 3

rinnovato con cadenza annuale allora la cifra diventa importante e il lavoratore può permettersi di avviare, ad esempio, progetti di edilizia, e di poter fare affidamento annualmente ad una somma cospicua di denaro.

Una donna sposata, tuttavia, si emancipa in minor misura, poiché il rischio è che, una volta fatto ritorno in patria, torni ad assumere nella famiglia il ruolo femminile tradizionale che occupava prima della partenza e non venga in nessun modo messo in discussione il modello patriarcale in cui è l'uomo il solo ad occuparsi del sostentamento della famiglia¹⁵³.

3.3 La politica migratoria spagnola dalla prima legge sull'immigrazione alla contrattazione in origine con il Marocco (1985 – 2019)

La storia della politica migratoria spagnola è suddivisa da Lindner e Kathman in tre fasi principali¹⁵⁴.

La prima termina nel 1985 e, fino a questa data, la penisola iberica è un territorio di emigrazione e un grande numero di cittadini spagnoli si sposta verso Belgio, Francia e Germania alla ricerca di migliori condizioni di vita. Lo stesso anno, lo Stato promulga la prima legge in tema di migrazioni, inaugurando l'inizio della seconda fase. L'implementazione di tale legge è richiesta dalla CEE, in quanto è considerata una condizione necessaria per l'entrata della Spagna nell'Unione, che avverrà l'anno successivo. Il primo piano migratorio riconosce uno statuto differente fra cittadini di stati europei ed extra-comunitari, incasellandosi nella visione che porterà nel 1991 alla creazione dell'area Schengen e all'abolizione dei confini interni dell'Unione. La data d'inizio della terza fase viene fatta coincidere con l'anno 2000, momento in cui lo Stato spagnolo firma accordi bilaterali con vari paesi, tra i quali il Marocco, allo scopo di colmare i posti di lavoro mancanti in vari settori produttivi (fra i quali spicca l'agricoltura) con manodopera immigrata. Di fatto, per coloro che mirano ad entrare legalmente nel paese, l'unica possibilità è quella di prendere parte ai programmi di migrazione circolare ed è questo il contesto in cui prende piede l'idea della contrattazione all'origine.

Nelle seguenti sezioni analizzerò le tappe principali che hanno caratterizzato le politiche iberiche fino alla contrattazione nei paesi d'origine, dopodiché mi soffermerò sul modello di migrazione circolare impiegato dalla Spagna ancora oggi.

¹⁵³ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 142

¹⁵⁴ Ibidem.

3.3.1 Il quadro legislativo migratorio spagnolo precedente alla contrattazione in origine (1985 – 2000)

Durante gli anni Settanta ed Ottanta, la Spagna vive un vero e proprio boom economico e il numero di immigrati, che fino a quel momento è inferiore al volume di emigrati, aumenta a dismisura, dovuto in particolar misura alla mancanza di una politica migratoria nazionale. Tuttavia, nel luglio del 1985 quando è promulgata la prima politica migratoria spagnola (con il nome di *Ley de Extranjeria*), il governo non percepisce l'immigrazione come un fenomeno da porre sotto il controllo statale, tant'è che prima di questo momento non esiste un testo unico che regoli la materia. Se non fosse stato per le pressioni europee, probabilmente il paese avrebbe aspettato altri anni prima di cominciare a preoccuparsi della tematica migratoria. I paesi membri di quella che all'epoca è la CEE, non vedono di buon occhio l'entrata nell'Unione di una nazione senza una precisa regolamentazione sullo spostamento di persone; queste nazioni, a differenza della Spagna, sono destinazione di ingenti flussi migratori da diverse decadi, e nell'ottica di un controllo delle entrate, temono che il nuovo paese membro possa diventare la porta d'accesso per l'intera area europea. Questa prima legge determina così la nascita di una politica migratoria nazionale fortemente influenzata da quella europea. Perciò, il testo si focalizza su restrizioni per l'entrata e sul mantenimento dell'ordine pubblico (ciò che richiede l'Europa), ma non menziona i diritti degli immigrati, questioni lavorative o sociali, né tantomeno aspetti quali l'integrazione. Prevede, inoltre, pene pecuniarie e non penali per coloro che assumono immigrati irregolari; di fatto tenta soltanto di limitare gli accessi, senza però un vero e proprio controllo delle frontiere e ciò non permette di conseguire l'effetto sperato. La situazione resta pressoché invariata fino all'inizio degli anni Novanta.

Il poco interesse dello Stato spagnolo in materia determina un altissimo numero di residenti illegali sul territorio, tanto che il governo si trova costretto a mettere in atto quattro campagne di regolarizzazioni nel tentativo di risolvere la situazione. La prima di queste avviene nel 1986, poi nel 1991, 1996 e 2000 – 2002, permettendo a circa 600.000 persone di risiedere sul suolo spagnolo. I dati dell'*Instituto Nacional de Estadística* testimoniano la portata del fenomeno: gli stranieri extracomunitari regolari nel paese sono aumentati del 74%, da 212.000 a 448.000, tra il 1999 e il 2002¹⁵⁵. La prima campagna di regolarizzazione permette di restare in Spagna legalmente a coloro i quali possano dimostrare di trovarsi sul territorio iberico da almeno un anno e che abbiano un contratto di lavoro o la possibilità di averne uno. Anche le seguenti consentono di restare a chi è in

¹⁵⁵ Arango J., Martin P., 2005. "Best Practices to Manage Migration: Morocco – Spain". *International Migration Review*, Vol. 39 n. 1, p. 264

possesto degli stessi requisiti, ma il poco controllo esercitato dallo Stato determina un alto numero di persone che continuano ad entrare irregolarmente e a lavorare senza contratto. Il principale settore che offre impiego agli immigrati clandestini è quello agricolo, che viene abbandonato da tutti coloro che ottengono la normalizzazione della loro situazione a favore di impieghi legali che garantiscono maggiori diritti e salari più alti.

L'aumento di immigrati sul suolo iberico coincide con l'espansione del numero di iniziative che manifestano dissenso verso l'inefficace legge del 1985. Sulla base di ciò, il Parlamento spagnolo nel 1990 redige un rapporto dal titolo *Situazione degli Stranieri in Spagna. Linee di base della politica migratoria spagnola*¹⁵⁶, ammettendo di fatto la mancanza di politiche migratorie generali. I pilastri della politica migratoria spagnola sono presenti nella proposta di legge presentata alla Camera dei Rappresentanti, che comprende un programma da attuare in undici fasi, presentata nel 1991 e nata in risposta al malcontento sociale e al resoconto dell'anno precedente. Questa comprende "il controllo dei flussi, l'integrazione sociale degli immigrati residenti legali e la cooperazione per lo sviluppo dei paesi da cui provengono"¹⁵⁷: si riconosce che la Spagna è ormai diventato un paese di accoglienza e si propongono varie misure per adeguare la legislazione ai fenomeni che stanno avendo luogo nel paese. Nonostante i cambiamenti in materia migratoria a partire dai primi anni del XXI secolo messi in atto dal governo spagnolo, le basi della politica iberica restano ancorate al suddetto documento. Tuttavia, i tre obiettivi non sono mai stati pienamente raggiunti: l'integrazione viene accantonata dopo l'episodio di El Ejido, che ne dimostra l'evidente fallimento, a favore di progetti di migrazione circolare a breve termine che permettono di oltrepassare le complicate fasi di inserimento del migrante nella nuova società. Inoltre, i flussi illegali non sono mai completamente cessati e nessuno dei paesi con cui la Spagna avvia programmi di cooperazione allo sviluppo ha osservato un miglioramento sensibile.

Tuttavia, la proposta di legge del 1991, che è il primo passo verso l'adozione ufficiale di contratti all'origine, punta a porre sotto il controllo statale l'immigrazione e propone la canalizzazione dei flussi migratori per mezzo di autorizzazioni di ingresso ad un certo numero di immigrati annualmente¹⁵⁸. Inoltre, lo stesso anno viene imposto l'obbligo di visto per le persone di nazionalità

¹⁵⁶ Situación de los extranjeros en España. Líneas básicas de la política española de extranjería

¹⁵⁷ Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., García Delgado F. J., 2009. "Temporary contracts in origin as policy to control immigration in Spain: the Huelva model". *Cahiers de l'Urmis*, n. 12, p. 3

¹⁵⁸ Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., Felicidades García J., Díaz Diego J., 2013. "Evolución de los contingentes de trabajadores extranjeros en España (1993- 2011): las actividades agrícolas". *Desarrollo Regional Sostenible en tiempos de crisis*, Vol. 2, p. 749

marocchina entranti nel paese e nel 1992 viene esteso anche ai cittadini di vari paesi dell'America Latina.

È sulla base del documento del 1991 che nel 1993 si introduce, attraverso un Bollettino Ufficiale dello Stato¹⁵⁹, un sistema annuale di quote che prevede l'entrata nel paese solo dei lavoratori necessari in determinati settori, quelli nei quali la manodopera nazionale non è sufficiente. Questo sistema resta in vigore fino all'introduzione della contrattazione all'origine.

Inoltre, nell'ottica della riduzione dei flussi clandestini, si opera per la prima volta il rafforzamento dei confini esterni. Ufficialmente è, dunque, dal 1993 che si attua una chiusura dei confini, permettendo l'ingresso solo quando si registra carenza di personale che non può essere colmata da spagnoli o immigrati regolari sul territorio. Ogni anno, i datori di lavoro inviano una richiesta indicando il numero di persone di cui hanno bisogno ad un comitato provinciale, il quale le trasmette al Ministero del Lavoro che stila un documento contenente il numero di lavoratori extra-comunitari necessari all'economia nazionale e, sulla base di queste cifre, si prosegue al rilascio dei visti. Inizialmente l'iter è lo stesso per tutte le attività e comprende tanto i permessi di lavoro stagionali (che prevedono quindi l'attuazione di flussi migratori circolari a tutti gli effetti) quanto i permessi permanenti o a lungo termine. Cominciano ad apparire numerose richieste di forza lavoro contrattata a breve termine, prevalentemente nel settore agricolo. Gli agricoltori però sostengono che il sistema di quote non sia sufficiente per accaparrarsi le quantità di braccianti adeguate soprattutto per quanto riguarda le tempistiche: non è possibile, per chi si dedica al settore primario, fare previsioni riguardo alla manodopera con un anno di anticipo e senza avere poi la possibilità di modificarlo¹⁶⁰. Così, nel 1995, si stabiliscono procedure specifiche per l'agricoltura e si snellisce quella per il rilascio dei visti e dei permessi di lavoro. Nel primo anno sono riservati 4.500 posti di lavoro a marocchini e 1.000 a lavoratori di altre nazionalità¹⁶¹; tuttavia la procedura è ancora percepita come eccessivamente rigida e numerose aree coltivate continuano a soffrire di mancanza cronica di forza lavoro, spesso colmata con l'ausilio di manodopera irregolare. Come visto nel primo capitolo, l'ausilio di manodopera straniera determina la competitività di determinati reparti dell'economia, come quello agricolo: in un periodo di sviluppo del paese in cui il salario minimo aumenta, gli agricoltori continuano a pagare poco persone che accettano qualsiasi tipo di condizione. I settori che richiedono un grande numero di

¹⁵⁹ Boletín Oficial del Estado n. 144 – Resolución 15819 del 14 de junio del 1993 <https://www.boe.es/boe/dias/1993/06/17/pdfs/A18702-18708.pdf> ultimo accesso: 02/01/2021

¹⁶⁰ Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., García Delgado F. J., 2009. "Temporary contracts in origin as policy to control immigration in Spain: the Huelva model". *Cahiers de l'Urmis*, n. 12, p. 11

¹⁶¹

http://extranjeros.empleo.gob.es/es/redeuropeamigracion/Informe_Anuales_Politicas_Inmigracion_Asilos/EMN_ES_Info_rme_de_Politicas_2011 ultimo accesso: 10/10/2020

manodopera immigrata sono quelli precari, caratterizzati da un alto grado di informalità, con salari bassi, poche possibilità di promozione e di carattere stagionale: ovvero, quelle occupazioni che i cittadini non sono disposti ad accettare. Gli immigrati consentono perciò il sostentamento di quelle porzioni di economia che, senza di essi, non potrebbero esistere.

Gli alti tassi di disoccupazione in regioni come quella andalusa fanno riflettere: la carenza, quindi, potrebbe essere colmata senza ricorrere a quote di stranieri, ma gli spagnoli, godendo di politiche di sussidi statali, non sono disposti a lavorare in settori che offrono impieghi instabili e poco retribuiti¹⁶². Quanto è corretto, da un punto di vista prettamente etico, sostenere che l'opzione migliore sia quella di utilizzare (per poi rispediti a casa) stranieri per mansioni che quasi nessuno accetterebbe in Spagna? Non sarebbe, piuttosto, opportuno rivedere il modello di produzione di determinati settori?

Gli immigrati contrattati legalmente attraverso il sistema di quote sono pochi ma, nonostante ciò, sia questi che i clandestini versano spesso in pessime condizioni, sia per quanto riguarda gli alloggi che sul luogo di lavoro e godono spesso dell'indifferenza delle istituzioni.

Viene compiuto un passo avanti nel 1997, quando il Ministero del Lavoro e degli Affari Sociali insieme a federazioni e associazioni di agricoltori sottoscrivono *l'Accordo di Collaborazione per la Gestione della Migrazione Interna nelle Varie Campagne Agricole di Lavoro Temporaneo*¹⁶³ con l'obiettivo di impiegare manodopera stagionale necessaria legalmente, oltre a quello di pianificare un sistema di contrattazione idoneo che determini il miglioramento delle condizioni dei braccianti stranieri. Le parti firmatarie si impegnano a migliorare gli alloggi, organizzare consulenze e informazioni per quanto riguarda il loro lavoro e la loro situazione, fino al mantenimento dei costi di strutture quali asili nido per i figli che si trovano nel paese d'origine, oltre all'assunzione da parte del datore dei costi di viaggio. Tuttavia, la suddetta misura non sortisce l'effetto desiderato e lo stato in cui versano queste persone non migliora¹⁶⁴.

Nel 1999, si incorpora un protocollo aggiuntivo all'accordo del 1997: la novità principale include il potenziamento di un sistema che permetta la contrattazione di stranieri direttamente nel loro paese di origine, una volta che i datori di lavori si trovino in una situazione di impossibilità ad attingere alla manodopera nazionale o straniera residente sul territorio nazionale. Questa decisione viene

¹⁶² Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., Felicidades García J., Díaz Diego J., 2013. "Evolución de los contingentes de trabajadores extranjeros en España (1993- 2011): las actividades agrícolas". *Desarrollo Regional Sostenible en tiempos de crisis*, Vol. 2, p. 753

¹⁶³ Colaboración para la Ordenación de las Migraciones Interiores en las Diversas Campañas Agrícolas de Empleo Temporal

¹⁶⁴ Arango J., Martin P., 2005. "Best Practices to Manage Migration: Morocco – Spain". *International Migration Review*, Vol. 39 n. 1, p. 261

incorporata alla nuova *Legge Migratoria sui diritti e sulle libertà degli stranieri in Spagna e la loro integrazione sociale*¹⁶⁵ del 2000, ancora oggi in vigore in seguito a varie riforme. Di fatto, la migrazione circolare mediante contrattazione in origine in Spagna ha inizio in questo momento, ma ufficialmente questo rimane un sistema di quote.

Un'ulteriore novità riguarda il fatto che le offerte di lavoro agli stranieri verranno garantite in via preferenziale ai cittadini di quei paesi con cui la Spagna ha firmato accordi sulla regolamentazione in materia migratoria. I criteri in base ai quali si firmano patti con paesi terzi in merito all'assunzione di stagionali nell'economia nazionale sono espressi nel *Programma globale per la regolamentazione e il coordinamento degli stranieri e dell'immigrazione 2001-2004* (GRECO)¹⁶⁶. Si avviano negoziati con quelle nazioni dalle quali i flussi migratori verso la Spagna sono particolarmente significativi (ovvero Marocco, Repubblica Dominicana, Ucraina, Colombia, Filippine, ...), oltre che sulla base delle relazioni (storiche, politiche ed economiche) della Spagna con i suddetti paesi e la prossimità geografica. Tali patti migratori consistono principalmente nella regolazione delle procedure per l'ottenimento dei visti, nell'avvio di programmi di cooperazione e co-sviluppo e nella contrattazione di lavoratori stranieri nel paese d'origine per mezzo di procedure di selezione che coinvolgono sindacati e imprese spagnole, affiancati da istituzioni del paese.

Il volume di manodopera contrattata nei paesi d'origine non è lineare, passando da circa 15.000 a 78.000 lavoratori fra il 2003 e il 2006, per poi diminuire drasticamente negli anni in cui il paese è colpito dalla crisi economica poiché la stagnazione coincide con il ritorno di autoctoni a impieghi precedentemente abbandonati (nel 2008 sono firmati 45.000 contratti all'origine)¹⁶⁷.

La riforma della legge migratoria del 2009 riguarda prevalentemente l'incorporazione di norme comunitarie nell'ordinamento giuridico spagnolo. Va anche segnalata l'introduzione dell'espressione *gestione collettiva dei contratti in origine*¹⁶⁸ che, di fatto, è un sinonimo del termine contingente impiegato fino a quel momento; nell'articolo numero 39 si legge che "Il Ministero del Lavoro e dell'Immigrazione, tenendo conto della situazione del mercato del lavoro nazionale, potrà effettuare una previsione annuale delle occupazioni e, in questo specifico caso, del numero di posti di lavoro

¹⁶⁵ Ley Orgánica 4/2000 sobre derechos y libertades de los extranjeros en España y su integración social – 11 di gennaio del 2000 - <https://www.boe.es/buscar/act.php?id=BOE-A-2000-544> ultimo accesso: 03/01/2021

¹⁶⁶ Programa Global de Regulación y Coordinación de la Extranjería y la Inmigración – 27 di aprile del 2001 - <https://www.boe.es/boe/dias/2001/04/27/pdfs/A15323-15343.pdf> ultimo accesso: 03/01/2021

¹⁶⁷ Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., Felicidades García J., Díaz Diego J., 2013. "Evolución de los contingentes de trabajadores extranjeros en España (1993- 2011): las actividades agrícolas". *Desarrollo Regional Sostenible en tiempos de crisis*, Vol. 2, p. 769

¹⁶⁸ Ley Orgánica 2/2009 dell'11 di dicembre del 2009 - <https://www.boe.es/buscar/doc.php?id=BOE-A-2009-19949> ultimo accesso: 03/01/2020

che andranno coperti attraverso la gestione collettiva della contrattazione in origine, a cui avranno accesso solo coloro i quali non risiedono in Spagna”¹⁶⁹.

Il documento del 1997 stabilisce anche l’avvio di programmi pilota, per un’attuazione graduale della contrattazione in origine; una delle prime aree di prova è quella di Huelva, che si converte in leader nazionale per quanto riguarda questa tipologia di migrazione e di cui mi occuperò di seguito.

3.3.2 Il progetto del Programma di assistenza finanziaria e tecnica a paesi terzi in materia di migrazione e asilo (AENEAS) – Cartaya: la provincia di Huelva diventa modello europeo

Come descritto nel primo capitolo, la provincia di Huelva è l’area della Spagna in cui viene prodotta la maggior quantità di fragole nella nazione. È a Cartaya, uno dei comuni limitrofi a Huelva che, già dalla fine degli anni Novanta si studiano modalità per potersi accaparrare i volumi di braccianti indispensabili per portare a termine le fasi di semina e raccolta dei frutti rossi. Contrariamente ad altre regioni agricole spagnole, qui si tenta di risolvere il problema per mezzo di contratti legali a stranieri: le ragioni per le quali questo sistema nasca propria in tale zona vanno ricondotte a più fattori. Innanzitutto, la tipologia di frutti coltivati impone requisiti temporali piuttosto rigidi e non è perciò possibile ritardare determinate procedure neppure di settimane perché questo coinciderebbe con la perdita di ingenti somme di denaro per gli agricoltori. Inoltre, prima dell’inizio dell’implementazione di programmi legali, l’area viene stagionalmente inondata di manodopera irregolare impiegata nei campi: col passare del tempo, i cittadini mostrano maggiore insofferenza verso gli immigrati che si riversano nella zona e ciò coincide con la decisione di non poter proseguire tollerando l’informalità. Gordo Márquez, Márquez Domínguez e García Delgado aggiungono che un ulteriore fattore decisivo è dovuto alla presenza nell’area di datori di lavoro e politici con accesso ad alte sfere decisionali, sia spagnole che europee, i quali hanno investito nella zona e trainato il processo¹⁷⁰.

In seguito alla pubblicazione del documento ufficiale del 1997, diventa una sorta di laboratorio nazionale in cui si sperimentano procedure per sopperire alla carenza di forza lavoro per mezzo di flussi migratori posti sotto il controllo istituzionale. Se nel resto del paese i programmi di migrazione circolare non prendono piede e occupano una bassa percentuale dei lavoratori stranieri impiegati, a Huelva invece diventa il principale strumento di contrattazione e “poco prima della crisi, i migranti con un permesso di lavoro temporaneo erano il 40% delle 110.000 persone stimate che lavorano nelle

¹⁶⁹ <https://www.boe.es/buscar/doc.php?id=BOE-A-2009-19949> ultimo accesso: 03/01/2020

¹⁷⁰ Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., García Delgado F. J., 2009. “Temporary contracts in origin as policy to control immigration in Spain: the Huelva model”. *Cahiers de l’Urmis*, n. 12, p. 6

campagne”.¹⁷¹ Secondo dati dell’*Instituto Nacional de Estadística* riguardo le autorizzazioni di lavoro a stranieri concesse per mezzo della gestione collettiva della contrattazione in origine, nel 2018 sono contrattate 16.556 donne africane e 18.219 l’anno successivo: di queste, 16.447 e 17.720 prestano servizio in Andalusia¹⁷². I portali del Governo spagnolo non rilasciano dati disaggregati per nazionalità per quanto riguarda la contrattazione in origine: risulta perciò difficile risalire al numero esatto di donne marocchine contrattate negli ultimi anni.

Qui l’esperienza della contrattazione in origine ha inizio nel 1999, in un primo tempo con braccianti provenienti principalmente dall’Europa dell’est. Le conoscenze acquisite dopo svariati anni hanno permesso il miglioramento graduale della pratica, in particolar modo grazie ai fondi europei del Programma di assistenza finanziaria e tecnica a paesi terzi in materia di migrazione e asilo (*Progetto di Gestione Etica della Migrazione Circolare/AENEAS*)¹⁷³. Nel 2005, per la prima volta si assiste ad un programma retto da accordi fra un comune spagnolo, quello di Cartaya, e l’agenzia marocchina ANAPEC (*Agenzia Nazionale Marocchina per la Promozione dell’Occupazione e delle Competenze*). Il progetto *AENEAS – Cartaya* nasce con l’obiettivo di mettere in atto una gestione collettiva della contrattazione all’origine per l’impiego nel settore agricolo e per snellire e fortificare la contrattazione fra i due paesi. Il progetto *AENEAS – Cartaya* è co-finanziato dall’Unione Europea per un totale di 1,4 milioni di euro attraverso AENEAS, il programma di assistenza ai Paesi terzi in materia di migrazione e asilo: siamo in un periodo in cui è ormai chiaro che l’Unione Europea allargherà i propri confini ad est e ciò comporterà la necessità di importare nuova forza lavoro extra-europea, in quanto le braccianti dell’ex blocco sovietico saranno a tutti gli effetti cittadine europee e, di conseguenza, libere di muoversi sul territorio. L’acquisita libertà di movimento spinge gli agricoltori della zona a ricercare forza lavoro extra-comunitaria. Il progetto segue le logiche e le visioni sostenute dalle agenzie internazionali e dalla stessa Unione Europea: la migrazione stagionale è percepita come migliore soluzione nell’ottica di una *win-win-win solution*. Si predilige il Marocco, in quanto è il paese con il quale la Spagna firma un *Accordo sulla Regolazione e Gestione dei Flussi Migratori* nel 2001.

Il sistema prevede che gli agricoltori interessati alla contrattazione in origine trasmettano richieste di braccianti stagionali al Comune di Cartaya, il quale le inoltra all’*Agenzia Nazionale marocchina per la Promozione dell’Occupazione e delle Competenze* (ANAPEC). Questa, in seguito a preselezioni, contatta le persone e stabilisce una data di partenza: quel giorno la donna si dovrà presentare a

¹⁷¹ Jurado Almonte J. M., Macías Llaga I., Márquez Domínguez J. A., 2016. “La contratación en origen de temporeros marroquíes para los campos españoles como experiencia de codesarrollo”. *Cuadernos Geográficos*, Vol. 55, p.183

¹⁷² Instituto Nacional de Estadística – Autorizaciones de trabajo a extranjeros 2019

¹⁷³ *Financial and technical assistance to third countries in the field of migration and asylum*

Tangeri, dove incontrerà personale ANAPEC e mediatori interculturali assunti da AENEAS – Cartaya. Il datore di lavoro stabilisce di giorno in giorno la manodopera necessaria in quanto non è semplice fare previsioni con largo anticipo: proprio per questo motivo, l'agenzia marocchina fa firmare contratti ad un elevato numero di donne, la maggior parte delle quali non partiranno mai per la Spagna, ma che sono pronte a partire in qualsiasi momento nel caso in cui ce ne fosse bisogno. L'agricoltore spagnolo è conscio del fatto che, in caso di necessità, deve solo inviare un fax e in pochi giorni avrà le lavoratrici a disposizione, ma che fino a quel momento costituiscono una quota di riserva.

Dopo aver ricevuto il passaporto e il visto si procede verso Tarifa (cittadina spagnola collegata con Tangeri da traghetti), dove aspettano ulteriori mediatori e autobus predisposti per il tragitto da Tarifa alle aziende agricole. I mediatori sono assunti con l'obiettivo di fornire traduzioni fra braccianti stagionali e agricoltori in caso di necessità, oltre che supporto linguistico in caso di infortuni e formazione delle lavoratrici riguardo a usi e costumi del luogo.

In quanto esperimento di migrazione circolare, il progetto prevede il rientro dei braccianti in patria al termine del contratto. Tuttavia, la prima esperienza (quella del 2005) si conclude con tassi particolarmente alti di lavoratori che non fanno rientro in patria o, addirittura, appena valicati i confini spagnoli scompaiono e non raggiungeranno mai Cartaya: il 60% dei lavoratori non rientra nel paese d'origine¹⁷⁴. Come conseguenza del sostanziale fallimento del progetto pilota, i requisiti di selezione cambiano nel tempo, e il sistema si adegua alle necessità degli agricoltori e della Spagna. Dal 2007 in poi, le condizioni necessarie affinché un cittadino marocchino possa essere contrattato all'origine cambiano e si evolvono. Nonostante la cooperazione con *l'Organizzazione Mondiale delle Migrazioni*, che partecipa al progetto come osservatore, ieri come oggi le prerogative principali sono:

- Essere donna
- Essere in salute
- Avere un'età compresa fra i 18 e 40 anni
- Provenire dall'ambiente rurale
- Avere esperienze pregresse in ambito agricolo
- Essere sposata, divorziata o vedova
- Avere figli minori di 14 anni a carico

¹⁷⁴ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 157

Le preselezioni, delle quali si occupano agenti dell'ANAPEC in Marocco, hanno lo scopo di scartare tutte le candidate che non posseggono i requisiti richiesti dagli agricoltori di Huelva. Per questo motivo le candidate sono tenute a presentare documenti atti a certificare i loro dati, il numero di figli a carico e lo stato civile. In seguito a dispute nate negli anni successivi, alle donne sposate si chiede anche la firma del marito con lo scopo di assicurarsi che ne sia a conoscenza e che non sorgano problemi una volta che la moglie si trovi in Spagna.

Questi requisiti vengono descritti da molte associazioni a difesa degli immigrati e della donna come quasi incostituzionali e discriminatori. Gli agricoltori e le istituzioni implicate, invece, sostengono che questo sia l'unico modo per assicurarsi il rientro in Marocco. Nel documento della *Mesa de la Integración*, del 2018 riguardo le condizioni dei braccianti a Huelva, si legge: “Questa richiesta di autorizzazione (da parte del marito) si scontra frontalmente con i progressi che sono stati fatti nella legislazione marocchina in materia di autonomia delle donne sposate. Così, da più di un decennio, è stato eliminato l'obbligo di autorizzazione matrimoniale per le donne a lavorare o viaggiare all'estero, fatto che è stato ribadito con la più recente riforma del Codice di famiglia del 2004, che esenta le donne dall'obbligo di obbedienza al marito nella sfera del matrimonio”¹⁷⁵. Inoltre, restano escluse le madri single, un gruppo inaccettabile agli occhi dalla società marocchina. All'interno dei requisiti esiste un'ulteriore gerarchia: le donne sposate e vedove sono preferibili alle divorziate. Queste dinamiche sottolineano come la logica patriarcale sia fortemente presente anche in questo contesto e venga perpetrata da istituzioni pubbliche.

Il documento sopracitato della *Mesa de la Integración* sottolinea, inoltre, l'ipocrisia delle istituzioni spagnole che abbracciano le lotte per i diritti delle donne e per il conseguimento della parità fra i sessi nei paesi del sud del Mediterraneo, mentre, allo stesso tempo, questo non sembra valere per le donne immigrate, in quanto i principi vengono meno nel caso di interessi economici.

Nonostante una fetta importante dell'opinione pubblica condanni la pratica, questi requisiti fanno sì che il non ritorno nel 2010 si attesti attorno all'8%, e questo è più che sufficiente alle istituzioni¹⁷⁶. Il settore agricolo della provincia si dice entusiasta del programma, tanto che, anche negli anni in cui lo Stato è colpito dalla recessione e stabilisce l'azzeramento delle quote annuali concesse agli stagionali,

¹⁷⁵ Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, Asnuci, Caritas, Codenaf, Fecons, Huelva Acoge y Mujeres en Zona de Conflicto, 2018. *Realidad de los asentamientos en la provincia de Huelva: Análisis, diagnóstico y propuesta*. Mesa de la Integración, p. 36

¹⁷⁶ Allepuz Capdevila R., Gordo Márquez M., Torres Solé T., 2014. “La contratación de mano de obra temporal en la agricultura hortofrutícola española”. *Ager: Revista de Estudios sobre Despoblación y Desarrollo Rural* n. 1, p. 33

gli imprenditori di Huelva conseguono una deroga per la contrattazione di oltre 5.000 lavoratrici marocchine¹⁷⁷.

Col passare del tempo, il maggior cambiamento che ha luogo è il coinvolgimento di un grande numero di attori fra i quali organizzazioni imprenditoriali (come l'associazione settoriale dei produttori di fragole di Huelva *FRESHUELVA*, l'*Associazione Agraria dei Giovani Agricoltori* ed il *Coordinamento delle Organizzazioni di Agricoltori e Allevatori*), *NGOs* (come *Huelva Acoge*, *Croce Rossa* di Huelva, *Commissione spagnola per l'aiuto ai rifugiati*) e vari livelli di organizzazioni pubbliche. Nel 2008 nasce la *Fondazione per i Lavoratori Stranieri di Huelva* (FUTEH)¹⁷⁸, un ente pubblico classificato come fondazione assistenziale che dovrà raccogliere l'eredità lasciata da AENEAS, in quanto il programma quell'anno giunge al suo termine. Fra le mansioni principali si contano:

- “Promuovere una gestione etica e globale dei flussi migratori verso la Spagna, contrattando all'origine, fornendo assistenza, consulenza e copertura a tutti gli interlocutori che partecipano a questa procedura;
- Incoraggiare, sensibilizzare e creare condizioni favorevoli per estendere la formula di assunzione alla fonte a tutti i settori dell'economia e ad altre province;
- Favorire la cooperazione allo sviluppo nei paesi con flussi migratori verso la Spagna per migliorare le condizioni di vita della loro popolazione e la loro promozione attraverso la formazione e la qualificazione professionale”¹⁷⁹.

La narrativa ufficiale e le istituzioni spagnole sostengono che, a partire dal 2005, siano stati compiuti innumerevoli sforzi con il fine di garantire il rispetto dei diritti delle braccianti e, come illustrato nella sezione dedicata alla migrazione circolare, vengono elogiati i benefici che ricadono anche sul Marocco, in quanto il co-sviluppo investe sia il paese d'origine che quello di accoglienza¹⁸⁰. Senza fare riferimento alla pratica discriminatoria di selezione, sostengono che la gestione della contrattazione in origine nella provincia venga portata a termine eticamente¹⁸¹.

¹⁷⁷ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 136

¹⁷⁸ Fundación para Trabajadores Extranjeros en Huelva

¹⁷⁹ <http://ayto-cartaya.com/inmigracion/images/inmigracion/Documentacion/Aeneas/PROYECTO%20AENEAS%20revisado%20y%20actualizado.doc> ultimo accesso: 10/10/2020

¹⁸⁰ Jurado Almonte J. M., Macías Llaga I., Márquez Domínguez J. A., 2016. “La contratación en origen de temporeros marroquíes para los campos españoles como experiencia de codesarrollo”. *Cuadernos Geográficos*, Vol. 55, p. 177

¹⁸¹ *Ibidem*.

Tuttavia, le organizzazioni a sostegno delle immigrate dichiarano che il sistema attuato nei campi di Huelva non sia ancora sufficientemente rispettoso delle braccianti: tanto il rapporto del 2019 dell'*Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía*, quanto quello del 2017 della *Mesa de la Integración* o quello del 2019 di *Women's Link Worldwide* dichiarano di aver identificato “numerose situazioni che testimoniano violazioni sistematiche dei diritti (delle braccianti) sia durante il processo di selezione in Marocco che nelle campagne spagnole”¹⁸². Mi soffermerò sulle condizioni delle braccianti marocchine più nello specifico nel capitolo successivo.

Nonostante varie critiche mettano in luce le debolezze della pratica, che riguardano tanto le discriminazioni nel processo di selezione quanto le condizioni delle immigrate, il sistema di migrazione circolare della provincia di Huelva diventa un vero e proprio modello di gestione dei flussi migratori: i contratti all'origine in agricoltura si estendono alla Catalogna e ad Almería: qui però i volumi sono decisamente ridotti rispetto alla provincia leader delle fragole. Nel 2009, ad esempio, si contrattano in origine soltanto 500 braccianti marocchini¹⁸³.

Sia la Commissione Europea¹⁸⁴ che l'Organizzazione Mondiale per le Migrazioni¹⁸⁵ la citano spesso come esempio di buona gestione che concilia gli interessi degli agricoltori andalusi con quelli dei migranti, sostenendo che l'evoluzione messa in atto a Huelva abbia portato ad un alto livello di soddisfazione sia per quanto riguarda gli imprenditori sia per i braccianti e invitando ad estendere tale gestione, esempio di serietà e responsabilità, al resto dell'Europa.

3.3.3 *Agence nationale de promotion de l'emploi et des compétences* (ANAPEC): agenzia su cui fare affidamento?

L'*Agence Nationale marocchina per la Promozione dell'Occupazione e delle Competenze*¹⁸⁶ è l'ente intermediario fra le imprese agricole spagnole e il mercato del lavoro marocchino, con sedi in tutto il paese che permettono ai cittadini di avere accesso ad offerte di lavoro tanto a livello nazionale che internazionale. Si occupa, in particolar modo, del contrasto alla disoccupazione, principalmente

¹⁸² Women's Link Worldwide, Taraceas, Andaira, 2019. *Moroccan Women Working in the Strawberry Farms of Huelva Province. Working and Housing Conditions for Women Hired in their Country of Origin*. Sociedad Cooperativa, Consultoría e Investigación Social, p. 9

¹⁸³ Instituto Nacional de Estadística - Instituto Nacional de Estadística – Autorizaciones de trabajo a extranjeros 2009

¹⁸⁴ Commissione delle Comunità Europee, 2007. *Comunicazione della Commissione al Consiglio, al Parlamento Europeo, al Comitato Economico e Sociale Europeo e al Comitato delle Regioni. Migrazione circolare e partenariati per la mobilità tra l'Unione europea e i paesi terzi*. Bruxelles, Commissione delle Comunità Europee, p. 21

¹⁸⁵ Baruah N., Cholewinski R., 2007. *Handbook on Establishing Effective Labour Migration Policies. Mediterranean edition*. Ginevra, Organization for Security and Co-operation in Europe, International Organization for Migration, International Labour Office, p. 118

¹⁸⁶ *Agence nationale de promotion de l'emploi et des compétences*

quella giovanile che investe un grande numero di diplomati e laureati. Sia l'*Haut Commissariat au Plan*¹⁸⁷ nel 2018 che l'*Eurostat*¹⁸⁸ nel 2019 pubblicano statistiche in merito alla disoccupazione in Marocco. Nel 2017, il 10,3% della popolazione attiva marocchina (nella fascia d'età dai 15 ai 74 anni) è disoccupata. La percentuale aumenta fra i giovani (15-24 anni) (26,5%) e fra la popolazione laureata (17,5%). Fra tutti coloro che hanno portato a termine studi si registrano forti disparità: se il 4% dei laureati in medicina è disoccupato, il tasso cresce fino a toccare il 48% tra coloro i quali hanno conseguito diplomi di formazione professionale.

Nel 2004, l'agenzia firma un accordo con il municipio di Cartaya, che prevede la selezione e la gestione congiunte dei processi di contrattazione di braccianti stagionali all'origine. Se il primo esperimento, quello del 2005, è un sostanziale fallimento è da attribuire anche all'ANAPEC (come emerge nel volume *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: the social costs of eating fresh* che dedica una sezione ad interviste a dirigenti e figure di spicco di ANAPEC), così come a coordinatori spagnoli del piano AENEAS – Cartaya. I dirigenti marocchini accusano gli spagnoli del fallimento, dichiarando che l'agenzia è stata contattata dalla Spagna solamente per il reclutamento di persone da formare, e che sarebbero poi eventualmente potute emigrare in futuro una volta acquisite maggiori competenze. In altre parole, l'agenzia marocchina sostiene che se le lavoratrici non erano state sufficientemente informate delle clausole del contratto dall'ANAPEC, questo è dovuto alle richieste poco chiare da parte spagnola (che non avrebbe esplicitato l'intenzione di contrattare braccianti in un breve arco temporale senza una previa formazione).

Tuttavia, come rivelano le braccianti, la gestione da parte dell'agenzia nazionale non è stata trasparente, anzi sembrerebbe che i funzionari chiedessero una certa somma di denaro ai candidati in cambio dell'autorizzazione alla partenza. Questo emerge anche da un'intervista al Coordinatore del progetto Aeneas – Cartaya dell'epoca che, in merito alle intenzioni delle prime lavoratrici marocchine, dichiara quello che sarebbe stato il pensiero della maggior parte delle braccianti: “Se sono obbligata a pagare una quota esorbitante per essere in quella lista, alla fine, sto praticamente pagando per il gommone. Se devo pagare il gommone, tanto vale che me ne vada quando arrivo a Tarifa”¹⁸⁹. I cattivi servizi forniti dall'ANAPEC, additati dagli spagnoli come causa del fallimento del primo progetto, fornirebbero una spiegazione del perché l'agenzia acconsente alle rigide

¹⁸⁷ https://www.hcp.ma/Presentation-de-l-etude-formation-et-emploi-au-Maroc-par-M-Ahmed-Lahlimi-Haut-Commissaire-au-Plan_a2156.html ultimo accesso: 06/01/2021

¹⁸⁸ Eurostat, 2019. Labour force statistics in Enlargement and ENP-South countries. 2019 edition. Consultabile al link: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/4031688/9684171/KS-03%E2%80%9119%E2%80%91052-EN-N.pdf/d82baff5-d17a-4213-a69a-c6dda7eee3af?t=1553163822000> ultimo accesso: 06/01/2021

¹⁸⁹ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p.146

procedure di selezione richieste dalla Spagna: dopo gli errori iniziali, si tenta di accontentare gli spagnoli nella speranza che la *partnership* continui. Fatima Ben Ouali (ex direttrice della sezione ANAPEC Cooperazione e Sviluppo), in merito alle scelte fatte dall'agenzia nel tentativo di rimediare all'iniziale inefficienza, spiega: “Non avevamo alternative, non potevamo permetterci altre sciocchezze”¹⁹⁰. Nonostante ciò, coopera con il comune di Cartaya al programma Aeneas di contrattazione in origine, e di conseguenza riceve ingenti fondi europei per migliorare il processo di selezione e fornire servizi aggiuntivi alle braccianti, quali corsi di lingua spagnola.

Nel tentativo di reperire maggiori informazioni riguardo all'agenzia marocchina, mi sono imbattuta in vari articoli: uno di questi, pubblicato da *Hespress* (il primo quotidiano online in Marocco) risale al 2012. Raccoglie interviste a giovani che hanno trovato impiego attraverso l'ANAPEC e ciò che l'autore sostiene è che i contratti che vengono fatti firmare spesso tutelino maggiormente le imprese piuttosto che i lavoratori. Alcuni degli intervistati dichiarano che le condizioni di lavoro a cui sono stati sottoposti non erano dignitose e che sono stati sottopagati. Spesso le aziende con le quali collabora l'agenzia stipulano contratti di apprendistato allo scopo di evitare il pagamento dei salari e, una volta terminato il contratto, non viene rinnovato perché si preferisce assumere nuovi apprendisti i quali, una volta concluso il periodo di apprendimento, faranno la stessa fine di quelli arrivati prima. Chi si approfitta dei lavoratori sono le aziende, ma ciò che non è chiaro è quanto l'ANAPEC sia consapevole di queste pratiche¹⁹¹.

Il Consiglio Superiore delle Spese marocchino (*Mağlis al-a'la' al-ħisābāt*) nel 2010 segnala operazioni poco chiare nel lavoro dell'agenzia nazionale¹⁹². Nel 2020 le accuse all'agenzia vengono rinnovate: a febbraio *Al-Aħbār*, un quotidiano marocchino che, oltre al formato cartaceo possiede una sezione online, riporta la notizia delle accuse dirette all'ANAPEC da parte del sindacato generale dei lavoratori. Quest'ultimo critica l'agenzia e il suo direttore generale di aver commesso violazioni e favoritismi, oltre a “falsificazione di dati, intimidazioni ed estorsioni”¹⁹³.

Anche la rivista online *Aħbār unā Mağrib*, che si occupa di tematiche di attualità in Marocco, pubblica un articolo il 7 marzo dello stesso anno nel quale dichiara che la nomina di un nuovo direttore dell'ANAPEC è dovuta all'instabilità interna dell'istituzione e che l'uomo incaricato avrà il compito di rompere con le pratiche scorrette all'interno dell'istituzione. La fragilità sarebbe dovuta a logiche

¹⁹⁰ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p.146

¹⁹¹ <https://www.hespress.com/يُك-هل-هي-ملغومة-D9%9090375-عقود-ال-أنايب.html> ultimo accesso: 04/01/2021

¹⁹² Ibidem.

¹⁹³ <https://www.alakhbar.press.ma/تتهم-المدني-بال-90490-انابة-الاستقلال-ب.html> ultimo accesso: 22/10/2020

di favoritismo e clientelismo messe in atto a vari livelli. Inoltre, una fonte interna all'agenzia rivela che chi occupa alti incarichi percepisce stipendi esorbitanti senza però, di fatto, presentarsi in ufficio o lavorare nemmeno un giorno¹⁹⁴.

Le notizie reperite sull' *Agenzia Nazionale marocchina per la Promozione dell'Occupazione e delle Competenze* lasciano spazio a dubbi e quesiti: perché la Spagna collabora, da oltre un decennio, con un'istituzione che opera con metodi poco limpidi? Quanto può essere ritenuto eticamente corretto prendere accordi con un'agenzia il cui operato non è corretto? Ciò che mi fa riflettere maggiormente è l'affermazione, nell'articolo dell'*Hespress*, che l'ANAPEC faccia gli interessi delle imprese e in minor misura quella di coloro i quali sono alla ricerca di lavoro. Probabilmente, nel caso della contrattazione in origine in cui ci sono in gioco ingenti interessi economici e politici da entrambe le parti, si preferisce chiudere un occhio. A questo punto, mi pare difficile poter sostenere che la gestione della contrattazione in origine di Huelva sia portata a termine eticamente, come dichiarano le istituzioni spagnole.

3.4 Caratteristiche principali dei contratti *en origen* nell'agricoltura spagnola

Il portale di immigrazione spagnolo definisce l'assunzione in origine come la pratica che “consente l'assunzione di lavoratori che non si trovano né risiedono in Spagna, selezionati nei loro paesi di origine a partire dalle offerte generiche presentate dai datori di lavoro”¹⁹⁵. Nonostante assuma una forma legale e uno status giuridico a partire dai primi anni del XXI secolo, è presente nell'agricoltura spagnola già a partire dalla fine degli anni Novanta. La gestione collettiva della contrattazione in origine è regolata legalmente dall'articolo 39 della legge 4/2000 sui *Diritti e le Libertà degli Stranieri in Spagna e la loro Integrazione Sociale* e dal regolamento di applicazione della stessa, approvato nel Decreto Reale del 2011. A livello teorico, comprende prestazioni lavorative sia permanenti che temporanee. Tuttavia, il sistema ha sempre riguardato prevalentemente soggiorni di carattere stagionale e impieghi non qualificati.

I requisiti generali decretati dallo Stato spagnolo stabiliscono che i lavoratori:

- Non si possono né trovare né risiedere in Spagna al momento della contrattazione;

¹⁹⁴ <https://www.akhbarona.com/economy/293116.html> ultimo accesso: 05/01/2021

¹⁹⁵

<http://extranjeros.inclusion.gob.es/es/informacioninteres/informacionprocedimientos/Ciudadanosnocomunitarios/hoja052/index.html> ultimo accesso: 26/10/2020

- Non possono essere cittadini europei o figli di cittadini dello Spazio Economico Europeo o svizzeri;
- Non possono avere antecedenti penali in Spagna e non possono essere accusati nel paese di residenza di crimini riconosciuti dall'ordinamento spagnolo;
- Non gli deve essere vietata l'entrata sul territorio spagnolo;
- Non possono essere affetti da patologie che possano minare la salute pubblica;
- Sono tenuti a fare ritorno in patria una volta conclusosi il contratto di lavoro;
- Nel caso in cui lo straniero abbia deciso volontariamente il ritorno al proprio paese d'origine, non potrà essere contrattato prima del termine del periodo di non ritorno in Spagna.

I datori di lavoro, invece:

- Devono presentare offerte generiche, attraverso le quali verranno selezionati stagionali preferibilmente da paesi che hanno firmato accordi in materia di regolamento e gestione dei flussi migratori con la Spagna;
- Le offerte potranno essere presentate direttamente dagli imprenditori, da coloro i quali li rappresentino legalmente o da organizzazioni imprenditoriali;
- Sono tenuti a redigere contratti firmati, che contengano tutti gli elementi essenziali previsti dalla legge, oltre ad una previsione del salario del lavoratore.

Oltre a questi, ogni settore o paese con il quale si realizza l'assunzione in origine prevede requisiti specifici. Per quanto riguarda il settore primario, gli impieghi offerti possiedono peculiarità specifiche (dovute alla tipologia di lavoro richiesto). Inoltre, è il settore del paese che stipula il maggior numero di contratti avvalendosi di questo sistema, tanto che nel regolamento di legge 864/2001 si delinea la tipologia di stagionali agricoli, il cui permesso non può eccedere i nove mesi in un arco temporale consecutivo di dodici.

Si tratta dunque, a tutti gli effetti, di un regolamento che riguarda programmi di migrazione circolare.

Per quanto riguarda i doveri degli agricoltori, quelli imposti dalla legge sono:

- Verificare l'assenza di lavoratori nel mercato di lavoro nazionale, siano essi cittadini spagnoli, comunitari o extra-comunitari autorizzati a lavorare;
- Stipulare il contratto con anteriorità rispetto all'ingresso del bracciante sul territorio spagnolo
- Mettere a disposizione alloggi;
- Organizzare e farsi carico dei costi dei viaggi di arrivo e rientro in patria, oltre che dei trasporti dagli alloggi al luogo di lavoro;
- Assicurare la continuità del lavoro nel periodo di tempo stabilito dal contratto;

- Garantire il rispetto della legislazione spagnola del lavoro e il principio di uguaglianza rispetto ad i lavoratori autoctoni.

Per quanto riguarda le dimore a cui il datore è tenuto a provvedere, la legge stabilisce che i lavoratori debbano vivere “in condizioni di adeguata dignità e igiene”¹⁹⁶.

L'agricoltore presenta una richiesta al *Servizio Pubblico per l'Impiego* (PES), il quale è incaricato di verificare l'effettiva impossibilità del datore di attingere a manodopera sul territorio nazionale. In seguito alla verifica del PES, l'imprenditore può inoltrare la domanda alla *Commissione Provinciale di Coordinamento Sociale, Professionale e di Integrazione dei Lavoratori Migranti nelle Campagne Agricole Stagionali*, che comprende, oltre a rappresentanti dell'amministrazione centrale e regionale, esponenti di sindacati e associazioni imprenditoriali. La richiesta comprenderà un'offerta generica, senza quindi una scelta del personale da assumere, nel caso in cui sia il primo anno in cui si contrattano braccianti extra-comunitari nel paese d'origine. Dal secondo anno in poi, il datore ha la facoltà di presentare un'offerta nominale, sempre e solo se il bracciante ha rispettato nel primo contratto le clausole concernenti il ritorno in patria. In questo modo il bracciante non dovrà essere sottoposto nuovamente al processo di selezione.

Una volta ricevuta l'approvazione da parte degli organi istituzionali, si avvia il processo di selezione: l'agricoltore ha la facoltà di recarsi nel paese d'origine e prendere parte al processo di selezione. In alternativa, può delegare questo compito ad un'associazione di imprese. Negli anni, nascono svariate organizzazioni imprenditoriali che si occupano di tale processo per conto di coloro che stanno contrattando all'origine. Queste collaborano con i centri per l'impiego locali principalmente riguardo le assunzioni e il viaggio di rientro a fine contratto. I costi degli spostamenti e le spese amministrative sono parzialmente coperti da sovvenzioni statali, impiegate anche per coprire i costi che riguardano gli alloggi, i trasporti dei lavoratori e l'apparato che si occupa della gestione dei braccianti.

Ufficialmente il datore è tenuto a collaborare con associazioni locali che si occupano di fornire servizi di accoglienza e integrazione, sanitari ed educativi, quali corsi di lingua o cultura spagnola e la presenza di personale che possa accompagnare i lavoratori a visite mediche nel caso di insorgenza di patologie. Inoltre, le istituzioni invitano i comuni delle aree in cui ci si avvale di contrattazione all'origine nell'agricoltura, a creare una fondazione per i lavoratori stranieri sul modello della FUTEH di Huelva. Dovrebbero prenderne parte attori istituzionali e non, associazioni di agricoltori e altre pro-migranti nell'ottica di una gestione efficace della pratica che rispetti i diritti di tutte le parti coinvolte nel processo.

¹⁹⁶ <https://www.boe.es/eli/es/lo/2000/01/11/4/con> ultimo accesso: 08/10/2020

I braccianti stagionali, invece, sono tenuti a rispettare principalmente i requisiti generali sopra esposti.

Nel caso dei lavoratori stagionali impiegati nel settore primario, questi non possono modificare il proprio status giuridico o richiedere il ricongiungimento familiare. Inizialmente non era nemmeno permesso cambiare impresa o settore di lavoro durante il periodo di soggiorno; in seguito, però, la norma è cambiata e “i datori di lavoro possono ora condividere i lavoratori stagionali, spostandoli tra le aziende agricole ma mantenendo lo stesso contratto all’origine, consentendogli di dividersi le spese di viaggio”¹⁹⁷.

Nel caso in cui il lavoratore stagionale non faccia ritorno in patria una volta terminato il contratto, non avrà possibilità di essere contrattato in futuro. In generale, la legge prevede che chi rispetta le clausole avrà accesso preferenziale alle offerte di lavoro dell’anno successivo e, dopo quattro rinnovi consecutivi, avrà diritto ad un permesso di soggiorno di un anno, e in seguito sarebbe possibile anche fare richiesta per il ricongiungimento familiare. Tuttavia, nel report *Sowing Injustice, Harvesting Despair: Abuse and Exploitation of Foreign Agricultural Workers* pubblicato da *La Via Campesina*, viene sottolineato come le riforme della *Ley de Extranjería* del 2004 e 2009, riguardo la possibilità di ottenere un permesso più stabile, non siano valide per gli stagionali del settore primario. In seguito alle modifiche, la provincia di Huelva stabilisce, in un documento del governo locale, come tale disposizione non sia attuabile in agricoltura poiché un soggiorno stabile non è compatibile con le caratteristiche dell’impiego offerto dalle aziende del settore, le quali non hanno la capacità di offrire lavoro costante. Ciò dimostra la volontà, da parte della Spagna, di far sì che la contrattazione in origine rimanga legata a programmi di migrazione circolare a breve termine, quando si tratta di lavoro non qualificato.

Una volta terminato il contratto e dopo aver fatto rientro in patria, il lavoratore deve presentarsi al consolato spagnolo più vicino al luogo di residenza per testimoniare il suo ritorno.

Gli stagionali sono iscritti al sistema previdenziale e l’orario giornaliero di lavoro è di sei ore e trenta minuti con una pausa di trenta minuti. I contratti prevedono anche la copertura dei trasporti per fare la spesa una volta a settimana. Lo stipendio, invece, varia in base ai raccolti, ma generalmente si aggira attorno ai 35 euro lordi al giorno.

¹⁹⁷ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p.124

3.5 Accordi che regolano la contrattazione in origine fra Spagna e Marocco

Le relazioni fra Spagna e Marocco non sono state sempre facili nella storia: spesso dal lato europeo si accusa il paese nord-africano di non adottare misure efficaci per contrastare l'emigrazione e il controllo delle frontiere. Esistono varie forme di cooperazione e accordi tanto economici quanto politici: sia direttamente fra i due paesi che fra l'Unione Europea nel suo complesso e il Marocco.

Quest'ultimo rappresenta uno dei paesi geograficamente più prossimi alla Spagna e la nazionalità marocchina è, dall'arrivo di stranieri in Spagna negli anni Settanta e Ottanta, una delle maggiormente presenti sul territorio. Inoltre, nonostante periodi storici di tensioni, la vicinanza territoriale ha determinato legami politici, economici e storici fra i due paesi.

Accordi precedenti al XXI secolo

Il Regno Alawita è l'unico paese con il quale la Spagna firma accordi in materia di migrazioni prima del 1999, anno della firma dell'Accordo Amministrativo fra Spagna e Marocco relativo ai lavoratori (anche stagionali). Nel febbraio 1992 avviene la firma del primo accordo ufficiale in materia di circolazione di persone, transito e riammissione degli stranieri entrati illegalmente fra il Regno marocchino e quello spagnolo.

Il patto del 2001

Nel 2001 viene firmato a Madrid l'*Accordo sul lavoro tra il Regno di Spagna e il Regno del Marocco*, Contrariamente agli accordi stipulati con altri paesi, quelli con il Regno Alawita sono peculiari in quanto viene esplicitato che riguardano una tematica specifica, ossia il lavoro (e non, più in generale, i flussi migratori), e non tengono in conto aspetti quali il rimpatrio.

Il patto nasce per la regolazione ordinata e coordinata dei flussi migratori presenti fra i due paesi con scopi lavorativi, in un momento in cui la politica spagnola attua il sistema di quote. Seppur firmato nel 2001, è attuato nel 2004 ed è ancora oggi in vigore. A partire dal 2009, è l'unico paese da cui provengono le braccianti stagionali contrattate per prestare servizio nell'agricoltura di Huelva.

Il patto è suddiviso in articoli che delineano linee guida in materia di: modalità nelle quali avviene la comunicazione dell'offerta di lavoro, viaggi e ricezione dei lavoratori, diritti e condizioni dei lavoratori marocchini.

L'accordo prevede che i lavoratori marocchini godano dei diritti concessi dalla legge spagnola, oltre al guadagno di un salario in accordo con la legislazione prevista per ogni settore. Anche in caso di dispute fra il lavoratore e il datore, verrà applicata la regolamentazione iberica.

È presente una sezione speciale dedicata ai lavoratori stagionali: se la procedura di selezione è la stessa valida per i dipendenti con permesso permanente o a lungo termine, le condizioni di soggiorno e rientro saranno decise dal paese ospitante.

Inoltre, i firmatari si impegnano a rafforzare la cooperazione per quanto concerne il controllo del diritto del lavoro allo scopo di evitare abusi e sfruttamento dei lavoratori marocchini.

Infine, si dispone la creazione di una Commissione mista con il ruolo di monitorare l'esecuzione di tale patto, valutare e realizzare annualmente stime sul volume delle offerte tanto stagionali quanto permanenti.

Nonostante l'accordo entri in vigore tre anni dopo la firma e col passare del tempo la quasi totalità dei contratti riguardino flussi migratori per impieghi stagionali, entrambi i paesi si dicono soddisfatti dei risultati¹⁹⁸. Nel 2008, il Regno spagnolo e quello marocchino organizzano a Madrid un seminario in materia di migrazione circolare e contrattazione all'origine al quale partecipano vari attori internazionali, fra i quali l'Organizzazione Internazionale della Migrazione (IOM), l'Organizzazione Internazionale del Lavoro (ILO) e l'Organizzazione per la cooperazione e lo sviluppo economico (OCSE). Nel documento redatto in tale occasione, si legge che la migrazione stagionale fra i due paesi ha tre obiettivi fondamentali: "accesso legale ai mercati del lavoro, protezione e responsabilizzazione dei migranti e garantire la temporaneità della migrazione per massimizzare il suo impatto sullo sviluppo"¹⁹⁹: questi, nell'ottica dei paesi organizzatori dell'evento, sarebbero stati realizzati (nonostante vengano nominate alcune, non meglio definite, zone d'ombra) e la partecipazione di attori di spicco dimostra come la pratica sia percepita, anche a livello internazionale, un modello.

3.6 Visione europea in materia di migrazione circolare

Da anni ormai la politica migratoria europea è sempre più restrittiva: le attività principali riguardano il controllo dei confini, azioni contro la tratta di migranti e cooperazione con i paesi d'origine. La chiusura delle frontiere, tuttavia, non pare aver scoraggiato gli arrivi illegali ed è sempre più chiaro che le politiche europee sono inefficienti e incapaci di cogliere gli sviluppi incessanti ed eterogenei assunti dal fenomeno. Eccezioni alla chiusura dei confini sono rappresentate dai lavoratori stagionali

¹⁹⁸ <https://www.eleconomista.es/empresas-finanzas/noticias/456496/04/08/Espana-y-Marruecos-consideran-un-exito-contratacion-en-origen-de-inmigrantes.html> ultimo accesso: 05/01/2021

¹⁹⁹ Bilateral Temporary Labour Arrangements: Good Practices and Lessons Learnt (2008), p. 9. Consultabile al link: <https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/analytical-paper-bilateral-temporary-labour-arrangements-good-practices-and-lessons-learnt.pdf> ultimo accesso: 27/10/2020

che prendono parte a programmi di migrazione circolare. Illustrerò brevemente le tappe principali che portano alle misure adottate oggi dall'Unione.

Fino all'inizio degli anni Novanta, ogni Stato membro è libero di dettare la propria politica migratoria. Tuttavia, già a partire dall'accordo di Schengen nel 1985, iniziano ad aumentare le preoccupazioni riguardo la gestione dell'immigrazione illegale. Fino a quel momento, i paesi membri non trovano un accordo, in quanto governi differenti hanno visioni discordanti in materia migratoria: ogni Stato ha interessi economici e situazioni specifiche, motivo per il quale alcuni sono a favore dell'immigrazione e altri meno. Come precedentemente illustrato, nel 1985 la Spagna si sta evolvendo da luogo d'emigrazione a paese di immigrazione ma non lo considera come una minaccia; nello stesso periodo, Francia e Belgio adottano misure di chiusura delle frontiere a causa della preoccupazione destata da flussi migratori incontrollabili.

Il Trattato di Maastricht del 1992 introduce la tematica migratoria in uno dei pilastri della Comunità, nello specifico in quello che comprende le tematiche di interesse comune che contemplano la cooperazione fra membri. Poi, nel 1997 i flussi di persone entrano a far parte del primo pilastro con il Trattato di Amsterdam. Da questo momento, le procedure di rilascio di visti, permessi di soggiorno e rimpatrio, i vincoli di ingresso e soggiorno, i diritti dei cittadini extra-comunitari residenti legalmente in uno degli Stati membri sono stabiliti a livello comunitario, precisando che ogni paese ha la facoltà di conservare le proprie norme sempre e quando siano conciliabili con il Trattato. Di fatto però, la legislazione in materia resta ad alta discrezionalità di ogni paese.

Nell'ottobre 1999, ha luogo una riunione straordinaria del Consiglio Europeo a Tampere “sulla creazione di uno spazio di libertà, sicurezza e giustizia nell'Unione europea”²⁰⁰; vengono fissate le linee guida che comprendono anche programmi di partenariato con gli Stati dai quali provengono i flussi migratori verso il vecchio continente. Nel documento ufficiale si legge che “L'Unione Europea ha bisogno di un approccio generale al fenomeno della migrazione che abbracci le questioni connesse alla politica, ai diritti umani e allo sviluppo dei paesi e delle regioni di origine e transito”²⁰¹. Ciò significa che occorre combattere la povertà, migliorare le condizioni di vita e le opportunità di lavoro, prevenire i conflitti e stabilizzare gli Stati democratici, garantendo il rispetto dei diritti umani, in particolare quelli delle minoranze, delle donne e dei bambini. A tal fine, gli Stati membri sono invitati a contribuire con politiche interne ed esterne più coerenti e in accordo con quelle dell'Unione stessa.

²⁰⁰ https://www.europarl.europa.eu/summits/tam_it.htm ultimo accesso: 14/10/2020

²⁰¹ Ibidem.

La cooperazione con i paesi extra-comunitari diventa uno degli strumenti europei principali in merito alla gestione dei flussi migratori. Diventare partner di paesi terzi significa, in concreto, favorire lo sviluppo attraverso aiuti economici: l'idea di fondo è che il miglioramento delle condizioni di vita dei cittadini dei paesi caratterizzati da processi di emigrazione determini una riduzione dei flussi in uscita.

I suggerimenti del Trattato di Tampere vengono accolti ufficialmente nella Comunicazione della Commissione Europea del 2000, che ne riprende i principi. Inoltre, si introduce il concetto di migrazione circolare: si invitano i paesi membri ad incentivare movimenti circolari di persone, i quali attraverso le rimesse e la possibilità di investire in patria, contribuiscono allo sviluppo sia dell'Europa che del paese d'origine²⁰². Divengono evidenti i legami fra interessi economici e politiche migratorie e il significato di cooperazione, promossa dall'Unione Europea, assume una sfumatura differente: la natura della relazione fra Europa e paesi terzi sembrerebbe piuttosto asimmetrica. L'approccio alla migrazione resta securitario ed utilitaristico, la migrazione circolare sarebbe promossa solo per necessità economiche europee. Inoltre, gli accordi bilaterali non pare abbiano sortito l'effetto desiderato sulla migrazione clandestina: già nel 2004 viene presentato al Parlamento europeo uno studio sulle connessioni tra migrazione legale e illegale all'interno del quale si legge: "Gli Stati membri che hanno sottoscritto accordi bilaterali, motivati in parte dalla speranza di limitare i flussi migratori, offrono valutazioni diversificate sull'impatto delle azioni. La maggior parte non vede un legame diretto fra l'introduzione di azioni bilaterali e la riduzione dei flussi migratori"²⁰³. In questo documento il primo paese citato come caso di studio per quanto riguarda i flussi migratori di andata e ritorno è la Spagna, che in questi anni stipula accordi e contratti prevalentemente con donne provenienti da paesi dell'est Europa per quanto riguarda la manodopera da impiegare nel settore primario.

Lo stesso anno, l'avvio del *Global Approach to Migration and Mobility* (GAMM) coincide con il consolidamento della politica improntata alla cooperazione. Tuttavia, i critici sostengono che questo tipo di accordi diano un peso eccessivo a favore dell'obiettivo a breve termine dell'UE, ovvero quello di scoraggiare migranti e rifugiati dal tentare di raggiungere l'Europa, spesso, così, trascurando gli interessi dei paesi terzi²⁰⁴.

²⁰² Commission of the European Communities, 2000. *Communication from the commission to the Council and the European Parliament on a community immigration policy*. Bruxelles, Commission of the European Communities, p. 13

²⁰³ <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/IT/TXT/?qid=1602323468461&uri=CELEX:52004DC0412> ultimo accesso: 10/10/2020

²⁰⁴ Corrado A., 2018. *Migrazioni e Lavoro Agricolo in Italia: le ragioni di una relazione problematica*. Open Society Foundations, p. 15

È nel 2006 che il concetto di migrazione circolare entra prepotentemente nella politica europea come modalità da integrare nella lotta alla migrazione illegale: questa comprende una serie di impegni quali il controllo delle frontiere e la facilitazione delle procedure per l'ottenimento di visti lavorativi di breve durata per i cittadini del paese extra-comunitario. Quella circolare è, a tutti gli effetti, una migrazione economica, perciò l'Unione stabilisce che i lavoratori non comunitari possano entrare in Europa solo dopo aver verificato che non sia possibile occupare i posti di lavoro vacanti impiegando cittadini europei. È considerata la migliore soluzione per gestire il modello migratorio mondiale attuale e per questo motivo l'Unione continua ad incentivare i singoli paesi a metterla in atto. Tuttavia, la discrezionalità dei paesi membri resta molto alta e, col passare del tempo, aumentano le denunce e i rapporti che testimoniano abusi verso le categorie di migranti stagionali: così, nel 2014 con la direttiva del Parlamento e del Consiglio Europeo sulle condizioni di ingresso e di soggiorno dei cittadini di paesi terzi per motivi di impiego in qualità di lavoratori stagionali²⁰⁵ si permette ai lavoratori di cambiare datore (non permesso sino a quel momento), oltre a disposizioni in merito a risarcimenti, miglioramento degli alloggi e semplificazione delle modalità per presentare denunce. Inoltre, la direttiva “sancisce il diritto alla parità di trattamento dei lavoratori stagionali rispetto ai cittadini comunitari per aspetti chiave, come le condizioni di impiego, il diritto di sciopero, il pagamento degli arretrati, la sicurezza sociale, l'istruzione e le agevolazioni fiscali. Tuttavia, consente agli Stati membri di limitare la parità di trattamento in alcune di queste materie (agevolazioni fiscali, istruzione e formazione professionale)²⁰⁶. Questo provvedimento pare tardivo, soprattutto se si considera che nello stesso momento la Spagna contratta braccianti stagionali all'origine da più di dieci anni e sono state documentate parecchie irregolarità; la legislazione rimane orientata al datore piuttosto che al lavoratore e favorisce il potere discrezionale dei singoli stati riguardo alle tutele e i diritti degli stagionali stranieri.

Uno degli strumenti per garantire condizioni dignitose ai numerosi braccianti extra-comunitari presente in tutto il continente è l'EU Social Pillar (ESP): è implementato nel 2017 e raggruppa principi in merito alle buone condizioni lavorative. I tre pilastri presentati nello studio europeo *The EU farming employment: current challenges and future prospects* sono:

- “Pari opportunità e accesso al mercato del lavoro;
- Condizioni di lavoro eque;

²⁰⁵ Direttiva 2014/36/UE - consultabile <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/IT/TXT/PDF/?uri=CELEX:32014L0036&from=en> ultimo accesso: 05/01/2021

²⁰⁶ Corrado A., 2018. *Migrazioni e Lavoro Agricolo in Italia: le ragioni di una relazione problematica*. Open Society Foundations, p. 16

- Protezione sociale e inclusione²⁰⁷.

Elemento di spicco dell'ESP è l'Autorità Europea del Lavoro (ELA), un organismo che dovrebbe diventare operativo nel 2024 per sorvegliare l'applicazione delle norme concernenti le condizioni dei lavoratori. Essendo meccanismi attivati di recente e che entreranno in vigore nel futuro prossimo non è ancora chiaro quanto sarà effettiva l'efficacia dei suddetti strumenti; va tuttavia segnalato, a livello europeo, una maggiore consapevolezza della situazione e ammissione delle pratiche illegali che caratterizzano il settore agrario.

I partenariati per la mobilità e la migrazione circolare sono delineati come approcci innovativi. Tuttavia, essi esplicitano la visione europea che mantiene un approccio oppressivo verso l'immigrazione: i punti focali degli accordi sono la riammissione dei lavoratori e la loro circolarità. Di fatto, seppure con strumenti differenti, la politica europea non rinnova nessun aspetto precedente al Trattato di Tempere. Le questioni di maggior rilievo continuano ad essere quelle economiche e i diritti degli immigrati restano in secondo piano.

La Spagna è, in alcuni casi, precursore delle politiche europee e un modello per quanto riguarda gli accordi bilaterali in materia di migrazioni ed impiego: ha fatto da apripista ed è grazie ai precedenti accordi stipulati che paesi terzi hanno deciso di collaborare anche con l'Unione Europea.

3.7 Conclusioni

Il governo spagnolo e l'Unione Europea, che in questo caso rappresentano la narrativa ufficiale, sostengono la migrazione circolare come strumento di controllo dei flussi migratori illegali. Contemporaneamente, la delineano come un approccio migliore rispetto alla migrazione permanente in quanto porterebbe maggiori benefici sia per il paese ospitante che per il paese d'origine e il migrante stesso.

Tuttavia, la narrativa critica sostiene che, nella realtà, i vantaggi per chi compie traiettorie circolari e per il paese di provenienza siano esigui (anche alla luce dell'assenza di politiche atte al reinserimento nel mondo del lavoro di chi fa ritorno in patria).

Con il passare del tempo, le leggi che regolano i programmi di migrazione circolare spagnoli evolvono e tentano, sulla carta, di garantire i diritti fondamentali dei migranti. Allo stesso modo, anche l'Unione Europea ha recentemente volto l'attenzione verso le condizioni degli stranieri

²⁰⁷ Massot A., Schuh B., 2019. *The EU farming employment: current challenges and future prospects*. European Parliament's Committee on Agriculture and Rural Development, p. 32

stagionali. Di fatto, però, non esistono organismi nazionali o comunitari di reale controllo e né la Spagna né l'Unione Europea hanno avviato percorsi realmente inclusivi atti al pieno riconoscimento di un equo trattamento dei lavoratori extra-comunitari, tentando di implementare un sistema volto realmente al miglioramento delle condizioni di chi viene contrattato.

Pare che le istituzioni spagnole e marocchine preferiscano chiudere gli occhi di fronte alla reale situazione e non siano disposte ad ammettere quella che è la realtà, antepoendo gli ingenti interessi economici e politici. I documenti ufficiali evidenziano come a prevalere sia la visione dei datori di lavoro: se questi si dicono soddisfatti allora ciò significa che la contrattazione in origine è un successo.

Alla luce della visione istituzionale, nel seguente capitolo mi soffermerò sulle condizioni delle braccianti marocchine contrattate in origine.

4 Le condizioni delle braccianti marocchine in Andalusia

4.1 Introduzione

L'ILO stila una lista dei quattro pilastri del lavoro dignitoso. Questi comprendono “principi e diritti fondamentali sul lavoro, occupazione, protezione sociale e dialogo sociale”²⁰⁸. Il documento dell'ILO, redatto in occasione del Simposio sul Lavoro del 2003 a Ginevra, specifica la necessità di un “trattamento equo e paritario indipendentemente dalla nazionalità di origine, razza, etnia, sesso o età e di un’adeguata protezione sociale”²⁰⁹. In seguito, il testo evidenzia la necessità di libertà di prendere parte a questioni inerenti al lavoro, direttamente o indirettamente per mezzo di rappresentanti. Questi sono solo alcuni degli elementi che compongono i diritti umani. Nello stesso rapporto anche viene evidenziato come il lavoro dignitoso abbia un impatto significativo sulla riduzione della povertà, contribuendo allo sviluppo sostenibile della produttività e socioeconomico.

Nel caso dei lavoratori immigrati marocchini impiegati nel settore primario andaluso, da numerosi anni vengono pubblicati articoli e report che ne denunciano le pessime condizioni e la sistematica violazione dei diritti umani: rispetto ai braccianti di altre nazionalità, i marocchini vivono solitamente in peggiori condizioni²¹⁰. Questi braccianti sono spesso impiegati senza regolare contratto di lavoro e vivono in zone fuori dai centri abitati in fattorie abbandonate, edifici agrari in disuso o vere e proprie baraccopoli.

Tuttavia, i lavoratori irregolari sono considerati troppo mobili e poco controllabili così, come trattato nel precedente capitolo, nella provincia di Huelva si preferisce la contrattazione di migranti circolari.

In precedenza, mi sono soffermata sulle ragioni che spingono la narrativa ufficiale a delineare la *contratación en origen* come positiva: viene dato per scontato che la legalizzazione coincida con migliori condizioni e determini l’assenza di sfruttamento senza specificare su quali basi²¹¹. Sono passati più di quindici anni dall’inizio dei programmi di migrazione circolare promossi dalla Spagna e dall’Unione Europea. Secondo le istituzioni spagnole e andaluse la contrattazione in origine

²⁰⁸ ILO, 2003. *Decent work in agriculture: International Workers’ Symposium on Decent Work in Agriculture*. Ginevra, International Labour Organization Bureau for Workers’ Activities, p. 1

²⁰⁹ Ibidem.

²¹⁰ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p.136

²¹¹ Ivi, p.144

funziona²¹² e porta i miglioramenti descritti nel terzo capitolo. Ammettono che possano verificarsi violazioni dei diritti delle braccianti, ma sostengono che siano casi isolati. Per questa ragione, nel 2018 il segretario generale del Ministero del Lavoro spagnolo partecipa ad incontri con il suo corrispettivo marocchino e con rappresentanti delle istituzioni andaluse per eliminare ogni forma poco trasparente nella contrattazione all'origine e affinché vengano rispettati i diritti di chi prende parte ai programmi di lavoro stagionale.

Tuttavia, vengono segnalate pratiche scorrette, sfruttamento e violazione dei diritti dei migranti, evidenziando come l'agricoltura intensiva andalusa non rispetti i diritti fondamentali dei lavoratori. Inoltre, accanto alle braccianti contrattate in origine continua ad esistere l'assunzione in nero di irregolari, ma nessuno degli attori che si occupa della gestione dei programmi di contrattazione all'origine se ne assume la responsabilità.

Alla luce di ciò, questo capitolo verte su report di *NGOs* andaluse²¹³ e internazionali²¹⁴ che pubblicano con cadenza annuale relazioni con il fine di denunciare le condizioni in cui versano le braccianti marocchine contrattate in origine. Oltre a ciò, ho utilizzato principalmente articoli della stampa spagnola e marocchina che trattano della tematica, incorporando anche inchieste di testate internazionali come *The Guardian* ed *Euronews*. Infine, per avere un quadro più esaustivo e preciso, ho intervistato un membro della *NGO Huelva Acoge* e uno del *Sindicato Andaluz de Trabajadores*: le loro testimonianze dirette mi hanno permesso di restituire una visione a trecentosessanta gradi della realtà delle campagne andaluse.

Analizzerò, in particolar modo, le debolezze in merito agli alloggi, ai trasporti e alle condizioni di lavoro. Mi soffermerò anche sugli abusi: una problematica che pare essere piuttosto diffusa e che viene spesso portata alla luce da inchieste giornalistiche.

In ultima istanza, esaminerò l'operato dei sindacati e delle Organizzazioni Non Governative a sostegno delle lavoratrici.

²¹² Jurado Almonte J. M., Macías Llaga I., Márquez Domínguez J. A., 2016. “La contratación en origen de temporeros marroquíes para los campos españoles como experiencia de codesarrollo”. *Cuadernos Geográficos*, Vol. 55, p. 191

²¹³ Andalucía Acoge, Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía, Huelva Acoge, Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía

²¹⁴ La Via Campesina, Women's Link Worldwide

4.2 La visione della narrativa prevalente

La narrativa ufficiale tende a non menzionare le condizioni delle braccianti marocchine; le rare volte in cui ciò accade, cita la narrativa prevalente. Questa è spesso supportata da interviste effettuate sul campo che rivelano un alto grado di soddisfazione fra le braccianti. L'idea di fondo è quella che, anche nel caso in cui si fossero registrati casi di abusi e pessime condizioni, queste sarebbero situazioni sporadiche e di poco conto. La rivista *Actualidad Internacional Sociolaboral* (pubblicata dal Ministero del Lavoro e dell'Economia Sociale) pubblica un articolo nel 2018, redatto da Chadia Arab, riguardo alle braccianti marocchine contrattate all'origine a Huelva²¹⁵. L'articolo raccoglie interviste realizzate dall'autrice e, piuttosto che concentrarsi sulle condizioni nei campi, delinea la vita delle suddette lavoratrici in patria e le difficoltà della vita quotidiana in Marocco per le donne provenienti da ambienti rurali. Vengono poi illustrate le condizioni di chi lavora in agricoltura in Marocco, presentando la contrattazione in Spagna come positiva.

Inoltre, una ricerca dell'Università di Barcellona in collaborazione con l'Unione Europea, pubblica l'intervista ad un esperto di migrazione circolare (del quale non viene specificato il nome), all'interno della quale si legge che:

“Molti datori di lavoro hanno compiuto grandi sforzi per migliorare la situazione dei migranti e hanno esercitato molte pressioni sul governo spagnolo affinché rinnovasse i permessi della maggior parte di loro, anche se negli ultimi 5 anni (2010-2015) hanno davvero vissuto un'incredibile concorrenza di mercato e hanno dovuto fare un duro lavoro solo per rimanere a galla [...]. A volte, potrebbero esserci straordinari non pagati e i contributi previdenziali potrebbero non essere pagati completamente, ma il settore delle bacche di Huelva offre alle donne marocchine, la maggior parte con un'istruzione formale scarsa o nulla, la possibilità di guadagnare in 5 mesi (circa 800 € al mese) 3-4 volte il reddito che otterrebbero in Marocco per un intero anno di lavoro. E questo con una giornata lavorativa che va dalle 8.00 alle 15.00, condizioni di lavoro legali e trasparenza, e solo una percentuale marginale di abusi [...]. Penso che questo sia molto meglio di quello che ottieni nella maggior parte dei posti di lavoro in Spagna, e direi in Europa [...]. Molti spagnoli andrebbero ovunque potrebbero per guadagnare il doppio dello stipendio annuale spagnolo in cinque mesi [...] Quanti giovani spagnoli

²¹⁵ Arab C., 2018. “Las inmigrantes de la fresa”. *Actualidad Internacional Sociolaboral*, n. 221

lavorano nel Nord Europa in qualunque lavoro riescano a ottenere solo per sbarcare il lunario?”²¹⁶.

Gordo Márquez, Márquez Domínguez e Pazos García svolgono nel 2012 un totale di 315 interviste a lavoratrici stagionali marocchine assunte come braccianti nei campi di Huelva con l’obiettivo di presentare un profilo delle intervistate e mettere in luce quelle che sono le condizioni in cui versano le immigrate²¹⁷. Gli autori stessi sottolineano la cautela con cui vanno letti i dati emersi dai questionari sottoposti, in quanto le risposte potrebbero essere condizionate dal desiderio delle braccianti di fare ritorno l’anno successivo: sarebbero perciò condizionate nel non esprimere critiche. Tuttavia, il livello di soddisfazione emerso è molto alto, nonostante l’80% delle intervistate preferirebbe contratti di maggiore durata e il 90% di esse preferirebbe far ritorno in patria con la garanzia di un contratto per l’anno successivo. Solo l’1,9% critica apertamente le condizioni degli alloggi e di lavoro. Anche per quanto riguarda il processo di selezione e i trasporti, rispettivamente solo il 3,81% e il 6,35% se ne dichiara insoddisfatto. Infine, oltre il 96% si dice disposto a ripetere l’esperienza in futuro.

La sopracitata ricerca svolta dall’Università di Barcellona²¹⁸ raccoglie le dichiarazioni dei vari attori che prendono parte al processo di contrattazione in origine. Ciò che emerge generalmente è la soddisfazione delle braccianti, che auspicano soltanto ad una maggiore sicurezza (nell’essere contrattate anche in futuro), in quanto sostengono che le somme guadagnate nelle campagne di Huelva contribuiscano in modo significativo al miglioramento delle condizioni di vita in patria della loro famiglia.

4.3 La letteratura critica

Esiste un’ampia letteratura critica nei confronti della contrattazione in origine praticata in Andalusia e gli autori si soffermano su numerose criticità emerse negli anni.

I fattori riscontrati che incentivano lo sfruttamento delle lavoratrici e la violazione dei loro diritti sono:

²¹⁶ Acebillo Z., Ibáñez M., León M., 2015. *Voluntary, involuntary and programmed circular migration in Spain: the case of Moroccan workers in the berry-producing region of Huelva (Spain)*. Barcellona, Universitat Autònoma de Barcelona, p. 5

²¹⁷ Márquez Domínguez J. A., 2015. *Más allá de la competencia agrícola hispano-marroquí. La gestión colectiva de contratos en origen*. Huelva, Universidad de Huelva, p. 166

²¹⁸ Acebillo Z., Ibáñez M., León M., 2015. *Voluntary, involuntary and programmed circular migration in Spain: the case of Moroccan workers in the berry-producing region of Huelva (Spain)*. Barcellona, Universitat Autònoma de Barcelona

- Criteri di selezione discriminatori che favoriscono l'arrivo di un gruppo particolarmente svantaggiato e vulnerabile;
- Instabilità del permesso di soggiorno, che vincola i braccianti ad un'area geografica e a un settore professionale precisi in quanto è necessaria l'autorizzazione del datore di lavoro per poter cambiare impresa nella quale si presta lavoro;
- Presenza di un *pool* di lavoratori pronti a subentrare nel caso di un licenziamento, evidenziando la concorrenza fra gruppi;
- Violazione del diritto del lavoro, sia per quanto riguarda la sottoccupazione che l'obbligo a lavorare per un numero maggiore di ore rispetto a quelle consentite. Inoltre, si segnala che non sempre sono riconosciuti gli straordinari e talvolta si registra l'assenza di un giorno di riposo (per periodi che arrivano fino ad un mese);
- Assunzione e licenziamento a discrezione del datore di lavoro: sono testimoniati licenziamenti durante la stagione, nonostante la legge consenta di sostituire i migranti contrattati all'origine solamente durante le prime due settimane di prova (dopo l'arrivo);
- Alloggi che non soddisfano i requisiti minimi di abitabilità;
- Trattenute salariali per oneri che, da contratto, dovrebbero essere sostenuti dai datori;
- Strumenti e attrezzature non presenti o addebitati ai lavoratori;
- Penalità in caso di rifiuto degli straordinari o in caso di prestazioni non considerate sufficienti;
- Inosservanza dell'obbligo di provvedere al trasporto delle lavoratrici nei centri abitati limitrofi con cadenza settimanale (affinché possano recarsi a comprare generi alimentari);
- Abusi sessuali e molestie;
- Ritenzione dei passaporti e rinvio nella retribuzione dell'ultimo salario fino al momento dell'imbarco per il rientro in patria.

Innanzitutto, lo status giuridico dei lavoratori stagionali, delineato nei contratti di assunzione che vengono sottoscritti, determina una distinzione legale e sociale rispetto agli altri braccianti: il potere contrattuale quasi nullo che le braccianti possono esercitare le relega alle posizioni inferiori nella gerarchia dei lavoratori, solo prima degli irregolari. Tuttavia, in alcuni casi “i migranti irregolari nell'agricoltura spagnola dipendono meno dai loro datori di lavoro rispetto ai lavoratori stagionali reclutati formalmente poiché possono entrare in contatto con i sindacati”²¹⁹ e hanno la possibilità di spostarsi sul territorio e di cambiare datore di lavoro.

²¹⁹ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p.128

Le braccianti spesso non hanno né le capacità né tantomeno le conoscenze per poter rivendicare migliori condizioni. Vengono contrattate proprio per la loro vulnerabilità: Lindner e Kathmann sostengono che il sistema di contrattazione messo in piedi in Andalusia “serva a costruire una forza lavoro agricola obbediente”²²⁰. Sono costrette ad accettare le condizioni imposte se vogliono lavorare, altrimenti il datore sa che può attingere ad un vasto contingente di donne nel paese d’origine pronte a lasciare la patria per lavorare qualche mese.

Le interviste del 2008 e 2009 effettuate da Moreno Nieto a stagionali marocchine²²¹ rivelano una certa cautela delle intervistate nel valutare esplicitamente le proprie condizioni; tuttavia, l’autrice evidenzia come abbia riscontrato criticità soprattutto in tre ambiti, ovvero gli alloggi, le spese che sono state costrette a sostenere e non previste dal contratto, e l’occupazione per un totale di ore nettamente inferiore rispetto a quelle definite nel contratto. I problemi ammessi nelle interviste, però, non sono stati comunicati ai datori di lavoro per timore di ripercussioni e ciò viene considerato dagli agricoltori come un valore aggiunto. Khadija, una delle intervistate, ammette che già durante le selezioni in Marocco, l’ANAPEC specifica alle candidate la necessità di non lamentarsi:

“Mi hanno detto che qui non ci sarebbe mancato nulla, che abbiamo tutto, di non discutere, che qui ci sarebbero state persone di tante nazionalità, di restare in silenzio, di restare in silenzio, di restare in silenzio, di non protestare e non criticare niente, di non parlare e non dare problemi, poiché lì (in Spagna) non avremo bisogno di niente, avremo tutto”²²².

Inoltre, va segnalato che, anche nel caso in cui qualcuna volesse segnalare irregolarità, molte delle braccianti non conoscono i loro diritti e, essendo molte di esse analfabete, non sono neppure in grado di leggere il contratto di lavoro. Oltre a ciò, la scarsa conoscenza della lingua spagnola rende ancora più complicato mettersi in contatto con sindacati e associazioni che potrebbero aiutarle. In Marocco non è diffusa fra i cittadini una cultura sindacale tale da rendere le lavoratrici pienamente consapevoli dei loro diritti.

Inoltre, Moreno Nieto interpreta i dati emersi dalle interviste alle braccianti in modo quasi opposto rispetto alle istituzioni: l’alto livello di soddisfazione andrebbe ricondotto alla situazione economica delle lavoratrici in Marocco. Il 74,6% del campione che ha intervistato è analfabeta e il 18% ha terminato solamente gli studi primari. Di conseguenza, il 30% si occupa della casa e dei figli in patria,

²²⁰ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 123

²²¹ Moreno Nieto J., 2012. “Movilidad transaccional trabajo y género: temporeras marroquíes en la agricultura onubense”. *Política y Sociedad*, Vol. 49, p.138

²²² Ivi, p.134

il 35% ha esperienza nel settore primario e oltre il 9% lavora nei campi e allo stesso tempo si prende cura della casa e della famiglia. Queste donne, mediamente, risparmiano circa 2.000 euro durante la stagione in Andalusia: i guadagni sostanziosi potrebbero spingerle ad accettare qualsiasi condizione pur di tornare nel luogo d'origine con una somma considerevole²²³. Oltre a ciò, dato che la decisione finale spetta sempre al datore di lavoro, la speranza di essere contrattate l'anno successivo potrebbe influire pesantemente sulle risposte delle lavoratrici.

Nell'aprile del 2019, *The Guardian*²²⁴ pubblica un articolo in merito alle braccianti marocchine a Huelva, includendo colloqui con alcune di loro: una di esse dichiara di risiedere illegalmente in Spagna da un anno, dopo aver denunciato un abuso subito dal datore di lavoro e, conseguentemente, essere stata ripudiata dal marito. Sostiene che il suo più grande rimpianto è quello di aver denunciato la situazione, in quanto, al momento dell'intervista, non può fare rientro in patria per lo stigma sociale (dovuto a ciò che le è accaduto) e, allo stesso tempo, risiede illegalmente sul suolo iberico e questo non le permette di trovare un impiego dignitoso. Dalle interviste emerge il sistematico sfruttamento sul luogo di lavoro, dove alcune braccianti marocchine dichiarano di lavorare sotto la plastica delle serre, e dove le temperature raggiungono anche i quaranta gradi per svariate ore, con una sola pausa di trenta minuti al giorno. Inoltre, emergono condizioni di abitabilità pessime, con imprese che mettono a disposizione delle lavoratrici container nei quali vivono numerose persone e che condividono servizi igienici con un centinaio di colleghe. Emergono anche situazioni in cui i braccianti vengono privati di cibo o acqua per essersi presi una pausa per andare al bagno.

Riguardo alle donne che hanno denunciato abusi nel 2018, la giornalista intervista il loro avvocato, il quale dichiara che “la polizia nazionale aveva l'obbligo legale di indagare sulle rivendicazioni delle donne, ma si è rifiutata di attivare i protocolli nazionali anti-tratta che avrebbero offerto loro supporto e assistenza durante le indagini legate alle loro accuse”²²⁵. Inoltre, i tribunali andalusi non hanno condotto indagini adeguate e, dopo le prime testimonianze, hanno lasciato le braccianti in un limbo per otto mesi.

Le condizioni in cui versano i migranti impiegati nei campi andalusi, sia quelli contrattati all'origine che i clandestini contrattati irregolarmente alla giornata, tornano alla ribalta sui media in coincidenza

²²³ Moreno Nieto J., 2012. “Movilidad transaccional trabajo y género: temporeras marroquíes en la agricultura onubense”. *Política y Sociedad*, Vol. 49, p. 131

²²⁴ <https://www.theguardian.com/global-development/2019/apr/14/rape-abuse-claims-spains-strawberry-industry> ultimo accesso: 26/11/2020

²²⁵ Ibidem.

con l'emergenza COVID-19. *Euronews*²²⁶, un media internazionale che si occupa principalmente di notizie provenienti dall'Unione Europea, pubblica un reportage nel luglio del 2020 nel quale denuncia la situazione dei braccianti stranieri nel sud della Spagna. José Antonio Brazo, un rappresentante del *Sindicato Andaluz de Trabajadores* (SAT), denuncia quello che descrive come *castigo medieval* e che consiste nel non dare lavoro per più giorni a chi non segue i ritmi di lavoro imposti dal datore, ovvero a chi non raccoglie le quantità considerate necessarie.

Inoltre, Seydou Diop, rappresentante del collettivo *African Workers*, si sofferma sulla connivenza delle autorità, pienamente consapevoli della situazione. Con l'emergenza Coronavirus, i braccianti stranieri sono tenuti a continuare a lavorare e nel reportage emerge che molti di essi hanno lavorato senza ausili di protezione (mascherine e guanti) e senza accesso all'acqua per lavarsi le mani durante tutta la giornata di lavoro. Le associazioni che lavorano a fianco dei migranti sostengono di aver avvertito le autorità ma che queste non abbiano preso provvedimenti.

Il professore De Schutter, membro della sezione delle Nazioni Unite che si occupa di povertà e diritti umani, spiega che queste persone non hanno alternative oltre al lavoro nelle campagne per generare ingressi e la loro necessità apre le porte allo sfruttamento. La pandemia e la conseguente necessità di generi alimentari (nonostante la chiusura delle frontiere) hanno reso visibile chi è stato invisibile fino a questo momento. I giornalisti di *Euronews* intervistano oltre venti lavoratori impiegati nel settore delle fragole nella provincia di Huelva e la totalità di essi lamenta il mancato pagamento delle ore di straordinari e la tremenda pressione a cui sono sottoposti per mantenere ritmi di lavoro alti: situazioni che vengono denunciate ormai da anni e che restano tutt'oggi impunte.

4.3.1 Alloggi e trasporti

Hellio in *Migration and Agriculture: Mobility and Change in the Mediterranean Area* inserisce l'intervista del 2010 a Meriem, lavoratrice stagionale marocchina che, in riferimento al trasporto per raggiungere il luogo di lavoro, dichiara: "Come ci arriviamo? Ci scortano tenendoci le mani sugli occhi e li rimuovono una volta arrivati. Quando arriviamo alla cooperativa, vedo solo il capo donna che aspetta le lavoratrici. Non c'è nessun traduttore"²²⁷. Inoltre, vengono segnalate pratiche di confisca dei passaporti e consegna dell'ultimo stipendio solo nel momento in cui le braccianti salgono

²²⁶ <https://es.euronews.com/2020/07/17/la-explotacion-laboral-en-los-campos-europeos-en-el-punto-de-mira> ultimo accesso: 26/11/2020

²²⁷ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 206

sui mezzi per tornare in patria: questi sono i metodi messi a punto per evitare che i lavoratori permangano sul suolo spagnolo²²⁸.

Anche per quanto riguarda i movimenti permessi a chi è contrattato all'origine, non è concesso il cambiamento dell'area geografica e del settore di attività di occupazione, mentre il lavoratore non può spostarsi da un'azienda ad un'altra a meno che non sia l'agricoltore a fornire un certificato di rinuncia²²⁹. La situazione viene definita da Caruso come un "regime semi detentivo"²³⁰.

Per quanto concerne gli alloggi, questi si trovano pressoché nella totalità dei casi, in zone adiacenti al luogo di lavoro: una vera e propria segregazione per le lavoratrici che si trovano impossibilitate a raggiungere i centri urbani. Spesso si tratta di aree non raggiunte dai mezzi di trasporto pubblico e così, l'unica modalità per raggiungere le città è che sia il datore di lavoro ad organizzare navette o trasporti. Inoltre, la maggioranza di queste donne non conosce la lingua spagnola e ciò rende difficoltoso anche un eventuale tentativo di chiamare un taxi. La situazione di isolamento rende impossibile la socializzazione delle braccianti con la popolazione locale²³¹. Di conseguenza, le uniche opportunità di raggiungere spazi urbani avvengono nel momento in cui sono accompagnate a fare la spesa. La loro presenza è invisibile e, dopo l'esperienza vissuta in luoghi dove la convivenza è terminata con eventi razzisti come quelli di El Ejido, si preferisce che le braccianti non si rechino negli stessi luoghi in cui vivono gli autoctoni (a differenza degli irregolari che si riversano nelle città nei periodi di raccolta in cerca di impiego e che restano anche settimane senza un alloggio).

La legge prevede che debba essere garantito alle braccianti un trasporto minimo per raggiungere le zone abitate, ma le interviste di Moreno Nieto²³² mettono in luce come a volte questo non venga garantito se non una volta ogni quindici giorni e come le lavoratrici siano costrette a fare l'autostop. I colloqui mostrano due tendenze distinte legate alla ridotta mobilità delle braccianti. Da un lato, una parte di queste tende a restare negli alloggi il maggior tempo possibile, in quanto numerose braccianti non conoscono la lingua e non sono solite muoversi negli ambienti sconosciuti. Inoltre, preferiscono risparmiare denaro piuttosto che spendere parte del guadagno per spostarsi in città. Dall'altro lato, alcune vogliono mantenere una buona immagine e, con lo scopo di dimostrare che l'unico motivo

²²⁸ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 206

²²⁹ Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, Asnuci, Caritas, Codenaf, Fecons, Huelva Acoge y Mujeres en Zona de Conflicto, 2018. *Realidad de los asentamientos en la provincia de Huelva: Análisis, diagnóstico y propuesta*. Mesa de la Integración, p. 31

²³⁰ Osservatorio Placido Rizzotto, 2016. *Agromafie e caporalato: terzo rapporto*. Roma, Ediesse, p. 275

²³¹ European Coordination Via Campesina, 2019. *Sowing injustice, harvesting despair: abuse and exploitation of foreign agricultural workers*. European Coordination Via Campesina, p. 53

²³² Moreno Nieto J., 2012. "Movilidad transaccional trabajo y género: temporeras marroquíes en la agricultura onubense". *Política y Sociedad*, Vol. 49

della migrazione è il lavoro, si spostano il meno possibile nella speranza di essere nuovamente contrattate l'anno successivo. Un ulteriore aspetto che emerge è che, nonostante sia una piccola percentuale, alcune braccianti (soprattutto le single e le divorziate di meno di trent'anni) sperimentano alti tassi di mobilità sociale, recandosi di frequente nei centri urbani e impiegando il tempo libero in attività ricreative.

I programmi di migrazione circolare permettono l'imposizione di un forte controllo su chi è contrattato, non solo sul luogo di lavoro ma anche per quanto riguarda la loro sfera privata. Nessuno, al di fuori dei lavoratori, può accedere alle aree dove vivono le braccianti marocchine. Facendo un confronto con le baraccopoli (*chabolas* in spagnolo), queste sorgono in modo spontaneo e sono abitate temporaneamente da lavoratori (prevalentemente uomini) stranieri alla ricerca di un contratto regolare di un anno (requisito necessario per la regolarizzazione sul suolo spagnolo). Questi luoghi sono caratterizzati da condizioni abitative insalubri con accesso parziale ad acqua ed elettricità: ciò, solitamente, non si verifica negli alloggi predisposti per le lavoratrici stagionali. Allo stesso tempo però le *chabolas* sono aree fuori dal controllo degli agricoltori e nelle quali sono possibili interazioni sociali.

Il report *Realidad de los asentamientos en la provincial de Huelva* del 2017 pubblicato dalla *Mesa de la Integración*, un'associazione che comprende varie NGO locali e non con l'obiettivo di denunciare le condizioni precarie degli addetti del settore primario, descrive la situazione degli alloggi dedicati alle braccianti marocchine contrattate in origine. In seguito a visite in loco i dati raccolti sono i seguenti:

- Il 70% delle abitazioni compiono i requisiti minimi di abitabilità, mentre il restante 30% dovrebbe apportare modifiche significative per poter essere considerato abitabile;
- Tutte si compongono di un solo piano e sono composte da una cucina, un bagno e due o tre camere da letto;
- Tutte dispongono di frigorifero, lavatrice e almeno una stufa a gas;
- Tutti gli alloggi dispongono di acqua potabile ed elettricità.²³³

Inoltre, gli operatori segnalano che, nonostante il rispetto delle condizioni minime di abitabilità, la maggior parte delle abitazioni si trovano in pessime condizioni.

²³³ Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, Asnuci, Caritas, Codenaf, Fecons, Huelva Acoge y Mujeres en Zona de Conflicto, 2018. *Realidad de los asentamientos en la provincia de Huelva: Análisis, diagnóstico y propuesta*. Mesa de la Integración, p. 41

Ho intervistato Emma González, responsabile del Programma Stagionali dell'Associazione *Huelva Acoge*²³⁴, la quale conferma gli stessi dati pubblicati nel report de la *Mesa de la Integración*. Inoltre, segnala che la maggior parte degli alloggi visitati dall'associazione presentano situazioni di sovraffollamento.

Il report della *Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía* (APDHA) del 2019, invece, descrive una situazione peggiore: il 70% degli alloggi visitati non rispettano le norme minime di abitabilità. Uno dei principali problemi segnalati è la totale non conoscenza delle donne del diritto lavorativo e sanitario vigente in Spagna²³⁵. Anche Óscar Reina, Segretario Generale e Portavoce Nazionale del *Sindicato Andaluz de Trabajadores* (SAT), sostiene che, in quella che è la sua esperienza sul campo, la grande maggioranza degli alloggi destinati alle braccianti marocchine non compiono i requisiti sanitari e igienici minimi previsti per legge²³⁶.

4.3.2 Abusi

Le denunce di abusi sia nell'ambito del lavoro che sessuale sono decisamente aumentate negli ultimi anni, anche se nessuno degli accusati è mai stato ritenuto colpevole in tribunale. Da una parte si schiera *Interfresa* (un'associazione interprofessionale che si batte per la difesa degli interessi comuni del settore della fragola andaluso), la quale asserisce che le denunce siano false e che siano il frutto di una campagna che mira a screditare gli imprenditori della zona (sarebbe messa in atto da concorrenti del settore); dall'altro lato le *NGOs* del luogo, che sostengono l'esistenza di violazioni dei diritti dei lavoratori e abusi. Le organizzazioni, inoltre, affermano che sistema vigente permette a chi detiene il potere di restare impunito.

Nell'intervista a *Huelva Acoge*, Emma González riferisce che il numero di denunce (nonostante sia aumentato negli ultimi anni) continua ad essere piuttosto ridotto: per questa ragione, i miglioramenti per le lavoratrici sono poco significativi e non spingono il settore a mettere in moto un reale cambiamento del modello agricolo andaluso. Óscar Reina dichiara che alcune lavoratrici si sono messe in contatto con il SAT per segnalare abusi.

Nel 2010, *El País* denuncia aggressioni e discriminazioni avvenute nelle campagne andaluse in cui si coltivano fragole²³⁷. Nel 2018, invece, un centinaio di braccianti contrattate all'origine denunciano le

²³⁴ Intervista condotta online in data 09/12/2020

²³⁵ Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía, 2019. *Derechos Humanos en la Frontera Sur 2019*. Siviglia, Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, p. 75

²³⁶ Intervista condotta online in data 13/02/2021

²³⁷ https://elpais.com/diario/2010/06/13/domingo/1276401156_850215.html ultimo accesso: 28/11/2020

condizioni nelle quali lavorano: sono spesso costrette a lavorare oltre l'orario stabilito dal contratto e sono ospitate in containers sporchi, a differenza delle immagini mostrate prima della partenza che raffigurano alloggi graziosi. Poco dopo aver rivelato la reale situazione in cui versano, il gruppo viene licenziato e rimpatriato. Solo nove di esse, con l'aiuto di attivisti locali, fuggono per riorganizzarsi e proseguire con la causa²³⁸.

Il report di APDHA del 2019 segnala che, nel 2018, lavoratrici marocchine contrattate all'origine sporgono denuncia nei confronti dei loro superiori, accusandoli di abusi: lo stesso anno, però, le cause sono archiviate²³⁹. La criticità sta nella mancanza di meccanismi di controllo che garantiscano il rispetto dei diritti dei braccianti. In questa situazione, nel caso di una denuncia, risulta quasi impossibile che vengano intraprese azioni verso i denunciati in quanto risulta molto complicato poter dimostrare i fatti accaduti.

Huelva Acoge sostiene che, per quanto riguarda gli abusi nell'ambito lavorativo, ciò che ha rilevato in maggior numero sono abusi di potere, oltre a grida, insulti e punizioni quali il non lavorare per giorni in caso di basso rendimento.

Nel maggio del 2018, il quotidiano spagnolo *El Mundo*²⁴⁰ pubblica un articolo in merito alle denunce di quattro donne, braccianti a Huelva e impiegate nell'azienda *Doñana 1998*. Le denunce riguardano presunti abusi sessuali perpetrati dal direttore dell'impresa agricola, il quale si occupa della supervisione delle braccianti e del coordinamento dei turni di lavoro. Tutte e quattro sono di nazionalità marocchina e sono state contrattate nel paese d'origine. In risposta, tanto le autorità spagnole quanto il Ministro del Lavoro marocchino, Mohammed Yatim, invitano chi subisce violenza a denunciare. I fatti vengono scoperti durante la visita di rappresentanti del *Sindicato Andaluz de Trabajadores* (SAT) e del deputato Diego Cañamero in uno degli stabilimenti dell'azienda agricola della provincia di Huelva, precisamente ad Almonte. In quest'occasione una bracciante marocchina incinta rivela di essere stata violentata dal capo in più occasioni. In seguito, altre tre colleghe segnalano di aver subito abusi dalla stessa persona. Tre di esse dichiarano che il capo ha fatto violenza su di esse, e facendo leva sul fatto che queste provengono da contesti poveri, avrebbe proposto un'offerta di denaro in cambio di prestazioni sessuali. Nel dicembre dello stesso anno le denunce sono archiviate per mancanza di prove. Il legale dell'accusato rilascia un'intervista nella quale sostiene che quanto denunciato dalle lavoratrici non è altro che un tentativo di restare in Spagna una

²³⁸ European Coordination Via Campesina, 2019. *Sowing injustice, harvesting despair: abuse and exploitation of foreign agricultural workers*. European Coordination Via Campesina, p. 55

²³⁹ Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía, 2019. *Derechos Humanos en la Frontera Sur 2019*. Siviglia, Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, p. 74

²⁴⁰ <https://www.elmundo.es/andalucia/2018/05/31/5b0fd36fca474140578b45a3.html> ultimo accesso: 26/11/2020

volta conclusosi il contratto di lavoro e che le accuse sono inventate; il giudice sembra avere la stessa opinione, in quanto nell'archiviazione si legge che le indagini non hanno portato a nessuna evidenza e che il contratto di lavoro delle quattro donne si sarebbe concluso poco dopo le denunce. I fatti però hanno un eco internazionale e contribuiscono a portare alla luce le condizioni in cui lavorano le braccianti.

Anche nel maggio 2020 una bracciante marocchina è portata in ospedale a seguito di ciò che ha descritto come un'aggressione perpetrata dal datore di lavoro, dopo averla attirata in un luogo appartato.

La notizia degli abusi raggiunge anche l'opinione pubblica marocchina, attraverso il quotidiano *Hespress*, ad esempio, che racconta della protesta avvenuta nel 2018 e che vede protagoniste dozzine di braccianti contrattate all'origine²⁴¹. Queste ultime manifestano davanti alla sede di un'azienda operante nel settore primario ad Almonte, nella provincia di Huelva, denunciando le violazioni dei propri diritti perpetrate nelle aziende di fragole. Nello stesso momento, tuttavia, il ministro marocchino Mohammed Yatim respinge le accuse delle lavoratrici che sostengono di aver subito abusi sessuali sul luogo di lavoro. Dall'altro lato, l'attivista per i diritti umani Abdallah al-Khudari sostiene che “le lavoratrici delle fragole nel sud della Spagna stavano soffrendo in silenzio [...] nei casi di aggressione, sequestro di passaporti, sfruttamento sessuale e altre cose”²⁴². Inoltre, dichiara che gli uomini, spesso anch'essi marocchini, che si occupano della supervisione delle braccianti sono complici dei datori e addirittura, a volte, si macchiano degli stessi atti criminali dei loro superiori nel timore di essere licenziati. L'attivista conclude l'intervista sottolineando, da un lato, l'incapacità dei governi e delle istituzioni (tanto marocchine tanto spagnole) di garantire la dignità delle lavoratrici e, dall'altro, la necessità di rivendicare i propri diritti per mezzo di una lotta pacifica.

Anche *Amjd.org*, il primo sito arabo specializzato in migrazioni che si occupa di fornire informazioni dettagliate su tutto ciò che riguarda l'immigrazione, spiega come il lavoro in agricoltura in Spagna sia spesso legato all'informalità. Si occupa anche della contrattazione in origine e sostiene che il “lavoro stagionale in Spagna richiede condizioni difficili e discriminatorie che non possono essere soddisfatte da tutte le donne. Queste condizioni sono state considerate da molti difensori dei diritti umani come condizioni che non rispettano la dignità umana delle lavoratrici”²⁴³.

Per quanto concerne le *NGOs* locali intervistate da *Amjd.org*, queste sostengono che esistono casi di abuso, non solo protratti dai datori di lavoro ma anche dai capisquadra, consapevoli della forte

²⁴¹ <https://www.hespress.com/431658-عاملات-الفرولة-في-اسبانيا-يحتجن-ضد-ان-431658.html> ultimo accesso: 26/11/2020

²⁴² Ibidem.

²⁴³ <https://amjd.org/seasonal-employment-contracts-in-spain.html> ultimo accesso: 28/11/2020

dipendenza e sottomissione delle braccianti nei confronti dei superiori. Inoltre, vengono segnalati casi di connivenza fra imprenditori e autorità: gli agricoltori sarebbero a conoscenza della data in cui avverrà un'ispezione in anticipo²⁴⁴.

L'emittente *RT*, canale internazionale di notizie che si avvale anche di piattaforme online, possiede una sezione dedicata al mondo arabo; questa, a partire dal 2018 pubblica numerosi articoli a supporto delle braccianti marocchine contrattate all'origine e che lavorano in Spagna in seguito alle denunce di abusi sessuali. Uno di questi si concentra sul fatto che alcune di esse vengano ripudiate dai mariti e dalla famiglia una volta venuti a conoscenza delle violenze subite in Spagna, colpevolizzandole²⁴⁵, proprio come descritto in precedenza da una bracciante in un'intervista. Un ulteriore articolo del 2018 dichiara che le molestie sono avvenute poiché il capo di lavoro avrebbe espressamente detto alle lavoratrici che non avrebbe rinnovato il loro contratto l'anno successivo se non avessero avuto rapporti sessuali con lui²⁴⁶.

Le denunce del 2018 hanno come effetto il concatenarsi di rivelazioni e ulteriori denunce di violazioni dei diritti dei lavoratori perpetrate nel settore primario andaluso.

Nonostante numerose testate giornalistiche abbiano riportato la violazione di numerosi diritti, in Spagna tutte le accuse vengono archiviate e Mohammed Yatim sostiene che il Marocco non ha mai ricevuto alcuna denuncia formale²⁴⁷. Inoltre, le numerose inchieste pubblicate in merito agli abusi (tanto in Spagna quanto in Marocco) non sembrano aver avuto un reale impatto sull'opinione pubblica. Non mi sono imbattuta in alcun documento o articolo in merito ad azioni a supporto delle lavoratrici in nessuno dei due paesi.

4.4 Sindacati a sostegno dei migranti

A partire dal significativo aumento di migranti nei campi andalusi, i sindacati tradizionali hanno incontrato numerose difficoltà nell'organizzazione e tutela dei nuovi arrivati. Il nuovo modello agricolo coincide con la segmentazione etnica della forza lavoro e si intreccia con l'informalità (che

²⁴⁴ Acebillo Z., Ibáñez M., León M., 2015. *Voluntary, involuntary and programmed circular migration in Spain: the case of Moroccan workers in the berry-producing region of Huelva (Spain)*. Barcellona, Universitat Autònoma de Barcelona, p. 24

²⁴⁵ https://arabic.rt.com/middle_east/966513-الفضيحة-سر-الفضيحة-966513 ultimo accesso: 23/11/2020

²⁴⁶ https://www.huelvainformacion.es/provincia/archiva-denuncia-acoso-temporeras-marroquies_0_1309069618.html ultimo accesso: 28/11/2020

²⁴⁷ <https://www.arab48.com/شباب-ومجتمع/أخبار/19/06/2018/اعتداءات-جنسية-على-عاملات-مغربيات-في-حقول-الفاولة-بإسبانيا> ultimo accesso: 22/11/2020

da sempre caratterizza il settore primario della regione): ciò rende il contesto per la difesa dei diritti del mercato del lavoro sfavorevole.

Inoltre, i braccianti marocchini in Andalusia lavorano su base temporanea in un settore ad alta intensità di manodopera occupando mansioni non qualificate: di fatto, chi è maggiormente bisognoso di protezione è anche il più difficile da sindacalizzare.

In Spagna, le due maggiori organizzazioni sindacali sono *Comisiones Obreras* (CCOO) e *l'Unión General de Trabajadores* (UGT). Già a partire dagli ultimi anni del regime franchista vengono accusate di operare soprattutto in direzione della negoziazione con lo Stato e in favore dei datori di lavoro, piuttosto che a favore dei più deboli. Di conseguenza, a partire dagli anni Ottanta, si assiste ad una riforma della struttura dei grandi sindacati che, però, avviene dall'alto. I malumori del secolo scorso restano, e ad oggi i servizi offerti riguardano principalmente l'aiuto a chi è in difficoltà per questioni burocratiche, quali la redazione di curriculum e il rinnovo dei permessi di soggiorno. Caruso identifica fra le principali criticità dei sindacati spagnoli la dipendenza dai finanziamenti pubblici e l'intreccio con i partiti e lo Stato, fino ad una vera e propria protezione reciproca²⁴⁸.

Per quanto riguarda gli immigrati non contrattati all'origine, nel 2014, Caruso svolge interviste e *focus groups* con i braccianti marocchini stagionali presenti nella provincia di Almería: ciò che emerge è la percezione diffusa dei sindacati come enti statali. Per questo motivo gli stranieri che aderiscono alle organizzazioni sindacali sono pochi. Dall'altro lato, però, sono chiare le difficoltà riscontrate dai sindacati: un esempio è lo sciopero, indetto dai lavoratori del settore primario nel 2009 a Cordoba, al quale prende parte anche il CCOO. La protesta è rivolta contro le agenzie di lavoro temporaneo, accusate “di distorcere il mercato del lavoro agricolo attraverso pratiche di quasi schiavitù, turni massacranti, salari magri e forme esplicite di estorsione per quanto riguarda cibo, alloggio e trasporto”²⁴⁹; il risultato però è deludente in quanto le mobilitazioni non riescono a coinvolgere i lavoratori stagionali stranieri a tal punto da avviare un attivismo sindacale fra di essi. Nelle aree dedicate all'agricoltura intensiva, di fatto, i sindacati scompaiono nel momento in cui scompaiono i braccianti autoctoni; chi resta sono le associazioni di agricoltori che tutelano i datori di lavoro e non i migranti.

Se da un lato i sindacati spagnoli storici faticano a rappresentare e a difendere realmente gli immigranti nel settore primario, in Andalusia si registra la presenza di alcuni piccoli sindacati che operano da anni al fianco dei braccianti marocchini. Il più attivo è senza dubbio il *Sindicato Obreros*

²⁴⁸ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 281

²⁴⁹ Ibidem.

del Campo (SOC), un sindacato minoritario noto per essere particolarmente agguerrito e per schierarsi a favore di chi lavora nel contesto rurale. Nella pagina ufficiale si legge che l'obiettivo ultimo è la creazione di un'organizzazione sindacale che unisca le varie forze esistenti per una lotta permanente a favore del miglioramento delle condizioni di vita dei lavoratori del settore agricolo. Inoltre, dichiarano: "Sosterremo, dentro e fuori il nostro territorio, le richieste dei migranti"²⁵⁰. Nella realtà, il SOC tenta di sradicare le tendenze xenofobe nell'ambiente agricolo, incentivando *cuadrillas* di lavoro miste (ovvero formate da migranti di varie nazionalità e dai pochi nativi ancora impiegati nel settore) allo scopo di scongiurare tensioni fra poveri. Anche durante gli scontri di El Ejido, il SOC di Siviglia invia personale a sostegno dei lavoratori marocchini e, in seguito agli eventi, apre nel 2001 la prima filiale nella provincia di Almería. I delegati locali sono i leader delle mobilitazioni di El Ejido, ovvero lavoratori del settore agricolo di nazionalità marocchina.

Nei primi anni del XXI secolo l'agricoltura intensiva andalusa vive una notevole crescita economica, il che coincide con l'arrivo nella regione di numerosi nuovi immigrati; dall'altro lato la legislazione del 2000 è repressiva verso la migrazione. In questa situazione il SOC organizza svariate proteste in difesa dei migranti, della loro legalizzazione e contro gli attacchi razzisti che continuano, principalmente nella provincia di Almería, anche successivamente agli eventi di El Ejido. In seguito all'uccisione del lavoratore stagionale marocchino membro del SOC, Azzouz Hosni, mentre usciva da un bar ad El Ejido, il sindacato organizza una manifestazione che viene però negata dal sindaco. In risposta, nei mesi successivi il sindacato apre due nuove sedi, una a Nijar e una proprio nel comune dove è avvenuta l'uccisione. La vicinanza ai migranti permette al SOC di sviluppare una rete con varie organizzazioni e *NGOs* locali. Durante gli anni di forte sviluppo dell'agricoltura, il SOC è l'unico sindacato che opera in difesa degli stranieri e che denuncia gli abusi e lo sfruttamento nelle serre.

Spesso usa strategie di inganno per accedere ai campi, come il travestimento degli attivisti da ricercatori o studenti universitari per poter raccogliere testimonianze. Un'ulteriore strategia è l'occupazione della terra: riguarda principalmente braccianti locali ma nel 2013, in seguito alla bancarotta dell'imprenditore agricolo Simón Sabio, questo abbandona i terreni coperti da serre con enormi debiti, fra cui circa 500.000 euro di stipendi non pagati. Per la prima volta più di un centinaio di lavoratori marocchini impiegati nell'impresa stabiliscono di rimanere e portare a termine la campagna di raccolta con l'obiettivo di recuperare almeno una parte degli stipendi persi. Il SOC tenta

²⁵⁰ <https://socalmeria.wordpress.com/about/> ultimo accesso: 7/11/2020

di mediare con il curatore fallimentare, ma le autorità locali sospendono la fornitura di elettricità e acqua per l'irrigazione del terreno, costringendo i lavoratori ad abbandonare le serre.

Inoltre, il SOC riesce parzialmente a danneggiare l'immagine dei datori di lavori (prevalentemente all'estero) agli occhi dei consumatori per mezzo di alleanze con sindacati esteri, NGOs e per mezzo di interviste pubblicate su quotidiani. L'idea di fondo è espressa da Castro, Corrado e Perrotta, i quali dichiarano che “sebbene gli agricoltori di Almería possano essere in grado di calpestare impunemente i diritti dei lavoratori stagionali, non possono permettersi di turbare la sensibilità di una corte di consumatori sempre più consapevole ed esigente dell'Europa centrale e settentrionale [...] I lavoratori giornalieri possono essere intercambiabili, ma i consumatori finali lo sono molto meno”²⁵¹. Nel 2010, in seguito al licenziamento di tredici lavoratrici marocchine allo scadere dei due anni di contratto a tempo determinato (questo è il termine massimo, dopodiché la legge spagnola prevede l'obbligo di assunzione a tempo indeterminato), il SOC organizza un'intervista con le braccianti licenziate che viene poi pubblicata in un quotidiano svizzero. L'azione è efficace: l'organizzazione svizzera che certifica l'agricoltura biologica per quanto riguarda i prodotti importati, *Bio Suisse*, prende provvedimenti che consistono nel cessare tutti gli acquisti da *Bio Sol* (importante impresa agricola andalusa) e richiede chiarimenti all'azienda.

A partire dagli anni 2000 il SOC, insieme ad associazioni della zona, tenta di operare anche a Huelva a sostegno delle lavoratrici contrattate all'origine: attraverso denunce l'obiettivo è quello di migliorare la loro situazione. Tuttavia, il tentativo di radicarsi tra i 30.000 lavoratori stagionali (in gran parte donne marocchine) impiegati nell'industria delle fragole nella provincia leader nella produzione di fragole si è dimostrato un sostanziale fallimento. Qui, il carattere stagionale del lavoro agricolo (ancora più che ad Almería) rende difficile l'intervento sindacale. Inoltre, il sistema permette di non rinnovare i lavoratori che denunciano situazioni irregolari o rivendicano maggiori diritti.

Il SOC è riuscito a vincere solo una controversia di lavoro quando, nel 2008, l'imprenditrice italiana Mirella Giorgi è stata espulsa dal consorzio *Freshuelva* dopo che le ispezioni avevano rivelato le condizioni di vita disumane dei lavoratori segregati nella sua fattoria. Non è un caso che questa controversia sia stata provocata da circa 70 fra uomini e donne braccianti marocchini che avevano precedentemente lavorato nella provincia di Almería. La presenza permanente o semipermanente di un numero consistente di lavoratori giornalieri migranti, nonché le radici storiche degli insediamenti dei migranti nell'area, sono presupposti indispensabili per la sindacalizzazione di questi lavoratori. Il sindacato ha apertamente criticato il modello di contrattazione in origine, ritenuto un sistema che mira

²⁵¹ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 287

al mantenimento della vulnerabilità e sottomissione della forza lavoro (elementi tipici di settori con alti tassi di informalità) contrattata legalmente e che rende difficoltoso ogni tentativo di organizzazione sindacale. Inoltre, condanna la temporaneità dei contratti all'origine in quanto il modello intensivo permette di produrre frutta e ortaggi pressoché la totalità dell'anno²⁵². Alla luce di ciò, il SOC decide di non arrendersi e tutt'oggi è presente nel territorio di Huelva. Conduce una grande campagna che denuncia la situazione determinata dai programmi di migrazione circolare: secondo Gordo Márquez e Márquez Domínguez la ragione che andrebbe ricondotta alla drastica diminuzione di contratti stipulati all'origine nella provincia di Almería andrebbe attribuita all'intreccio fra l'operato del SOC e il fatto che l'agricoltura della zona sia caratterizzata da coltivazione in serra. Tale peculiarità permette agli agricoltori di produrre ortaggi in qualsiasi stagione²⁵³.

Oltre a ciò, organizza numerose manifestazioni: un esempio è quella del giugno 2018 (dopo la denuncia di molestie sopracitata) a Huelva. Il SOC-SAT organizza una manifestazione, con l'aiuto di associazioni femministe e sindacati minori. Oltre 2.000 donne, fra cui braccianti contrattate all'origine e cittadine spagnole, marciano a favore delle lavoratrici stagionali marocchine in seguito a denunce di molestie e abusi sessuali. A riprova delle conseguenze che le braccianti affrontano in patria, diverse donne marocchine camminano con il viso nascosto da una sciarpa in modo da non essere riconosciute dalle loro famiglie. Nonostante ciò, nel report della *Vía Campesina* si legge che "almeno una di esse (fra coloro che hanno partecipato alla manifestazione) è stata ripudiata dal marito (che è rimasto in Marocco) in seguito alla circolazione delle immagini che mostravano le lavoratrici denunciare le violenze subite"²⁵⁴.

Con il passare del tempo il SOC si unisce ad un altro piccolo sindacato, ovvero il *Sindicato Andaluz de Trabajadores*, nell'ottica di unire le forze per migliorare le prestazioni e prendendo il nome di SOC-SAT.

Negli ultimi tempi le azioni del sindacato, a sostegno delle braccianti contrattate all'origine, riguardano anche la distribuzione di opuscoli informativi nel tentativo che le lavoratrici prendano maggiore coscienza dei loro diritti. Inoltre, vengono effettuate maggiori visite alle case delle braccianti marocchine e, in caso di irregolarità, vengono allertate la stampa e l'ispettorato del lavoro.

²⁵² European Coordination Via Campesina, 2019. *Sowing injustice, harvesting despair: abuse and exploitation of foreign agricultural workers*. European Coordination Via Campesina, p. 54

²⁵³ Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., 2014. *Estudio cuantitativo-cualitativo sobre transferencias del modelo de sistemas de movilidad de flujos migratorios en Huelva a otras provincias andaluzas*. Siviglia, Fundación Asistencial y para la Formación, Investigación y Estudio AFIES, p. 260

²⁵⁴ European Coordination Via Campesina, 2019. *Sowing injustice, harvesting despair: abuse and exploitation of foreign agricultural workers*. European Coordination Via Campesina, p. 55

Nel 2018 a Huelva, alcune braccianti creano una sezione sindacale che pianifica la lotta e diffonde informazioni. Inoltre, nello stesso anno i sindacalisti del SOC-SAT organizzano un incontro in Marocco con i sindacalisti della *Fédération Nationale du Secteur Agricole* (FNSA) e altre associazioni per dare il via ad una collaborazione sindacale fra i due paesi che si auspica possa prendere forma il prima possibile. Il FNSA opera nello stesso settore del SOC-SAT e ha più volte organizzato manifestazioni per difendere i diritti dei lavoratori del settore primario in Marocco.

4.5 Organizzazioni Non Governative operanti sul territorio

Il vuoto legislativo viene spesso colmato dalla presenza delle *NGOs* del territorio, che tentano di sensibilizzare i datori ad adottare pratiche rispettose dei diritti dei braccianti. Inoltre, offrono assistenza ai migranti, come corsi di lingua spagnola e *workshop*, con lo scopo di formarli e renderli consapevoli delle possibilità che avranno quando faranno rientro in patria. Oltre a ciò, tengono seminari in merito all'educazione sessuale, alla prevenzione della violenza e altri che promuovono gli scambi culturali.

La APDHA sostiene che:

“Le richieste volte al miglioramento delle condizioni lavorative, economiche, sociali e personali dei lavoratori agricoli assunti in origine sono una prerogativa costante per le ONG e i sindacati ormai da anni. Tuttavia, le istituzioni competenti in materia sono rimaste impassibili di fronte a questa realtà fino all'ultimo trimestre del 2018. Le denunce pubbliche e giudiziarie avanzate da un gruppo di donne marocchine assunte in origine per la campagna 2017/2018, sostenute dal SOC-SAT, hanno reso visibili le situazioni di abuso, di un tipo o dell'altro, con cui vivono quotidianamente questi lavoratori. Indubbiamente, la ripercussione mediatica, nazionale e internazionale, che hanno avuto le denunce di queste donne è stata la causa, dal nostro punto di vista, per cui le istituzioni spagnole e marocchine hanno deciso di iniziare a stabilire misure e accordi volti a garantire la sicurezza personale e lavorativa di questi migranti insieme al miglioramento delle condizioni di lavoro, alloggio e soggiorno”²⁵⁵.

²⁵⁵ Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía, 2019. *Derechos Humanos en la Frontera Sur 2019*. Siviglia, Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, p. 78

L'incontro sopracitato porta all'introduzione di alcune novità: in Marocco si tenta di sensibilizzare le partecipanti avvalendosi di video che illustrino alle braccianti i loro diritti e gli obblighi, oltre alle condizioni di lavoro alle quali dovranno sottostare. In Spagna, invece, l'obiettivo è quello di aumentare il numero di mediatori culturali che possano assistere le lavoratrici in caso di necessità e fornire loro informazioni.

I colloqui fra i due paesi sono accolti dalle *NGOs* locali come un evento speranzoso ma, di fatto, le novità presentate non costituiscono strumenti realmente innovativi e che permettano un maggiore controllo sulle condizioni delle lavoratrici una volta arrivate alle fattorie. Di fatto, per gli agricoltori resta piuttosto semplice aggirare le norme.

Nel caso specifico dell'associazione *Huelva Acoge*, questa opera in campo sociale e interculturale. Nell'intervista effettuata, Emma González ha descritto le attività a livello sociale che la *NGO* attua a sostegno dei braccianti stranieri, e queste comprendono:

- Servizi di orientamento: ricezione di richieste, informazione e orientamento dove appropriato;
- Servizi legali: consulenza legale e gestione della documentazione;
- Servizi di intervento sociale: informazioni e consulenza su salute e alloggio, così come i meccanismi per accedervi;
- Servizi di inserimento sociale e lavorativo: promozione del lavoro degli immigrati attraverso formazione pre-occupazionale;
- Servizi di intervento: mirano a conoscere le condizioni di vita nelle aziende agricole attraverso visite e comprendono la mediazione in situazioni che violano i diritti umani.

Per quanto riguarda l'interculturalità:

- Promozione educativa: con l'obiettivo di favorire il processo di integrazione degli immigrati attraverso la consulenza e laboratori interculturali;
- Formazione specifica: sono erogati corsi di formazione specifici sia ai membri dell'associazione che a professionisti di vari settori per promuovere un cambiamento di valori e atteggiamenti nei confronti del fenomeno dell'immigrazione;
- Intervento comunitario: per facilitare l'integrazione del gruppo di immigrati nella società che risiede, promuovendo spazi di incontro attraverso attività interculturali e campagne di sensibilizzazione.

Inoltre, esiste un programma specifico dedicato alle braccianti contrattate in origine e che comprende visite con cadenza settimanale alle imprese nelle quali risiedono le lavoratrici. Durante le visite l'associazione si occupa di:

- Fornire informazioni e consulenze in materia sociale, giuridica, sanitaria e lavorativa;
- Individuare possibili casi di vulnerabilità;
- Fornire servizi di traduzione qualora ve ne fosse bisogno;
- Partecipare a riunioni con entità sociali, amministrazioni e organismi;
- Realizzare laboratori giuridici e sanitari;
- Distribuire libri di testo, testi sacri per la preghiera e preservativi.

4.6 Conclusioni

In conclusione, il capitolo ha evidenziato come le situazioni di sfruttamento, di vulnerabilità e gli abusi siano ancora una realtà nelle campagne andaluse in cui si attua la contrattazione in origine. Nonostante i programmi di migrazione circolare vengano delineati come strumenti atti al miglioramento delle condizioni dei braccianti stranieri, i numerosi report e le interviste ad attori che operano sul campo dimostrano il contrario.

Nonostante nelle interviste inserite in articoli accademici e ricerche della narrativa prevalente le lavoratrici si dicano soddisfatte dell'esperienza, i resoconti di chi entra nelle aziende agricole per testimoniare la situazione e lavora quotidianamente a fianco delle braccianti delineano una realtà molto differente. Ciò fa riflettere, ed è possibile che la necessità di denaro di queste donne le spinga a non denunciare la loro situazione reale.

Esistono da anni associazioni e sindacati che tentano di fornire strumenti alle braccianti marocchine con lo scopo di ridurre la loro vulnerabilità. Tuttavia, continuano ad emergere testimonianze di violazioni dei diritti umani. Va tenuto presente che la violazione dei diritti non è una situazione recente, subita esclusivamente dalle lavoratrici marocchine, poiché anche le donne dell'Europa orientale, assunte in precedenza, hanno testimoniato una situazione drammatica. Ciò evidenzia lo scarso interesse delle istituzioni spagnole, marocchine ed europee verso le condizioni e i diritti umani delle lavoratrici. L'APDHA sostiene che anche la popolazione autoctona mostri uno scarso coinvolgimento in merito alla tematica delle braccianti. Nel report dell'associazione si legge che "Sebbene la situazione legata a questa tipologia di assunzioni sia nota alla popolazione di Huelva, sin dal momento in cui è iniziata, in poche occasioni si è parlato di razzismo e discriminazione"²⁵⁶ e, nei

²⁵⁶ Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía, 2019. *Derechos Humanos en la Frontera Sur 2019*. Siviglia, Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, p. 77

rari in cui è avvenuto, è stato in risposta a denunce o articoli che hanno messo in luce i punti deboli dei programmi di migrazione circolare andalusi.

Infatti, se le condizioni sono lievemente migliorate rispetto ai primi anni di implementazione dei programmi di migrazione circolare, questo è da attribuire principalmente all'operato di attori non istituzionali.

Conclusioni

Il modello californiano è diventato negli anni un modello di produzione a livello globale, tanto da occupare un ruolo centrale nello sviluppo agricolo dell'Europa. Le principali novità includono “la maggiore flessibilità, temporalità e diversificazione dei canali di reclutamento, la frammentazione della forza lavoro e il lavoro migrante”²⁵⁷. Tali caratteristiche sono particolarmente visibili nell'industria agricola intensiva dell'Europa meridionale e sono spesso accompagnate da condizioni di vita insostenibili per i braccianti²⁵⁸. Anche l'agricoltura intensiva andalusa è spesso paragonata a quella californiana. Vi sono numerose similitudini fra i due modelli: innanzitutto, i braccianti immigrati sono caratterizzati da esclusione sociale, pessime condizioni di lavoro e condizioni di vita precarie. In entrambi i luoghi, il settore soffre di una cronica carenza di manodopera locale e la forza lavoro non qualificata straniera è vista come la risposta al problema.

Inizialmente, i braccianti sono uomini giovani che emigrano soli; la differenza di salario è il fattore che spinge sia i marocchini che i messicani impiegati nel settore primario ad emigrare. Inoltre, sono segnalati abusi e pessime condizioni di lavoro sia in California che in Andalusia²⁵⁹. Nonostante ciò, numerosi lavoratori preferiscono subire dure condizioni senza lamentarsi poiché la paga è comunque più alta che nel paese d'origine. In entrambi i casi, gli agricoltori sono coscienti di avere a disposizione un grande volume di individui disposti ad accettare qualsiasi condizione e, per questo motivo, sono poco spronati ad offrire migliori condizioni.

Sia marocchini che messicani non vivono integrati nelle società di accoglienza: si verifica in entrambi i luoghi un vero e proprio isolamento sociale. Spesso vivono vicini ai luoghi di lavoro e distanti dai centri abitati. Infine, nelle ultime decadi, il volume di forza lavoro straniera nel settore primario è andato aumentando, soprattutto quella impiegata dalle grandi imprese che operano nell'agribusiness. Gli stranieri sono preferiti ai locali in quanto sono più facilmente controllabili dai datori, che possono esercitare un grande controllo su di essi.

Tuttavia, Reigada mette in luce un certo grado di unicità per quanto concerne l'agricoltura andalusa: “il ruolo delle piccole aziende agricole familiari e le tensioni derivanti dalla loro inclusione nelle

²⁵⁷ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 101

²⁵⁸ Ibidem.

²⁵⁹ Izcarra Palacios S. P., Yasutaka Y., Sawauchi D., Sajiki T., Demura K., 2009. The Social Situation of Immigrant Farm Workers: A Comparative Study between Spain and the U.S. *The Review of Agricultural Economics*, Vol. 64, p. 155

²⁵⁹ Ivi, p. 156

filiera agricole globali”²⁶⁰. In Andalusia lo sviluppo non avviene trainato dal consolidamento di grandi imprese (come in California) ma da un aumento di piccoli produttori. Secondo l’autrice sopra citata, le piccole aziende andaluse hanno come obiettivo principale il sostentamento dell’azienda e della famiglia, piuttosto che l’accumulazione di capitale con il fine di creare grandi imprese capitalistiche²⁶¹. Queste piccole imprese, però, diminuiscono nel tempo in quanto è sempre più difficile restare nella filiera agroalimentare globale e competere con i grandi produttori. Infatti, nei primi anni 2000 i coltivatori di fragole vendono i loro prodotti ad un prezzo del 3,8% in meno rispetto al 1989²⁶². Inoltre, la situazione è aggravata dalla concorrenza di paesi come il Marocco, favorito da bassi costi di produzione e dagli accordi stabiliti con l’Unione Europea.

La domanda di partenza che mi ha spinto ad approfondire la tematica è: la freschezza dei raccolti giustifica la negazione dei diritti fondamentali dei lavoratori?

Nell’elaborato ho evidenziato come la situazione delle braccianti marocchine impiegate a Huelva non possa essere considerata dignitosa. Oggigiorno persistono abusi di vario tipo, da quelli di potere a quelli sessuali. La realtà è ampiamente conosciuta dalle istituzioni spagnole, marocchine e dalla comunità locale; nonostante ciò, a distanza di anni dall’implementazione di programmi di migrazione circolare, le condizioni delle lavoratrici continuano ad essere pessime e gli agricoltori continuano a rimanere impuniti.

Tuttavia, sostengo che il problema stia alla base. L’importazione del modello californiano in Andalusia coincide con l’entrata dei piccoli agricoltori nella catena agroalimentare globale, affiancati da grandi imprenditori che danno vita a multinazionali. Da un lato il “business del fresco” è attraente: grandi aziende e gruppi di investitori colgono l’opportunità di guadagno creando una vera e propria agricoltura industriale²⁶³. Dall’altro lato, seppur con un ritmo più lento che in altri luoghi, numerosi piccoli coltivatori sono costretti ad abbandonare il settore, e quelli che mostrano resilienza devono adattarsi alle nuove regole di mercato.

Le grandi catene di supermercati dettano i prezzi dei prodotti, che anno dopo anno sono sempre più bassi anche a causa della forte concorrenza con paesi extra-europei, senza tenere conto dei costi fissi che gli agricoltori devono intraprendere. In tale situazione, l’unica uscita sulla quale i coltivatori

²⁶⁰ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 96

²⁶¹ Ivi, p. 98

²⁶² Izcarra Palacios S. P., Yasutaka Y., Sawauchi D., Sajiki T., Demura K., 2009. The Social Situation of Immigrant Farm Workers: A Comparative Study between Spain and the U.S. *The Review of Agricultural Economics*, Vol. 64, p. 155

²⁶³ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 250

hanno facoltà di risparmiare è la forza lavoro. Inoltre, la principale strategia messa in atto è l'intensificazione della produzione, nel tentativo di “di recuperare il valore aggiunto perso a causa della posizione subordinata nella catena di fornitura”²⁶⁴. Ciononostante, i costi sociali connessi a questa pratica spesso si traducono in sfruttamento della forza lavoro: quando il volume della produzione, il ritmo e le ore di lavoro aumentano, la pressione sui lavoratori aumenta enormemente²⁶⁵.

Un esempio della situazione delineata poc'anzi appare chiara nell'intervista del 2012 a Francisco López, coltivatore di fragole di Huelva, il quale dichiara: “L'anno scorso le grandi aziende europee hanno acquistato molte fragole industriali da Cina, Huelva e Marocco. Hanno sovraccaricato il mercato con fragole industriali. Avevano tutti i frigoriferi dei magazzini pieni, di conseguenza il prezzo della fragola industriale è sceso notevolmente. Così ho detto che a quel prezzo non avrei raccolto fragole nella mia fattoria, perché non ne valeva la pena. Perché devo diventare duro con i lavoratori, e chiedere continuamente quante casse hanno riempito? Spesso (con ciò che raccolgono) non guadagno nemmeno una parte del loro stipendio. [...] Alla fine, l'unica cosa che sono riuscito a ottenere è stato lo stress e non ho guadagnato nulla”²⁶⁶.

Per queste ragioni, già alla fine degli anni Novanta, numerosi coltivatori andalusi protestano contro la situazione nella quale si ritrovano organizzando manifestazioni e *sit-in* che hanno luogo davanti agli ingressi di catene di supermercati come Carrefour, Lidl o Mercadona²⁶⁷.

Il modello di agricoltura intensiva promuove situazioni di sfruttamento e abusi. In Andalusia la richiesta degli agricoltori di forza lavoro migrante dipende da un insieme di fattori sociali, culturali, ma soprattutto economici: per restare a galla nel settore la forza lavoro deve essere flessibile, stagionale e capace di offrire alte prestazioni. Allo stesso tempo però, solo lavoratrici altamente vulnerabili, come quelle marocchine, garantiscono agli agricoltori che i conflitti legali e sociali saranno pressoché nulli.

Gli autori di *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*, così come Emma González e Óscar Reina sostengono che la soluzione sia l'intervento delle istituzioni (europee, marocchine e spagnole), che dovrebbero vigilare maggiormente sul compimento dei contratti stipulati in origine e sulla situazione nelle fattorie.

²⁶⁴ Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge, p. 250

²⁶⁵ Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods, p. 103

²⁶⁶ Ivi, p. 105

²⁶⁷ Ivi, p. 100

Ciò che invece sostengo è che siano necessarie modifiche strutturali del modello di produzione intensiva. La contrattazione in origine, che a livello teorico nasce per garantire migliori condizioni di vita alla forza lavoro straniera, ha fallito in questo senso. Fino a quando le priorità del sistema agroalimentare globale saranno delineate da poche grandi multinazionali, sarà difficile porre al centro questioni quali standard di vita e di lavoro dignitosi per tutti i gruppi sociali che partecipano alla produzione, anche coloro i quali occupano gli ultimi ingranaggi della catena.

Bibliografía

Abella M., 2006. *Policies and best practices for management of temporary migration*. Part of International Symposium on International Migration and Development. Torino, Department of Economic and Social Affairs of United Nations Secretariat.

Acebillo Z., Ibáñez M., León M., 2015. *Voluntary, involuntary and programmed circular migration in Spain: the case of Moroccan workers in the berry-producing region of Huelva (Spain)*. Barcellona, Universitat Autònoma de Barcelona.

Achón Rodríguez O., 2010. *Contratación en origen e institución total. Estudio sobre el sistema de alojamiento de trabajadores agrícolas extranjeros en el Segriá (Lleida)*. Barcellona, Universitat de Barcelona.

Allepuz Capdevila R., Gordo Márquez M., Torres Solé T., 2014. “La contratación de mano de obra temporal en la agricultura hortofrutícola española”. *Ager: Revista de Estudios sobre Despoblación y Desarrollo Rural* n. 1, pp. 7 – 37.

Alonso J. A., 2004. *Emigración, pobreza y desarrollo*. Madrid, Catarata.

Amin M., Mattoo A., 2005. “Does temporary migration have to be permanent?”. *Policy Research Working Paper* n. 3582. World Bank, Washington.

Arab C., 2010. “La Migración Circular Femenina Marroquí en Huelva. Impacto y Cambio”. *Revista de Ciencias Sociales*, Vol. 5, pp. 165 – 174.

Arab C., 2018. “Las inmigrantes de la fresa”. *Actualidad Internacional Sociolaboral*, n. 221, pp. 201 – 205.

Adesva, Fundación Cajamar, 2010. *Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Huelva: Campaña 2009/2010*. Almería, Fundación Cajamar.

Arango J., Martin P., 2005. “Best Practices to Manage Migration: Morocco – Spain”. *International Migration Review*, Vol. 39 n. 1, pp. 258 – 269.

Arango J., Mahía R., Moya D., Sánchez-Montijano E., 2018. *Inmigración y asilo, en el centro del la arena política*. Barcellona, Barcelona Centre for International Affairs.

Asociación Pro Derechos Humanos Andalucía, 2019. *Derechos Humanos en la Frontera Sur 2019*. Siviglia, Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía.

Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía, Asnuci, Caritas, Codenaf, Fecons, Huelva Acoge y Mujeres en Zona de Conflicto, 2018. *Realidad de los asentamientos en la provincia de Huelva: Análisis, diagnóstico y propuesta*. Mesa de la Integración.

Baruah N., Cholewinski R., 2007. *Handbook on Establishing Effective Labour Migration Policies. Mediterranean edition*. Ginevra, Organization for Security and Co-operation in Europe, International Organization for Migration, International Labour Office.

Berrada A., 1998. *Répartition de la population, urbanisation et migration. Le peuplement du Maroc*. Rabat, Centre d'Etudes et des Recherches Démographiques.

Borjas G., 2003. "The Labor Demand Curve is Downward Sloping: Reexamining the Impact of Immigration on The Labor Market". *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 118, pp. 1335 – 1374.

Cabrera Sánchez A., Uclés Aguilera D., 2014. *Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Almería: Campaña 2013/2014*. Almería, Fundación Cajamar.

Cajamar Caja Rural, 2018. *Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Almería: Campaña 2017/2018*. Almería, Cajamar Caja Rural.

Castro de C., Corrado A., Perrotta D., 2017. *Migration and Agriculture. Mobility and change in the Mediterranean area*. New York, Routledge ISS Studies in Rural Livelihoods.

Centre des Etudes et des Recherches Demographiques, Haut Commissariat au Plan, 2017. *Démographie Marocaine: tendances passées et perspectives d'avenir*. Haut Commissariat au Plan.

Centro de Estudios Andaluces, 2009. *Marroquíes en Andalucía: Dinámicas migratorias y condiciones de vida*. Siviglia, Fundación Centro de Estudios Andaluces.

Commission of the European Communities, 2000. *Communication from the commission to the Council and the European Parliament on a community immigration policy*. Bruxelles, Commission of the European Communities.

Commissione delle Comunità Europee, 2007. *Comunicazione della Commissione al Consiglio, al Parlamento Europeo, al Comitato Economico e Sociale Europeo e al Comitato delle Regioni. Migrazione circolare e partenariati per la mobilità tra l'Unione europea e i paesi terzi*. Bruxelles, Commissione delle Comunità Europee.

Compés López R., García Alvarez-Coque J. M., 2009. *La reforma de la PAC y la agricultura española: alternativas y oportunidades para España*. Fundación Alternativas.

Corrado A., 2018. *Migrazioni e Lavoro Agricolo in Italia: le ragioni di una relazione problematica*. Open Society Foundations.

Dennison S., Popescu N., Torreblanca, J. I., 2011. *A chance to reform: How the EU can support democratic evolution in Morocco*. European Council on Foreign Relations.

Du Bry T., 2016. "Agribusiness and Informality in Border Regions in Europe and North America: Avenues of Integration or Roads to Exploitation?". *Journal of Borderlands Studies*, Vol. 30, pp. 489 – 504.

European Commission, 2008. *Labour market and wage development in 2007*. Lussemburgo, European Communities.

European Coordination Via Campesina, 2019. *Sowing injustice, harvesting despair: abuse and exploitation of foreign agricultural workers*. European Coordination Via Campesina.

European Migration Network, Gobierno de España, 2018. Informe anual de migración y asilo. Madrid, Red Europea de Migración.

Eurostat, 2010. *Agricultural statistics: Main results – 2008-2009*. Lussemburgo, European Union.

Freidberg S., 2009. *Fresh: a perishable history*. Londra, The Belknap Press of Harvard University Press.

Fargues P., 2008. *Circular Migration: Is it relevant for the South and East of the Mediterranean?* CARIM AS 2008/40 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute.

Fridlund Dunton G., Vaughan E., 2007. “Difficult socio-economic circumstances and the utilization of risk information: A study of Mexican agricultural workers in the USA”. *Health, Risk & Society*, Vol. 9.

Gertel J., Sippel S. R., 2017. *Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture: The social costs of eating fresh*. Oxon, Earthscan from Routledge.

Glass J. C., 1982. *Conditions which Facilitate Unionization of Agricultural Workers: A Case Study of the Salinas Valley Lettuce Industry*. Los Angeles, University of California.

Gleason S. E., 2006. *The Shadow Workforce. Perspectives on Contingent Work in the United States, Japan, and Europe*. Kalamazoo, Upjohn Institute for Employment Research.

González Enríquez C., 2011. “La migración temporal entre Marruecos y España”. *Demografía, Población y Migraciones Internacionales del Real Instituto Elcano*, n. 111, pp. 1 – 11.

González Enríquez C., Reynés Ramón M., 2010. *Circular Migration between Morocco and Spain* part of METOIKOS Project. Firenze, European University Institute.

González Gómez del Miño P., 2007. “La emigración marroquí en España. El Mediterráneo como núcleo de migraciones”. *Jornadas iberoamericanas de estudios internacionales* n. 2

Gordo Márquez M., García J. F., 2009. *Explorando los contratos en origen en los campos españoles*. Huelva, Universidad de Huelva publicaciones.

Gordo Márquez M., Jurado Almonte J. M., Márquez Domínguez J. A., 2013. “La Fundación para Trabajadores Extranjeros en Huelva (FUTEH) y la gestión colectiva de los contratos en origen en Marruecos”. *AGIR - Revista Interdisciplinar de Ciências Sociais e Humanas*, Vol. 1, pp. 160 – 195.

Haut Commissariat Au Plan, 2006. *Politiques de population et développement humain au Maroc: bilan des cinquante années passées*. Haut Commissariat Au Plan.

Haut Commissariat Au Plan, 2020. *La Migration Internationale au Maroc. Résultats de l'Enquête Nationale sur la Migration Internationale 2018-2019*. Haut Commissariat Au Plan.

Hoggart K., Mendoza C., 1999. "African Immigrant Workers in Spanish Agriculture". *European Society for Rural Sociology Sociologia Ruralis*, Vol. 39, pp. 155 – 181.

ILO, 2003. *Decent work in agriculture: International Workers' Symposium on Decent Work in Agriculture*. Ginevra, International Labour Organization Bureau for Workers' Activities.

ILO, 2013. *Independent evaluation of the ILO's Decent Work Country Programme Strategies and Activities in the North-Africa: 2010-2013*. Ginevra, Evaluation Office.

ILO, 2017. *ILO Global Estimates on International Migrant Workers. Results and Methodology*. Ginevra, ILO Labour Migration Branch & ILO Department of Statistics.

ILO, 2020. *Application of International Labour Standards 2020. Report of the Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations*. Ginevra, International Labour Office.

ILO, IOM, OSCE, 2006. *Handbook on Establishing Effective Labour Migration Policies in Countries of Origin and Destination*. Ginevra, International Labour Office, International Organization for Migration and Organization for Security and Co-operation in Europe.

Instituto de Estudios Cajamar, 2003. *Análisis de la Campaña Hortofrutícola de Almería: Campaña 2002/2003*. Almería, Caja Rural Intermediterránea.

IOM, 2019. *World Migration Report 2020*. Ginevra, International Organization for Migration.

Izcara Palacios S. P., Yasutaka Y., Sawauchi D., Sajiki T., Demura K., 2009. "The Social Situation of Immigrant Farm Workers: A Comparative Study between Spain and the U.S". *The Review of Agricultural Economics*, Vol. 64, pp. 153 – 168.

Jónász G., 2011. "Can Improves Circular Migration Programs Fit into the Imaginary of a Socially just Sustainable Agriculture?". *Miradas en Movimiento*, Vol. speciale gennaio 2011, pp. 34 – 64.

Junta de Andalucía, 2016. *Resumen Ejecutivo Informe de Seguimiento Año 2016. III Plan Integral para la Inmigración en Andalucía Horizonte 2016*. Conserjería de Justicia e Interior, Dirección General de Coordinación de Políticas Migratorias.

Jurado Almonte J. M., Macías Llaga I., Márquez Domínguez J. A., 2016. “La contratación en origen de temporeros marroquíes para los campos españoles como experiencia de codesarrollo”. *Cuadernos Geográficos*, Vol. 55, pp. 173 – 194.

Khachani Mohamed, 2008. *La Migration Circulaire: Cas du Maroc*. CARIM AS 2008/07 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute.

Koettl J., 2006. *The Relative Merits of Skilled and Unskilled Migration, Temporary and Permanent Labor Migration, and Portability of Social Security Benefits*. The World Bank.

La Via Campesina International Peasant Movement, 2018. *La Via Campesina Annual Report*. La Via Campesina.

Leal D. L., Rodríguez N. P., 2016. *Migration in an Era of Restriction and Recession. Sending and Receiving Nations in a Changing Global Environment*. Zugo, Springer International Publishing.

Macías Llaga Israel, 2015. “Una aproximación al mercado y fuerza de trabajo de Marruecos”. *Erebea: Revista de Humanidades y Ciencias Sociales*, n. 5, pp. 325 – 351.

Márquez Domínguez J. A., 2015. *Más allá de la competencia agrícola hispano-marroquí. La gestión colectiva de contratos en origen*. Huelva, Universidad de Huelva.

Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., García Delgado F. J., 2009. “Temporary contracts in origin as policy to control immigration in Spain: the Huelva model”. *Cahiers de l’Urmis*, n. 12, pp. 1 – 19.

Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., Felicidades García J., Díaz Diego J., 2013. “Evolución de los contingentes de trabajadores extranjeros en España (1993- 2011): las actividades agrícolas”. *Desarrollo Regional Sostenible en tiempos de crisis*, Vol. 2, pp. 757 – 780.

Márquez Domínguez J. A., Gordo Márquez M., 2014. *Estudio cuantitativo-cualitativo sobre transferencias del modelo de sistemas de movilidad de flujos migratorios en Huelva a otras*

provincias andaluzas. Siviglia, Fundación Asistencial y para la Formación, Investigación y Estudio AFIES.

Massot A., Schuh B., 2019. *The EU farming employment: current challenges and future prospects*. European Parliament's Committee on Agriculture and Rural Development.

Moreno Nieto J., 2012. “Movilidad transaccional trabajo y género: temporeras marroquíes en la agricultura onubense”. *Política y Sociedad*, Vol. 49, pp. 123 – 140.

Observatorio Argos, Servicio Andaluz de Empleo, Consejería de Empleo, Junta de Andalucía, 2008. *Las personas extranjeras en el mercado laboral andaluz 2008*. Siviglia, Junta de Andalucía.

Observatorio de las Ocupaciones, 2019. *Informe del Mercado de Trabajo de Almería. Datos 2018*. Almería, Ministerio de Trabajo, Migraciones y Seguridad Social.

Observatorio Valenciano de las Migraciones (Fundación CeIM), 2005. *Ciudadanos del mundo, ciudadanos de Marruecos*. Valencia, Centro de Estudios para la Integración Social y Formación de Inmigrantes.

Olmstead A. L., Rhode P. W., 2017. *A History of California Agriculture*. San Francisco, Giannini Foundation, University of California.

OSCE, 2009. *A Summary of Challenge on Addressing Human Trafficking for Labour Exploitation in the Agricultural Sector in the OSCE Region*. Vienna, OSCE Office of the Special Representative and Co-ordinator for Combating Trafficking in Human Beings.

Osservatorio Placido Rizzotto, 2016. *Agromafie e caporalato: terzo rapporto*. Roma, Ediesse.

Otero J. V., 2005. *Impacto económico de la inmigración sobre el mercado laboral. Una revisión*. Madrid, Centro Gauss UAM.

Oyarzun J., 2008. “Causas y efectos económicos de la inmigración. Un análisis teórico-empírico”. *Papeles del este* n. 17, pp. 15 – 32.

Pumares Fernández P., 1993. “Problemática de la inmigración marroquí en España”. *Política y Sociedad*, n. 12, pp. 139 – 147.

Pumares Fernández P., Marín Cassinello E., Rojas Tejada A. J., 2011. “El proyecto migratorio a corto plazo de la población marroquí en Almería: factores explicativos”. *Actas del I Congreso Internacional sobre Migraciones en Andalucía*, pp. 575 – 587.

Skeldon R., 2010. “Managing migration for development: Is circular migration the answer?”. *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relation*, pp. 1 – 10.

Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 1996. *Atlas de la inmigración magrebí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid, Ministerio de Asuntos Sociales.

Taller de Estudios Internacionales Mediterráneos, 2004. *Atlas de la inmigración marroquí en España*. Madrid, Universidad Autónoma de Madrid Ediciones.

The World Bank, 2018. *Thinking CAP. Supporting Agricultural Jobs and Incomes in the Eu*. Washington, World Bank Group.

Triandafyllidou A., 2010. *Towards a Better Understanding of Circular Migration*, METOIKOS Concept Paper. Firenze, European University Institute.

Venturini A., 2008. *Circular migration as an employment strategy for Mediterranean countries*. CARIM AS 2008/39 Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Firenze, European University Institute.

Unione Europea, 2012. *La politica agricola comune continua...* Lussemburgo, Unione Europea.

Watanabe L., 2018. “Contracting Out: the EU’s Migration Gamble”. *CSS Analyses in Security Policy*, n. 230, pp. 1 – 14.

Women’s Link Worldwide, Taraceas, Andaira, 2019. *Moroccan Women Working in the Strawberry Farms of Huelva Province. Working and Housing Conditions for Women Hired in their Country of Origin*. Sociedad Cooperativa, Consultoría e Investigación Social.

Sitografía

Agencia EFE. “España y Marruecos consideran un éxito contratación en origen de inmigrantes”. *El Economista*. Disponible al link: <https://www.eleconomista.es/empresas-finanzas/noticias/456496/04/08/Espana-y-Marruecos-consideran-un-exito-contratacion-en-origen-de-inmigrantes.html>

Agencia Estatal Boletín Oficial de Estado. Acuerdo por el que se aprueba el Programa Global de Regulación y Coordinación de la Extranjería y la Inmigración. Disponible al link: <https://www.boe.es/boe/dias/2001/04/27/pdfs/A15323-15343.pdf>

Agencia Estatal Boletín Oficial de Estado. Ley Orgánica 2/2009, de 11 de diciembre, de reforma de la Ley Orgánica 4/2000, de 11 de enero, sobre derechos y libertades de los extranjeros en España y su integración social. Disponible al link: <https://www.boe.es/buscar/doc.php?id=BOE-A-2009-19949>

Agencia Estatal Boletín Oficial de Estado. Ley Orgánica 4/2000, de 11 de enero, sobre derechos y libertades de los extranjeros en España y su integración social. Disponible al link: <https://www.boe.es/buscar/act.php?id=BOE-A-2000-544>

Agencia Estatal Boletín Oficial de Estado. Orden TMS/1426/2018, de 26 de diciembre, por la que se regula la gestión colectiva de contrataciones en origen para 2019. Disponible al link: https://www.boe.es/diario_boe/txt.php?id=BOE-A-2018-18095

Agencia Estatal Boletín Oficial de Estado. Real Decreto-ley 13/2020, de 7 de abril, por el que se adoptan determinadas medidas urgentes en materia de empleo agrario. Disponible al link: <https://www.boe.es/buscar/act.php?id=BOE-A-2020-4332>

Agencia Estatal Boletín Oficial de Estado. Resolución de 4 de mayo de 1993 por la que se dictan instrucciones generales y de procedimiento sobre la determinación de un contingente de autorizaciones para trabajadores extranjeros para 1993. Disponible al link: <https://www.boe.es/boe/dias/1993/06/17/pdfs/A18702-18708.pdf>

“āmilāt al-farāwla” al-maġribyyāt yakšifna asrār “al-idṭihād” wa “at-taḥarruṣ” – bi-l-fidū. *RT online*. Disponible al link: https://arabic.rt.com/middle_east/966513-عاملات-الفرولة-المغربيات-يكشفن-سر-الفضيحة

Andreu, J., “Víctimas del oro rojo”. *El País*. Disponibile al link:

https://elpais.com/diario/2010/06/13/domingo/1276401156_850215.html

Aš-šāmiḥ, ‘A., “‘āmilāt al-farāwla fī isbānyā yaḥtaḡinu ḍidd intihākāt wa i‘tidā’ āt ḡinsyya”. *Hespress*.

Disponibile al link: <https://www.hespress.com/431658-عاملات-الفرولة-في-إسبانيا-يحتجن-ضد-ان.html>

‘Azām, I., “‘uqūd al-‘anābbīk’... Hal hīa malḡūmat?”. *Hespress*. Disponibile al link:

<https://www.hespress.com/ملغومة-هي-ملغومة-%D9%9090375-عقود-الأناب.html>

Babiker, S., “7.000 temporeras marroquíes atrapadas y ningún plan”. *El Salto*. Disponibile al link:

<https://www.elsaltodiario.com/temporeros/7.000-temporeras-marroquies-atrapadas-y-ningun-plan-retorno>

Borges, A., “Trabajadores invisibles: la explotación laboral en los campos europeos”. *Euronews*.

Disponibile al link: <https://es.euronews.com/2020/07/17/la-explotacion-laboral-en-los-campos-europeos-en-el-punto-de-mira>

Cappellini, M., “Stagionali agricoli, accordo con la Romania”. *Il Sole 24 Ore*. Disponibile al link:

https://www.ilsole24ore.com/art/stagionali-agricoli-accordo-la-romania-ADTxxyH?refresh_ce=1

Committee on Migration, Refugees and Demography. Migrants in irregular employment in the agricultural sector of southern European countries. Disponibile al link:

<http://www.assembly.coe.int/nw/xml/XRef/X2H-Xref-ViewHTML.asp?FileID=10240&lang=EN>

Comunicazione della Commissione al Consiglio, al Parlamento europeo, al Comitato economico e sociale europeo e al Comitato delle regioni. Studio sulle connessioni tra migrazione legale e illegale.

EUR-lex. Disponibile al link: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/IT/TXT/?qid=1602323468461&uri=CELEX:52004DC0412>

“Cuatro temporeras marroquíes denuncian abusos sexuales por parte del encargado de una plantación en Moguer”. *El Mundo*. Disponibile al link:

<https://www.elmundo.es/andalucia/2018/05/31/5b0fd36fca474140578b45a3.html>

Direttiva 2014/36/UE del Parlamento Europeo e del Consiglio del 26 febbraio 2014 sulle condizioni di ingresso e di soggiorno dei cittadini di paesi terzi per motivi di impiego in qualità di lavoratori

stagionali. EUR-lex. Disponible al link: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/IT/TXT/PDF/?uri=CELEX:32014L0036&from=en>

Encuesta de Población Activa de España. Marroquíes en la Provincia de Almería. Padrón municipal 2019, cifras de población. Disponible al link: <https://epa.com.es/padron/marroquies-en-almeria/>

European Commission. Disponible al link: <https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/morocco/>

Eurostat. Archive: Agricultural census in Spain. Disponible al link: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Archive:Agricultural_census_in_Spain&oldid=379565#Land_use

Farās, A., “ḥāṣ: tawzīfāt mašbūha ... hadr li-l-māl al-‘ām ... wa qyādāt ḥizbyya tatalaqqā rawātib ḥayālyya bi-al-Anābīk”. *Aḥbārūnā*. Disponible al link: <https://www.akhbarona.com/economy/293116.html>

Fernández R., “Emigrantes con residencia legal por nacionalidad en España 2020”. *Statista*. Disponible al link: <https://es.statista.com/estadisticas/472512/poblacion-extranjera-de-espana-por-nacionalidad/>

Gobierno de España. Estadística de autorizaciones de trabajo a extranjeros. Disponible al link: <https://www.mites.gob.es/estadisticas/Pte/welcome.htm>

Gobierno de España. Autorizaciones de trabajo concedidas según ocupación, por país de nacionalidad. Disponible al link: https://www.mites.gob.es/estadisticas/Pte/Pte04/PT1/15_top_HTML.htm

Gobierno de España. Portal de Inmigración. Disponible al link: <https://extranjeros.inclusion.gob.es/es/informacioninteres/informacionprocedimientos/Ciudadanosnocomunitarios/hoja052/index.html#Acuerdos>

Instituto de Estadística y Cartografía de Andalucía. Ficha Municipal Almonte. Disponible al link: <http://www.juntadeandalucia.es/institutodeestadisticaycartografia/sima/ficha.htm?mun=21005>

Instituto de Estadística y Cartografía de Andalucía. Ficha Municipal Ejido (EI). Disponible al link: <http://www.juntadeandalucia.es/institutodeestadisticaycartografia/sima/ficha.htm?mun=04902>

Instituto de Estadística y Cartografía de Andalucía. Ficha Municipal Lepe. Disponible al link: <https://www.juntadeandalucia.es/institutodeestadisticaycartografia/sima/ficha.htm?mun=21044>

Instituto Nacional de Estadística. Disponible al link: https://www.ine.es/dyngs/INEbase/es/operacion.htm?c=Estadistica_C&cid=1254736176951&menu=ultiDatos&idp=1254735572981

International Organization for Migration. Bilateral Temporary Labour Arrangements: Good Practices and Lessons Learnt. Disponible al link: <https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/analytical-paper-bilateral-temporary-labour-arrangements-good-practices-and-lessons-learnt.pdf>

“i’tidā’āt ġinsyya ‘ala’ ‘āmilāt maġribyyāt fī huqūl al-farawlat bi-isbānyā”. ‘*arab* ٤٨. Disponible al link: <https://www.arab48.com/شباب-ومجتمع/أخبار/19/06/2018/اعتداءات-جنسية-على-عاملات-مغربيات-في-حقول-الفراولة-بإسبانيا>

Junta de Andalucía. Padrón de Habitantes. Disponible al link: <http://www.juntadeandalucia.es/justiciaeinterior/opam/es/node/90>

Kelly, A., “Rape and abuse: the price of a job in Spain’s strawberry industry?”. *The Guardian*. Disponible al link: <https://www.theguardian.com/global-development/2019/apr/14/rape-abuse-claims-spains-strawberry-industry>

La agricultura emplea al 92% de los inmigrantes contratados en origen. Almería en verde. Disponible al link: <https://www.aenverde.es/download/av51/?wpdmdl=9278>

León, I., “Las 7.200 temporeras marroquíes 'atrapadas' en Huelva: ni trabajo ni sueldo para poder volver”. *El Español*. Disponible al link: https://www.elespanol.com/espana/andalucia/20200612/temporeras-marroquies-atrapadas-huelva-trabajo-sueldo-volver/496951450_0.html

López, M. J., “Más de 4.000 temporeras marroquíes llegarán a Huelva durante el mes de enero en la primera fase de la campaña”. *Europapress*. Disponible al link:

<https://www.europapress.es/andalucia/huelva-00354/noticia-mas-4000-temporeras-marroquies-llegaran-huelva-mes-enero-primera-fase-campana-20201215135530.html>

Muñoz, J., “El juez archiva la denuncia por acoso sexual a cuatro temporeras”. *Huelva Información*. Disponible al link: https://www.huelvainformacion.es/provincia/archiva-denuncia-acoso-temporeras-marroquies_0_1309069618.html

“Niḡābat al-istiqlāl bi-“Anapec” tattahimu al-madanyy bi-l-tasattur ‘alá al-fasād wa tatawa‘iduhu bi-l-taṣ‘īd”. *Al-Aḡbār*. Disponible al link: <https://www.alakhbar.press.ma/تنهم--نقابة-الاستقلال-ب-anapec-90490-المدني-بال.html>

Parlamento Europeo. Consiglio di Tampere 15 e 16 ottobre 1999. Disponible al link: https://www.europarl.europa.eu/summits/tam_it.htm

Sindicato Andaluz de Trabajadores y Dindicato de Obreros del Campo (SOC-SAT). Disponible al link: <https://socialmeria.wordpress.com/about/>

Taqdīm li-l-dirāsāt ḡawla “al-mulā’ ma bayna al-takuīn wa-l-taṣḡīl bi-l-maḡrib” as-sayyd Aḡmad al-ḡalīmī ‘ilmī al-mandūb as-sāmī li-l-taḡtīt. *Haut-Commissaire au Plan*. Disponible al link: https://www.hcp.ma/Presentation-de-l-etude-formation-et-emploi-au-Maroc-par-M-Ahmed-Lahlimi-Haut-Commissaire-au-Plan_a2156.html

The World Bank. Data Morocco. Disponible al link: <https://data.worldbank.org/country/morocco?view=chart>

The world Bank. Data Spain. Disponible al link: <https://data.worldbank.org/country/spain>

Torns, T., “First strike by immigrants follows racist riots in El Ejido. European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions”. *Eurofound*. Disponible al link: <https://www.eurofound.europa.eu/publications/article/2000/first-strike-by-immigrants-follows-racist-riots-in-el-ejido>

Torregrosa, A., “Vecinos de El Ejido armados con barras de hierro atacan a los inmigrantes y destrozan sus locales”. *El País*. Disponible al link: https://elpais.com/diario/2000/02/07/espana/949878022_850215.html

Villaécija, R., “El Gobierno movilizará parados por decreto para recoger las cosechas del campo”. *El Mundo*. Disponible al link: <https://www.elmundo.es/economia/2020/04/07/5e8c406efdddff9b18b4631.html>

‘uqud al-‘amal al-mawsimyyat fī isbānyā 2020/2021 ... maṭlūb 20 alf ‘āmila maġribyya li-ġani al-farawla bi-mintaqa “andalūsīa”. *Amjd.org*. Disponible al link: <https://amjd.org/seasonal-employment-contracts-in-spain.html>

World Population Review Morocco. Disponible al link: <https://worldpopulationreview.com/countries/morocco-population>